



الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية
الكويتية عربيا واسلاميا

**Mediation a major tool of foreign policy tools for
Implementation of the Kuwaiti Arab and Islamic**

إعداد الطالبة

منيرة فيصل عبدالله السلطان

إشراف الدكتور

مسعود الربضي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب

جامعة الشرق الأوسط

2012

تفويض

أنا منيرة فيصل عبدالله السلطان أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : منيرة فيصل عبدالله السلطان

التاريخ : 2012/12/24



التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها الوساطة أداة رئيسية من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية عربيا واسلاميا ، وأجريت بتاريخ 24 / 12 / 2012 .

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- 1- د. غازي بني ملح (رئيس اللجنة)
- 2- د. مسعود موسى الربضي (المشرف)
- 3- أ.د أمين عواد مشاقبة (عضو اللجنة الخارجي)

الشكر والتقدير

أُتقدم بجزيل الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذ المشرف على الرسالة الدكتور/ مسعود الربضي الذي رعى الدراسة في جميع مراحلها .

كما أتقدم بالشكر الى عائلتي التي ساعدتني في توفير بيئة البحث المناسبة والى كل من ساعدني على إتمام هذه الدراسة .

الباحثة

الإهداء

إلى والدي ووالدتي الغاليين

وإلى أخواني العزيزين

وإلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل

لهم مني كل الاحترام والتقدير

الباحثة

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ح	الملخص باللغة العربية
ي	الملخص باللغة الانجليزية
الفصل الأول مقدمة الدراسة	
1	المبحث الأول : المقدمة العامة
8	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
الفصل الثاني الوساطة والسياسة الخارجية	
15	المبحث الأول : مفهوم الوساطة
20	المبحث الثاني : الوساطة في الوطن العربي
20	المطلب الأول : تاريخ الوساطة العربية
21	المطلب الثاني : أنماط الوساطة في الوطن العربي
27	المبحث الثالث : الممارسات المعاصرة للوساطة
34	المبحث الرابع : العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
34	المطلب الأول : مفهوم العلاقات الدولية
36	المطلب الثاني : مفهوم السياسة الخارجية
41	المطلب الثالث : الطرق الدبلوماسية والسياسية لتسوية المنازعات الدولية
الفصل الثالث السياسة الخارجية الكويتية	
48	المبحث الأول : السياسة الخارجية لدولة الكويت
48	المطلب الأول : تاريخ السياسة الخارجية الكويتية
55	المطلب الثاني : الكويت في المحيط العربي

الصفحة	الموضوع
56	المطلب الثالث : الكويت في المحيط الدولي
58	المبحث الثاني : أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية
58	المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية الكويتية
62	المطلب الثاني : ثوابت ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية
66	المبحث الثالث : ملامح ومراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية
66	المطلب الأول : أهم ملامح سياسة الكويت الخارجية
68	المطلب الثاني : مراحل تطور السياسة الخارجية
77	المبحث الرابع : العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية
77	المطلب الأول : العوامل الجغرافية والتاريخية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية
79	المطلب الثاني : المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية
الفصل الرابع	
نماذج من وساطة الكويت الخارجية	
90	المبحث الأول : دور الوسيط للكويت
96	المبحث الثاني: الحرب الاهلية في اليمن
100	المبحث الثالث: الازمة اللبنانية
104	المبحث الرابع: القضية الفلسطينية
109	المبحث الخامس: حرب العراق وإيران
الفصل الخامس	
الخاتمة والنتائج	
115	الخاتمة
116	النتائج
121	المصادر
122	المراجع

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة التعرف على نماذج الوساطة التي مارستها الكويت على الساحة العربية والاسلامية ومدى تأثيرها على مكانة دولة الكويت منذ استقلالها الى الان وكذلك عرض أهم المراحل التاريخية التي مرت على السياسة الخارجية لدولة الكويت ومن خلال ذلك قسمت الباحثة الدراسة الى خمسة فصول في الفصل الاول من خلال المبحث الاول تناولت الباحثة تبعاً لتعليمات الجامعة مقدمة الدراسة والتي تحتوي على مقدمة عامة للدراسة واهمية ومشكلة واهداف الدراسة وكذلك الفروض وحدود الدراسة والمنهج المتبع في الدراسة ومن ثم تعرضت في المبحث الثاني للدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها في رسالتي الحالية ، وفي الفصل الثاني بعنوان الوساطة والسياسة الخارجية تكون من اربعة مباحث وهي المبحث الاول تحدثت عن مفهوم الوساطة ، والمبحث الثاني عن انماط الوساطة في الوطن العربي ، ومن خلال المبحث الثالث عن الممارسات المعاصرة للوساطة وفي النهاية المبحث الرابع عن العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ، وفي الفصل الثالث بعنوان السياسة الخارجية الكويتية تكون ايضا من اربعة مباحث وهم المبحث الاول عن تاريخ السياسة الخارجية الكويتية ، ثم المبحث الثاني عن أهداف السياسة الخارجية الكويتية وفي المبحث الثالث عن ملامح ومراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية ، ثم في المبحث الرابع عن العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية ، وفي الفصل الرابع بعنوان نماذج من وساطة الكويت والتي كانت هي قلب الدراسة تعرضت الباحثة لأهم هذه النماذج وتأثيرها على السياسة الخارجية لدولة الكويت ونجاحها على المستوي الدبلوماسي وهي الحرب الاهلية في اليمن ، ثم الأزمة اللبنانية ، القضية الفلسطينية ، ثم حرب العراق وايران .

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي

- تبني الكويت كثيراً من العلاقات الدولية لجميع الدول العالمية والعربية والاسلامية بعلاقات دبلوماسية ومحايده ، وذلك نتيجة لضعف القدرات للدفاع عن نفسه بالمقارنة بما تمتلكه الدول المجاورة .
- بالرغم من اتباع دولة الكويت سياسة الحياد على المستوي الدولي ، وكذلك تضامنها مع الدول العربية والاسلامية الا انه عندما قامت الحرب العراقية الايرانية فنجد ان الكويت اعلنت الحياد ولكن كان للكويت رأي اخر وهو الوقوف بجانب العراق على الرغم من اعلانها الحياد في الحرب .
- وكذلك من خلال استعراض اهداف السياسة الخارجية لدولة الكويت نجد ان معظم هذه الاهداف تتمثل في التركيز على ضمان وحماية الدول العربية والاسلامية وكذلك

- استقرار دول الخليج والعمل الجاد على حل كافة المشاكل والمنزاعات للإستقرار المنطقة بشكل عام ، وذلك ينعكس على دولة الكويت بشكل خاص .
- وبالرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته دولة فلسطين اتجاه العدوان الغاشم للكويت من قبل العراق الا ان الكويت ما زالت مستمرة في تقديم المساعدات بكافة اشكالها الى اخواته في الاراضي الفلسطينية وكذلك الاشتراك في كافة المؤتمرات العالمية والعربية المطالبة بحق الفلسطينيين في استرداد ارضيهم المسلوبة منهم .
- وتشير النتائج ان الطابع الاقتصادي هو السمة الغالبة على السياسة الخارجية لدولة الكويت حيث تسعى الكويت دائما لتقديم المساعدات للدول بما تملكه من امكانيات مادية لتوفير الاستقرار لديهم والعمل دفع التنمية داخل الدول المحتاجة الى دعم مادي.

Abstract

This study aims to identify the models of mediation practiced by Kuwait in the Arab and international arena and its impact on State of Kuwait status since its independence till now. Moreover, the study aims to present the most important historical stages of Kuwait external policy. Through that the researcher divided the study into five chapters; in the first section of the first chapter, the researcher presented, according to the instructions of the university, the introduction of the study which contains general introduction for the study, research importance, its problem, its objectives, its assumptions, study limits, the taken approach; in the second section the researcher presented previous studies and the extent to which the current message. The second chapter, titled mediation and foreign policy, consists of four sections: the first section is about the concept of mediation, the second section is about meditation models in the Arab World, the third section is about the contemporary practices of mediation and the fourth section is about the international relations and the external policy. The third chapter, titled Kuwait external policy, consists of four sections as well: the first section is about the history of Kuwait external policy, the second section is about the objectives of Kuwait external policy, the third section is about the stages of development of Kuwait external policy and the fourth is about the outside factors that identify Kuwait external policy. The fourth chapter entitled models of Kuwait mediation which was the core of the study, the researcher presented the most important models and its impact on Kuwait external policy and its success at the diplomatic level; these models are civil war in Yemen, then the Lebanese crisis, the Palestinian issue, then Iran-Iraq war.

The most important results of the study:

- Kuwait builds a lot of international relations with the entire international, Arab and Islamic countries, relaying on diplomatic and neutral relations, this is because of its weakness to defend itself compared with what neighboring countries possess.
- Kuwait has followed the neutrality policy at the international level as well as solidarity with Arab and Muslim countries. When Iran-Iraq war happened, we find Kuwait announced neutrality. In spite of Kuwait declaration of neutrality in the war. Kuwait stood next to Iraq.
- Through the review of Kuwait external policy objectives, we find that most of these objectives focus on ensuring the protection of Arab and Islamic countries and on the stability of Gulf Countries; it focuses on solving problems and disputes for the stability of the region in general, and this also reflects in Kuwait in particular.

- In spite of Palestine negative attitude towards the brutal aggression of Kuwait by Iraq, Kuwait still and continue in presenting all forms of aids to the population of the Palestine territories and participates in all international and Arab conferences demanding for Palestinians to recover their land stolen from them.
- The results indicates that the economic nature is the dominant feature of Kuwait external policy, Kuwait always seeks to provide assistance to these countries depending on its financial potentialities to help them to get stability and to promote development within the countries in need of financial support.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

أولاً : التمهيد

تعتبر الوساطة إحدى مجهودات إدارة وحل النزاع التي يلعب فيها الطرف الثالث دوراً أساسياً وليس فقط دور المراسلة ، ولعل الوساطة تعتبر أهم إنجازات مجال دراسات السلام والنزاع من الناحية التطبيقية والعملية .وقد بدأ الاهتمام بدراسة الوساطة ووضع مبادئها وأساليبها منذ الخمسينات والستينات في الولايات المتحدة وذلك بهدف تطبيق وسائل أكثر فعالية لحل وإدارة منازعات النقابات العمالية مع أصحاب العمل والشركات الضخمة (Moore, 1994). واعتبرت الوساطة إحدى الوسائل الفعالة لأنها جنبت أطراف تلك النزاعات اللجوء إلى القضاء حيث يستغرق الفصل في القضايا وقتاً طويلاً كما أن مخاطر المكسب أو الخسارة تتعاظم في المحاكم، وكلما أثبتت الوساطة كأحد أساليب إدارة وحل النزاع نجاحاً في مجال منازعات العمل امتدت تطبيقها إلى مجال المعاملات التجارية والمالية ثم امتدت بشكل مؤثر في مجال النزاعات العائلية، وبالطبع فإن الوساطة احتلت دوراً كبيراً في مجال النزاعات الدولية. ولعل نموذج الوساطة التي قام بها هنري كيسينجر بين مصر وإسرائيل وما تلاها من جهود الرئيس كارتر تقدم أمثلة للوساطة الدولية . (الصمادي ، 2010 : 65)

وبناء على ما سبق ستحاول الباحثة التركيز على استخدام دولة الكويت الوساطة كأداة رئيسية سلمية من أدوات تنفيذ سياساتها الخارجية بهدف تحقيق مصالحها الوطنية حيث استقرار الدول المجاورة والمنطقة ككل لها يدعم استقرار وامن دولة الكويت ، والمصالح القومية العربية على الوجه الأعم ، كما ستتطرق الدراسة إلى دراسة العديد من الحالات التي تدخلت فيها الكويت كوسيط لحل نزاعات معينة .

وخلال الدراسة ستحاول الباحثة بما تقدمه من معطيات ومعلومات تبيان دور دولة الكويت كوسيط وكيف استخدمت كافة طاقاتها وإمكاناتها من أجل التوسط لحل النزاعات العربية والإقليمية المختلفة ، وكيف استغلت هذا الدور في تعزيز فعالية الدبلوماسية بشكل عام . ولقد لعبت الكويت دور الوساطة السياسية والتي ساهمت في استقرار وامن دولة الكويت حيث النزاعات التي تعم بالمنطقة ككل ، ومن خلال هذا الدور التي مارسته الكويت استقطبت الأصدقاء من مختلف دول العالم.

وخلافاً لما هو متعارف عليه فإن الدول الصغيرة جغرافياً وسكانياً لا تنطبق عليها غالبية معايير التصنيف الدولية هرمياً حسب إمكاناتها وقدراتها. وبالتالي لا تستطيع أن تلعب دوراً مهماً على الساحة الإقليمية والدولية ، ومن ثم فإن دورها يبقى هامشياً على مستوى السياسة

الخارجية وتتحصر تطلعاتها السياسية بحدود الدولة نفسها ، إلا أن دولة الكويت تجاوزت ذلك العرف الدولي باستخدام أدوات مختلفة منها الوساطة التي مكنت الكويت من حل العديد من الأزمات العربية والإقليمية والدولية وحولها ذلك إلى فاعل إقليمي ودولي له احترامه في المجتمع الدولي ، حيث قامت الكويت بدور كبير في الوساطة لإنشاء دول الإمارات العربية المتحدة.

ورغم أنه لا يمكن دراسة كافة النزاعات الدولية التي تدخلت الكويت فيها كوسيط إلا أنه من الممكن التطرق إلى القضايا الخلافية التي استطاعت الدبلوماسية الكويتية وضع بصمة واضحة في حلها مثل التوسط بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي عام 1972 ، لوقف المناوشات بينهما على الحدود المشتركة ، ولا يمنع بطبيعة الحال الإشارات الضرورية لمجمل النزاعات والقضايا الأخرى التي لعبت فيها الكويت دور الوسيط.

ثانياً: مشكلة الدراسة :

تدور مشكلة الدراسة حول مكانة الوساطات الدبلوماسية في السياسة الخارجية الكويتية وقدرتها على الإسهام في حل النزاعات بين الدول أو حتى التدخل لحل النزاعات بين الأطراف المتصارعة في الدولة الواحدة. ولتدعيم عملية التشخيص والمعالجة تطرح الباحثة الأسئلة الآتية

- أ- كيف نشأت وتطورت السياسة الخارجية الكويتية ؟
- ب- كيف أصبحت الوساطة أداة رئيسية من أدوات السياسة الخارجية الكويتية ؟
- ج- لماذا استخدمت الكويت الوساطة كأداة رئيسية في دبلوماسيتها وما هدفها من ذلك ؟
- د- ما أدوات التنفيذ الرئيسية للسياسة الخارجية الكويتية ؟
- هـ- ما الأجهزة الحكومية التي قامت بأدوار الوساطة ؟
- و- كيف تم استخدام أداة الوساطة في حل المشكلات ؟
- ز- هل خدم هذا الاستخدام المصلحة الوطنية العليا للكويت؟

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تسعي هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- أ - توضيح المراحل التاريخية التي مرت بها السياسة الخارجية الكويتية وفقاً للمعطيات التاريخية.

- ب - التعرف على تقييم أداء السياسة الخارجية الكويتية في استخدامها أداة الوساطة على مستوى المحيط العربي والإسلامي .
- ج - بيان مآدمته الوساطة للمصلحة الوطنية الكويتية وجعلها فاعلا دوليا على مستوى الإقليم.

رابعاً: أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة كونها تسلط الضوء على إنجازات عملية الوساطة المختلفة التي تتبعها السياسة الخارجية الكويتية وكذلك توضيح أهم المعوقات والإخفاقاتها من أجل عدم الوقوع بها مستقبلاً ، وكذلك الكشف عن صانع القرار في دولة الكويت وكذلك من هم ابرز الشخصيات في دولة الكويت الذين مارسوا دور الوسيط في الوساطة لحل النزاعات او الخلافات والمشاكل بين الدول أو في دولة واحدة، وكذلك الوقوف على أهم الطرق التي اتبعتها السياسة الخارجية في الوساطة وما هي الأساليب المتبع والتي تنتهجها لعملة التفاوض. وتحاول الباحثة ان تصبح هذه الدراسة ولو بشكل مبسط مرجع للوساطة التي مارستها الكويت يستفيد به الباحثين والجامعيين في مجالات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والدبلوماسية من خلال التركيز على عمليات الوساطة كأداة مهمة من أدوات الدبلوماسية الكويتية.

خامساً : فرضية الدراسة :

تقدم هذه الدراسة فرضية رئيسية مفادها:
أن دولة الكويت تستخدم أداة الوساطة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية مما يعزز دبلوماسيتها و يزيد من مقدرتها ومكانتها بين الدول وجعلها مخاطبا فاعلا دوليا خاصة في محيطها العربي والإسلامي.

سادساً : حدود الدراسة :

أ - الحدود الزمنية :

سنتناول هذه الدراسة الفترة الزمنية من استقلال الكويت عام 1961 ولغاية عام 2012.

ب - الحدود المكانية :

تقتصر الدراسة جغرافيا على دولة الكويت ومحيطها الإقليمي من بعض الدول العربية والإسلامية .

سابعاً : مصطلحات الدراسة :

أ - الوساطة :

ان الوساطة هي الجهد الذي يقوم به طرف ثالث مستقل عن أطراف النزاع الرئيسية والثانوية ويتسم بالحيادية لمساعدة الأطراف في إدارة أو حل النزاع . (الصمادي ، 2010 : 55)

وتعرف الباحثة الوساطة بأنها العملية التي يحاول الأطراف المتنازعة من خلالها أن يخلوا خلافاتهم بمساعدة طرف ثالث وتهدف إلى مساعدة الأطراف المتنازعة بطريقة تطوعية للوصول إلى صيغة مقبولة ومتفق عليها لدى كل الأطراف.

ب - السياسة الخارجية :

" أنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية (الدولة) من بين مجموعة البدائل البرمجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي" (Deutsch, 1978: 16) .

وتعرفه الباحثة بأنها الخطة التي تحدد الأهداف الخارجية للدولة وتهدف للارتقاء بالمصالح الوطنية إلى الحد الأعلى من الإنجازات بالطرق الدبلوماسية.

ج - الدبلوماسية :

هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين ، بهدف خدمة المصالح العليا(الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة وللتوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية (الكيالي ، 2012 : 662).

وتشير الباحثة لتعريف الدبلوماسية بأنها التعبير عن مجموعة الاتصالات التي تتم بين الأجهزة المعنية لعدة أطراف بهدف تنظيم علاقاتهم وحل أزماتهم بالطرق السلمية وهي الأداة التنفيذية السلمية للسياسة الخارجية.

ثامناً: منهجية الدراسة :

تم استخدام الباحثة المناهج العلمية التالية :-

المنهج التاريخي بأدواته المختلفة في دراسة دور الكويت في الوساطات العربية والإسلامية منذ الاستقلال وحتى عام 2012، حيث تقوم الباحثة بالبحث والكشف عن الحقائق التاريخية

من خلال التعرض للأحداث والوقائع الماضية من أجل فهم الحاضر للبناء عليهما لتقديم اقتراحات وتوصيات من أجل الوصول إلى نتائج مفيدة في اختبار الفرضية المطروحة.

المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف دقيق لكافة سمات الحدث أو الحالات التي ستتم دراستها وذلك من أجل الفهم الصحيح لواقع ظاهرة الوساطة لدى دولة الكويت ، ويُمكّن الباحثة من الإحاطة بكل أبعاد هذا الواقع من أجل دراسة بعض تطورات ملامح التغييرات التي رافقت استخدام الكويت لهذه الأداة السليمة من أجل تحقيق أهدافها .

منهج صنع القرار حيث يعتبر من أفضل مناهج دراسة السياسة الخارجية ، حيث يفيد في دراسة آليات صنع القرار السياسي الخارجي للدول وكيفية التعامل مع البدائل المطروحة أمام صانع القرار السياسي ، وما الثوابت التي يضعها القرار في اعتباره عند دراسة أولويات البدائل المطروحة على الواقع السياسي الإقليمي أو الدولي والتي يعالج من خلالها القضايا التي تواجه دولته ، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام منهج اتخاذ القرار لدراسة الوساطة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية .

تاسعاً: الإطار النظري :

الوساطة هي وسيلة اختيارية، وودية و سرية لحل النزاعات، وتتم عبر تدخل طرف ثالث محايد لحل النزاع، يسمى الوسيط، و يتوفر فيه الحياد وعدم التحيز، وتهدف الوساطة إلى مساعدة جميع أطراف النزاع على الوصول إلى حل متفاوض بشأنه ومقبول من جميع الأطراف ، ويتدخل الوسيط بطلب من أطراف النزاع أو من أحدهم من أجل الإشراف على عملية حل النزاع.

ويتمثل الدور الرئيسي للوسيط في مساعدة الأطراف على القيام بمفاوضات بناءة، وذلك بتسهيل عملية التواصل ومناقشة حيثيات النزاع ، وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الوسيط ليس قاضياً ولا حكماً، بل هو " عنصر محايد " يكمن دوره في تيسير المفاوضات بين الأطراف المتنازعة، و مساعدتها على إيجاد حل يناسبها. (وزارة العدل المغربية ، 2007 : 4)

فالوساطة تعد طريقاً سهلاً وسلساً وأقل مشقة من الطرق الاعتيادية التي اعتاد الأطراف اللجوء إليها لتسوية نزاعاتهم، وإضافة إلى ذلك فإن الوساطة تعتبر من الطرق البديلة التي تعمل على توفير الوقت والجهد على المتخاصمين مقارنة بالوسائل الأخرى ، وتعتبر الوساطة أفضل الوسائل السلمية وأجدرها على الأقل وهذا ما يثبت أن لها دور في حل المنازعات الدولية ، وكذلك الوساطة تقوم بها الدول والمنظمات الدولية بأنواعها ، ولكن يعتبر تطبيقها من قبل المنظمات أفضل وأسرع من تطبيقها من قبل الدول ، والوساطة تستخدم لحل المنازعات وهي

الدية سلمية لحل المنازعات وهذه الوسيلة تقوم بها الدول فقط دون أي شخص آخر من أشخاص القانون الدولي . (ابو ركة ، 2011 : 5)

كما يقوم الوسيط بتحديد معيقات وموانع التواصل اعتمادا على تقنيات محددة، ويعمل على خلق جو من الاحترام المتبادل لمنح الأطراف الثقة اللازمة لإجراء حوار مثمر ، ويقوم الوسيط أخيرا بتشجيع أطراف النزاع على استعمال طاقاتهم الخلاقة للتوصل لحل يرضي جميع الأطراف.

وكان أول اختبار للوساطة الكويتية قد أخذ مجراه في منتصف عقد الستينيات من القرن الماضي ، عندما شارك الشيخ صباح الأحمد وزير الخارجية حينذاك في اللقاء الذي نظّمته الكويت بين الأحزاب المتنافسة في اليمن الشمالي - الجمهوريين والملكيين - مع ممثلي مصر والمملكة العربية السعودية ، من اجل وضع حد للحرب الأهلية في اليمن الشمالية ، وعلى الرغم من أن نتيجة هذا اللقاء لم تكن مثمرة إلا أنه في أغسطس من عام 1966 استؤنف اجتماعات أخرى في الكويت ومن خلالها قدم الشيخ صباح الأحمد اقتراحا بتشكيل حكومة انتقالية في اليمن يشارك فيها الجمهوريون والملكيون مع وجود أغلبية جمهورية وعلى الرغم من الموافقة على هذا الاقتراح إلا إنه لم يوضع موضع التنفيذ بسبب عودة اشتداد الحرب الأهلية بين الفئات المتصارعة . (بوير ، 2009 : ص147)

وتعرف السياسة الخارجية بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ويعد التخطيط للسياسة الخارجية امرا ضرورياً لأي دولة مع غيرها من الدول فهي أولاً عضو في المجتمع الدولي لا تستطيع العيش إلا بالمشاركة فيه وثانياً لأن القوة السياسية في المجتمع الدولي ليست بالمركزية وانما هي قوة تتوزع بين الدول بنسب غير متكافئة ويختلف تخطيط الدولة للشؤون الخارجية عنها للشؤون الداخلية كون سيطرة الدولة في الداخل هي سيطرة كاملة بينما هي ليست كذلك بالنسبة للخارج . (زكي ، 1972 : 30)

ويعرف بطرس غالي السياسة الخارجية بأنها الوسيلة التي يتم من خلالها إدارة نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها أو هي منهج سياسي تتبعه الدولة في علاقاتها مع غيرها بحيث تعمل السياسة الخارجية على إيجاد توازن بين التزام دولتها الخارجي وبين القوة التي يحتاج إليها تنفيذ هذا الالتزام . (مجموعة من الباحثين ، 1971 : 17)

وتسعي السياسة الخارجية لأي دولة الى تحقيق الأهداف التي تصب في صميم ما يسمى بالمصلحة الوطنية ، والتي لا تعني أكثر من تحقيق أمور ثلاثة هي : القوة والرفاهية والمكانة (الوضع) ، وهذه الاهداف لا تتغير ابدا ، فهي المحدد والموجه للسياسة الخارجية ، ولكن الذي يتغير هو عملية ترتيب الأولويات حسب المتغيرات الداخلة والخارجية . (الغربية،1998: 2)

وتتملك الكويت كوحدة سياسية دولية السمات والخصائص المميزة المتعلقة بسياستها الخارجية والتي تتلخص بوجود مجموعة من الأهداف التي تسعى الى تحقيقها ، كما ان الكويت تؤمن

إيماناً عميقاً بالسلام العالمي وبالعدالة كقاعدة في التعامل الدول وبالتفاوض كأساس لحل المشكلات الدولية كما أنها تؤمن بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وبأهمية الأمم المتحدة وبمبادئها وأهدافها وتلتزم الكويت بمبدأ الشرعية في معاملاتها وعلاقاتها الدولية ، وتحترم المواثيق التي تعقدها مع الدول الأخرى بما يتفق مع مصالحها الوطنية والمصالح العربية والإسلامية ، كما أن علاقاتها مع الدول الصديقة تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة . (كونا ، www.Kuna.Kw/KuwaitAr5.Htm)

ومن خلال ما سبق تسعى الباحثة لإبراز دور الوسيط في الساسية الخارجية الكويتية كأداة من أدواتها ، لذا قامت بتقسيم هذا الدراسة إلى خمسة فصول فمن خلال الفصل الأول بعنوان مقدمة عامة حيث تتناول في المبحث الأول كل من مشكلة وأهداف وأهمية وفروض وحدود ومصطلحات ومنهجية الدراسة وفي المبحث الثاني الدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها في الدراسة الحاليه ، وفي الفصل الثاني بعنوان الوساطة والسياسة الخارجية والذي يتضمن أربعة مباحث ، فالمبحث الأول عن مفهوم الوساطة ، والمبحث الثاني عن أنماط الوساطة في الوطن العربي ، والمبحث الثالث عن الممارسات المعاصرة للوساطة ، والمبحث الرابع للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية .

وفي الفصل الثالث بعنوان السياسة الخارجية الكويتية والذي يتضمن أربعة مباحث حيث يعرض المبحث الأول عن تاريخ السياسة الخارجية الكويتية ، والمبحث الثاني عن أهداف السياسة الخارجية الكويتية ، والمبحث الثالث عن ملامح تطور السياسة الخارجية الكويتية ، والمبحث الرابع عن العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية ، وفي الفصل الرابع بعنوان نماذج من وساطة الكويت الخارجية ويتضمن أربعة مباحث فالمبحث الأول عن الحرب الأهلية في اليمن ، والمبحث الثاني الازمة اللبنانية ، والمبحث الثالث القضية الفلسطينية ، والمبحث الرابع حرب العراق وإيران .

وفي النهاية يأتي الفصل الخامس والذي يحتوي على الخاتمة والنتائج والتوصيات .

المبحث الثاني الدراسات السابقة

الدراسات السابقة :

1- أسيري (1993) بعنوان: "الكويت في السياسة الدولية المعاصرة" .

يعرض هذا الكتاب سياسة الكويت الدولية منذ استقلالها عام 1961 حيث يغطي الباحث سياسة الكويت الخارجية في ثلاثة عقود ويوضح هذا الكتاب الدور الذي قامت به دولة الكويت في مجال السياسة الدولية.

ففي الفصل الأول من الكتاب يعدد الكاتب أهداف السياسة الخارجية الكويتية مبتدئاً بالخلفية التاريخية ثم يليه الفصل الثاني الذي تناول فيه الكاتب الأزمة الكويتية العراقية الأولى 1961 والتي رسمت مستقبل العلاقات بين البلدين وكيف ظهر بعد ذلك عصر " دبلوماسية الدينار" الذي استطاع أن يحقق أهداف الدولة الخارجية.

أما الفصل الثالث فإنه تطرق لمساعدات الكويت الخارجية للدول الأخرى وكيف أعطت هذه المساعدات القوة للكويت لتلعب دور الوساطة في النزاعات الإقليمية وتناول في هذا الفصل أهم الأدوار التي قامت بها الكويت في دور الوسيط وكيف نجحت في حل العديد من الأزمات والمشاكل بين الدول المجاورة.

وفي الفصل الرابع تطرق الباحث إلى موقف الكويت من الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية إضافة إلى موقف الكويت من نزاعات دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولتها فض تلك النزاعات.

وفي نهاية الكتاب عرض الكاتب التوقعات المستقبلية والتوجهات الدولية لدولة الكويت.

2- أسيري (1995) بعنوان: "النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات" .

في الفصل الأول من الكتاب يعرض أسيري دور الكويت في المجتمع الدولي منذ استقلالها 1961 ومساهمات الكويت في أعمال الجامعة العربية ومواقفها الرسمية والمعلنة اتجاه الدول.

في الفصلين الثاني والثالث من الكتاب يحدد المؤلف مراحل تطور السياسة الخارجية وهيمنتها على مجريات السياسة الخارجية ، وحاول أسيري إبراز أهم التحديات التي واجهت الكويت على المستوى الخارجي والتركيز على تعاطف الكويت تجاه القضايا الدولية واستخدامها للوساطة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الكويتية .

أما باقي الفصول يتطرق أسيري إلى أهم ملامح سياسة الكويت الخارجية موضحاً أن هذه السياسة تحمل ردود أفعال وانعكاسات لأحداث خارجية ، إذ إن مركزية السياسة الخارجية تنعكس من السلطة التنفيذية.

وإن مصدر استمرارية الكويت وحدة سياسية متكاملة هو امتلاكها لخيرات عديدة وقيامها بدور الدولة المانحة والوسيط السياسي.

3 - دراسة العنزي ، و الخالدي (2000) بعنوان: " تطور العلاقات الكويتية - الإفريقية وموقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت" .

استهدفت الدراسة إلى الوقوف بدقة على تطور العلاقات الكويتية- الإفريقية، وتعرّف أدوات السياسة الخارجية الكويتية في هذا المجال، والإمكانات التي رصدتها لتحقيق هذه السياسة. وقد اعتمد في ذلك على الوثائق الرسمية، وعلى الدراسات السابقة العربية منها وغير العربية، وكذلك على السجلات الدقيقة والإحصاءات المهمة.

تقوم هذه الدراسة على فرض مفاده: أن إقامة علاقات وطيدة مع مختلف دول العالم، بغض النظر عن طبيعة أقاليمها وأعرافها ودياناتها وانتماءاتها السياسية، تؤثر بشكل ايجابي في كسب المزيد من الأصدقاء وزيادة النفوذ، وذلك لتوظيفه في حفظ استقلال الدولة ومصالحها الحيوية والاستراتيجية.

وعلى ضوء كل ذلك يثار كثير من التساؤلات عن: أهمية العلاقات الكويتية- الإفريقية، وطبيعتها، ومراحل تطورها، ومجالاتها، وعن معوقاتهما، وعمقها وتجلياتها ولا سيما في مواقف دولها من العدوان العراقي للكويت.

ويأتي هذا البحث في إطار زمني يمتد منذ عام (1961) إلى عام (1995) معتمداً المنهج التاريخي، بغرض الكشف عن نتائج سياسات معينة للدول خلال فترة زمنية محددة وتتابع أحداثها.

حتمت متطلبات السياسة الخارجية الكويتية التي أعقبت الاستقلال، التنسيق مع التكتلات العربية والإسلامية، منذ فترة الستينات حتى منتصف السبعينات. ومع تطور الأحداث الدولية، بدأ العمل الجماعي العربي يركز على القضايا المصيرية: أما على الجانب الإفريقي، فقد كانت متطلبات التحرر أشد إلحاحاً على ذلك العمل الجماعي. وفي منتصف السبعينات بدأت السياسة الخارجية الكويتية تعزز العمل الثنائي الكويتي الإفريقي، ولاسيما في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية ونشطت المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الكويتية.

فعلى الصعيد السياسي كان التمثيل الدبلوماسي يتميز بالتواضع الشديد في عدد السفارات والبعثات الدبلوماسية. وفي منتصف السبعينات استخدمت الكويت الأداة الاقتصادية في تفعيل العلاقات بين الجانبين، وذلك من خلال تقديم المساعدات والقروض والمنح والهبات. وفي المجال الثقافي شهد التعاون الكويتي بدايات مبكرة

4- دراسة حمدان (2003). بعنوان: "الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة".

تركز الباحثة في هذا الكتاب على أن الوساطة شكل من أشكال إدارة الصراع يسهلها طرف ثالث يكون في العادة غير متورط في الصراع كمنزاع حيث تعتمد الوساطة على التزام الأطراف بقاعدة صريحة أو بحكم صريح أصدره طرف ثالث.

وفي الفصل الأول من الكتاب تحقق الباحثة في موضوع الوساطة في النزاعات السياسية في الوطن العربي بسبب الصراعات المحلية والدولية في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية يتبعه الفصل الثاني الذي تتناول فيه الباحثة مدى تأثيرات الثقافة ونظم الحكم السياسية وعدم تماثل السلطة والصراع في الوساطة ، أضاف أن الفصل الثالث يناقش منهج البحث ويضع الفرضيات المرتبطة بعملية الوساطة واختبارها.

أما في الفصل الرابع فتستعرض الباحثة الصراعات العربية - العربية وتقدم تحليلاً نوعياً لحالتين تنتهيان بجهود وساطة ناجحة هما الحرب الأهلية اليمنية وصراع الحدود العراقي الكويتي وتركز في الفصل الخامس على الصراعات العربية - العربية أبرزها الحرب الأهلية السودانية وفشل الوساطة فيها.

5- دراسة حواش (2005). بعنوان : "التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة".

تناول الكاتب بداية مفهوم التفاوض وعلى أهمية التفاوض في الأزمات إضافة إلى مفهوم الأزمة والمصطلحات المشابهة ، مركزاً على دور الوساطة في المواقف الصعبة كونها أداة مهمة ورئيسية في السياسة الخارجية.

وتطرق الباحث في الفصل الأول من الكتاب إلى مجالات التفاوض وشروطه ومقوماته ،مركزاً على أهم العوامل التي تتجح التفاوض والمعوقات التي تفشل التفاوض، أضاف إن الفصل الثاني وضع فيه المؤلف استراتيجيات وسياسات وتكتيكات التفاوض باعتبارها أمور ضرورية وحتمية للعملية التفاوضية.

أما في باقي الفصول يعرض حواش لمناهج الاتصال ووسائله : التفاوض ، وأسلوب اختيار وإعداد وتدريب فريق التفاوض من حيث القدرات العقلية والسمات والخصائص وركز المؤلف

على وضع إطار للمفاوضة الجماعية من خلال إلقاء الضوء على بعض الموضوعات الواردة بالدليل الدوري أهمها ماهية التفاوض الجماعي وسير عملية التفاوض الجماعي .

6- دراسة ماكميلان (2009). بعنوان: "دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية" .

يقود حكام الولايات الأمريكية بعثات إلى ما وراء البحار بحثاً عن الاستثمار وترويج التجارة، وتأسيس مكاتب دولية، والاجتماع إلى رؤساء الحكومات، ويستقبلون السفراء، ويتخذون مواقف في السياسة الخارجية، ويوقعون الاتفاقيات مع الأطراف القوميين والمحليين، ويشرفون على وحدات الحرس الوطني التي يزداد نشاطها في العمليات الأجنبية، ويقومون الشراكات مع القوات العسكرية للدول الأخرى.

وتكشف هذه الدراسة أن حكام الولايات الذين يتمتعون بسلطات مؤسسية عظمى؛ مثل: التعيين في الوظائف والسيطرة على الميزانية، إضافة إلى القوى الشخصية المستمدة من تفويضهم الانتخابي وطموحهم والقبول الذي يجذونه من الجمهور، من المرجح جداً أن يكون لهم دور كبير في نشاط السياسة الخارجية.

تصف هذه الدراسة الكيفية التي يشارك بها حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية والعلاقات الخارجية، وتحاول شرح السبب في أن حكام الولايات يسعون للتعبير عن آرائهم، ويلعبون دوراً نشيطاً في العمل مع القادة الأجانب وفي قضايا وراء حدود ولاياتهم، بالأخذ من أدبيات العلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي الدولي، والفيدرالية، وتحليل السياسة الخارجية. وتختبر فرضيات لتحديد أن مشاركة حكام الولايات في السياسة الخارجية يمكن أن تفسر على أفضل وجه بقدراتهم المؤسسية، وسلطاتهم الشخصية، والبحث عن المنصب السياسي، أو الاستقلالية الاقتصادية لولاياتهم.

7- دراسة عبدالعال (2010). بعنوان: "فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية".

حرص القانون الدولي المعاصر على التأكيد على وجوب الأخذ بخيار السعي لحل الخلافات والمنازعات بالطرق السلمية. ومن البديهي أن وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية ليست ثابتة، وإنما تتميز بكونها متعددة ويمكن اللجوء إليها لفض كافة المنازعات، صغيرة كانت أو كبيرة، خطيرة أو غير خطيرة، شريطة موافقة الدول المعنية على الوسيلة المستخدمة تطبيقاً لمبدأ السيادة بين الدول والمساواة فيها. ولقد سعى كثير من المنظمات الدولية التي تأخذ صفة الإقليمية إلى اتباع تلك الوسائل في مجال فض المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء فيها،

وإن تباينت في تحديد الوسائل التي تلجأ إليها تبعاً لطبيعة النزاع، وطبيعة العلاقة بين الدول أطراف النزاع، وطبيعة المنظمة ذاتها، وما إذا كانت تسعى لتحقيق الاندماج أو مجرد التنسيق والتعاون بين الأعضاء. ليس هذا فحسب، بل إن ثمة جهوداً تبذلها هذه المنظمات في سبيل تفعيل العمل المشترك فيما بين الدول الأعضاء فيها، باعتباره وسيلة من وسائل تدعيم علاقاتها وتحقيق أهداف المنظمة من جانب، وباعتباره عاملاً من عوامل تجنب المنازعات أو تسهيل تسويتها سلمياً من جانب آخر.

وتسعى هذه الدراسة إلى استعراض هذه الآليات من خلال خمسة محاور، يتناول أولها آليات فض المنازعات في التكتلات الإقليمية بشكل عام، ويوضح الثاني آليات فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويناقش الثالث آليات فض المنازعات في إطار الاتحاد الأوروبي، ويتناول الرابع آليات فض المنازعات في إطار الاتحاد الأفريقي، على حين يتناول المحور الأخير آليات فض المنازعات في إطار جامعة الدول العربية.

8- دراسة المرهون (2011). بعنوان: "السياسة الروسية تجاه الخليج العربي".

تسعى هذه الدراسة لتقديم رؤية تحليلية للسياسة الروسية تجاه الخليج العربي منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بعد أن خرجت من مخاض المرحلة الانتقالية في التسعينيات من القرن العشرين، واتجهت لإعادة بناء سياستها في المحيط الخارجي. وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور: يتناول الأول توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ويُعنى الثاني بالتفاعلات الروسية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والثالث بتفاعلاتها مع العراق، والرابع مع إيران.

إن السياق التحليلي للبيئة الدولية للخليج العربي لا يلغي، بحال من الأحوال، حقيقتين رئيسيتين: الأولى، أن الأدوار الدولية الجديدة قد جاءت في أحد أبعادها كنتاج لاتساع تفاعلات دول الخليج العربي مع بيئتها الخارجية، إن في شقها الإقليمي أو الدولي. والثانية، أن هذه الأدوار ربما بدت، أحياناً، كقوة منافسة على نحو صريح أو ضمني للقوة الأمريكية. لقد حققت روسيا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين حضوراً اقتصادياً ودبلوماسياً في الخليج العربي لم تكن قد بلغت من قبل؛ إذ كانت معظم أجزاء هذه المنطقة مغلقة أمامها إبان الحرب الباردة، فيما لم تمكن مرحلة التحول العسيري، في العقد التالي لسقوط الاتحاد السوفيتي، روسيا من التطلع نحو تأسيس حضور دولي فاعل. ولا بد من القول إن تطورات البيئة الدولية قد خدمت روسيا في هذا الاتجاه، وخاصة لجهة مناخ الوفاق، الذي تشهده علاقات روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :-

تنوعت اهداف الدراسات السابقة ما بين تحديد اهداف وسياسات السياسات الخارجية للدول ومنها دولة الكويت محل الدراسة الحالية وكذلك عرضنا بعض للدراسات التي تناولت التفاوض والوساطة لحل النزاعات بين الدول بعضها البعض .

ولكن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو التركيز على الوساطة على المستوى الدولي وما هي انماط الممارسة للوساطة على المستوى الدولي والعربي ، وكيفه ربطها بادوات السياسة الخارجية لدولة الكويت ، ومن ثم ابراز دور السياسة الخارجية على مستوى الوطن العربي ومدى تحقيق اهدافها .

وتتميز هذه الدراسة بأنه تبرز وتوضح نماذج الوساطات الكويتية التي مارستها على المستوى العربي والاسلامي .

الفصل الثاني الوساطة والسياسة الخارجية

تعد الوساطة عاملاً مهماً للمفاوضات . وحين تكون الوساطة ناجحة فإنها توفر وسيلة للأطراف للعيش معاً على الرغم من النزاع القائم بينها – إنها لا توفر مصلحة عميقة ولا تلغي أسباب الصراع ، ويمكن أن تحدد الأطراف قتالها أو أن تخرق وفقاً لإطلاق النار إذا تركت لحالها ، وهذا هو السبب في أن بعض الدارسين والممارسين في هذا المجال أوصوا بأن يكون دور الوسيط أكثر تدخلاً بعد تسوية الصراع مما هو قبله .

ومن خلال هذا الفصل سوف تستعرض الباحثة لمفهوم الوساطة من وجهة نظر العلماء والمحلل السياسيين وكذلك من خلال المنظمات والمؤسسات التي تتبع الوساطة ومن ثم نتعرف على أنماط الوساطة في الوطن العربي وكيف نشأت وكذلك مدي تطورها في الوطن العربي ومن خلال الممارسات المعاصرة للوساطة نتعرف على ما هي هذه الأنماط في العصر الحديث ، ونتعرف على العلاقات الدولية ومفهومها وكذلك مفهوم السياسة الخارجية والعلاقة بينها وما هي اهم الوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية ، لذا قامت الباحثة بتقسيم هذا الفصل الى ما يلي :-

المبحث الأول : مفهوم الوساطة

المبحث الثاني : أنماط الوساطة في الوطن العربي

المبحث الثالث : الممارسات المعاصرة للوساطة

المبحث الرابع : العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

المبحث الأول

مفهوم الوساطة

في بداية الحديث عن مفهوم الوساطة يجب التفرقة بين المساعي الحميدة والوساطة حيث أن الدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة تعمل على التقريب بين الاطراف المتنازعه وحثهما على استئناف المفاوضات لتسوية النزاع دون أن تشترك هي في ذلك بينما الدولة التي تقوم بالوساطة تشترك في المفاوضات التي تتم بين الطرفين المتنازعين كما تقوم ايضاً باقتراح الحل الذي تراه مناسباً للنزاع اذا رأت ان ذلك يساعد أطرافه على الوصول الى نهاية موفقة في اتصالاتهم ، مما يعنى ان الوساطة تمثل مسعى ودي تقوم به دولة ثالثة من أجل المساعدة في حل نزاع قائم بين دولتين . (الخرجي ، 2005 : 259).

كما تتسم الوساطة بأنها اختيارية اي ان الدولة التي تتوسط في حل النزاع تقوم به متطوعة وكذلك تكون الدول المتنازعة حرة في قبول الوساطة او رفضها ولا تعد بذلك مخالفة للقانون الدولي وان كان الرفض يعد عملاً غير ودي . (العطية ، 1993 : 430)

وتتشابه الوساطة مع المساعي الحميدة ان كليهما تستخدم اما لمنع نشوب حرب واما لوضع حد لحرب قائمة بين دولتين أو لحل خلافات وصراعات، ومن اجل تجنب الضغط السياسي الذي تمارسه الدولة الوسيطة على الطرفين المتنازعين او تحيز الدولة الوسيطة برزت ضرورة الالتجاء الى شخصية مستقلة مؤهلة للقيام بدور الوسيط ، ويمكن القول ان الوساطة هي الجهد الذي يقوم به طرف ثالث مستقل خارج الأطراف الرئيسية والثانوية المتنازعة ويتسم بالحيادية لمساعدة الأطراف في الوصول الى حل النزاع . وهنا يجب التنويه إلى أن شرعية الوسيط وأسلوب تدخله لمساعدة أطراف النزاع يختلف بدرجة كبيرة باختلاف الثقافات والمجتمعات . (الصمادي ، 2010 : 55)

وعرفت الوساطة على أنها : "عملية إدارة الصراع ، تتعلق بجهود الأطراف ذاتها ، حيث تطلب الأطراف المتنازعة مساعدة أو تقبل عرضاً بالعون من فرد أو جماعة أو من دولة أو منظمة ، لتغيير أو لتأثير في مدركاتها أو سلوكها ، دون اللجوء إلى قوة مادية أو مناشدة سلطة القانون". (Bercovitch. & Rubin. 1992:67)

كما عرفت الوساطة بأنها "عملية يسعى فيها طرف ثالث إلى المساعدة في حل الأسباب الكامنة لصراع يتعارض مع تسوية لنزاع محددة" . (Hopamann, 1996:230.) .

وتظهر مراجعة الأدبيات الافتقار إلى اتفاق الرأي في ما يتعلق بمعنى الوساطة : "الوساطة كطريقة وتظهر لتسوية سلمية للنزاعات الدولية ، تعني مشاركة دولة ثالثة أو فرد غير ذي صفة في مفاوضات الدول المتنازعة". ويعبر عن دور الوسيط تعبيراً جيداً في المادة

الرابعة من تعاهد هيغ (Hague) (1899) المتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات ، باعتباره "توفيقاً بين المزارع المتعارضة وتهدة لمشاعر الازدراء التي يمكن أن تكون قد تصاعدت بين دول بينها خلاف" . (Darwin,1972 :83)

وأثار ليديراش (John Paul Lederach) السؤال عما إذا كنا "نحل بالفعل صراعاً أو إذا كان هذا في حالات كثيرة هدفاً مرغوباً" ؟ وذهب إلى أن ميدان حل الصراعات لم يأخذ هذه المشكلة مأخذ الجد ، وخلق هذا نوعاً من اختلال التوازن وخلق "انسجاماً على حساب العدالة" وقدم فكرة تحويل الصراع محل حل الصراع ، أو إدارته أو تسويته . وهذا لأنه يعتقد أن التحويل لا ينطوي على إزالة للصراع أو سيطرة عليه ، إنما هو بالأحرى فطري في العلاقات البشرية ، حيث تعمل الطبيعة الاجتماعية على تحويل تلك العلاقات ، بالإضافة إلى الأحداث وأنماط الاتصال بين الخصوم. (Lederach, 1995:16).

وحيث أن الوساطة محددة من حيث السياق والأسلوب ، فليست هناك مجموعات محددة من الاصناف التي يمكن تطبيقها من وضع إلى آخر . وعلى الرغم من ذلك ، فإن هناك متغيرات مشتركة يمكن أن تستخدم في أنواع معينة من الصراعات . كذلك فإن سلوك الوسيط وأدواره تتباين بحسب الوضع (Bercovitch, 1991:4) .

وقد قدم ابن خلدون بوضوح الوساطة في الوطن العربي حيث كتب عن الطبيعة السياسية العربية "بسبب شخصيتهم الفظة وزهوهم وميلهم للتقاتل في ما بين أنفسهم على الرئاسة ، قليلاً ما التقوا على اتفاق في الرأي .. ولكن على الرغم من شخصيتهم المتوحشة فإن لدى العرب موهبة طبيعية لقبول الحقيقة والاسترشاد بالصدق" . (Khuri, 1997:121)

قسم ابن خلدون الدول العربية الى فئتين : "الدولة الشخصية" وتتألف من شخص واحد من المجموعة العصبية التي تصادف أن تكون هي المجموعة الحاكمة ، والفئة الثانية كانت "الدولة الكلية" التي كانت جماع الدول الشخصية التي لها عصبية واحدة ، وفي هذا الصدد تعتبر الدول العربية دولة كلية ، تنتمي الى عصبية واحدة ، هي العرب بالمقارنة بالدولة الرومانية او الفارسية ، وكانت قوة الدولة تستمد من قوة العصبية . (الجابري ، 1971 : 322)

وقد صنف الوردى - وهو عالم اجتماع عراقي- الوطن العربي المعاصر وفقاً لميزان البداوة . المدنية المستعار من ابن خلدون ، على النحو التالي : إن بعض الدول كالعراق اكتسب أسلوب حياة مدنياً وبدوياً معاً ، بينما دول أخرى كدول الخليج العربي يجد المرء أنها أكثر ميلاً إلى أسلوب الحياة البدوية . وأخيراً ، فإن دولاً مثل مصر تتميز بميلها نحو أسلوب الحياة المدنية أكثر من أسلوب الحياة البدوية لهذا فإن الدول العربية ليست متجانسة في تكوينها الاجتماعي والسياسي ، ومن شأن هذا أن يكون له تأثيره في اتباع أساليب مختلفة للوساطة . (بركات ، 1984 : 47)

كذلك فإن هناك ربط واختلاف بين الوساطة والتفاوض ، فالتفاوض "عملية تقدم فيها اقتراحات صريحة الغرض الظاهر منها هو الوصول إلى اتفاق على تبادل ما أو على تحقيق مصلحة مشتركة ، حيث تكون المصالح المتضاربة متماثلة" ، ومقتضى التفاوض بنية ثنائية الأطراف ، في حين تبنى الوساطة داخل علاقة مثلثة الاضلاع ، حيث الطرف الثالث يعمل على التنقل بين الطرفين الآخرين . وتضم بعض صراعات الشرق الأوسط المحلية والدولية طرفاً ثالثاً (وسيطاً) يعمل للتسوية . وعلى سبيل المثال ، فإن المحادثات العربية - الإسرائيلية قد ضمت الولايات المتحدة كطرف ثالث وسيط على نحو نموذجي . (Fred Charles. 1964:4.

ولا تقتصر وساطة الطرف الثالث على الوساطة التي تقوم بها الدول العظمى مثل الولايات المتحدة أو روسيا فإن جهود الوساطة التي تقوم بها دول صغيرة الحجم أو متوسطة تكون في بعض الأحيان خياراً جيداً (مثل الوساطة التي قامت بها مصر والجزائر بين إيران والعراق في عام 1975 ، والوساطة الجزائرية بين الولايات المتحدة وإيران في ما يتعلق بالرهائن الأمريكيين) ويمكن أن تضم الأطراف الثالثة أيضاً منظمات دولية أو منظمات غير حكومية وعلى سبيل المثال ، فإن منظمة الدول الأفريقية أدت دور الوسيط في صراع الحدود الجزائرية - المغربية المتعلقة بالصحراء الغربية ، في الفترة من عام 1962 إلى عام 1970. (حمدان ، 2003 : 26)

ان حياد الاطرف الثلاثة في أي نزاع هو شرط مسبق لنجاح الوساطة . وعلى الرغم من أن الأدبيات التي تتناول الوساطة تؤكد هذا العامل المهم ، فإن بعض الدارسين قد ذهبوا إلى أنه "لا حاجة بالوسطاء لأن يكونوا غير متحيزين ، ولكن بإمكانهم - بل يتعين عليهم - أن يقنعوا الطرف الذي يكون هناك بأنهم على علاقة وثيقة به ، وينبغي أن لا يتصور أنهم يروجون لاتفاق مقترح او اتفاق متحيز لجانب أصدقائهم". (William zartman, 1995:) (21)

كما أكد دارسون أن : "عدم التحيز لا يعني الحياد ، فبينما لا يمكن لأي من مسؤولي الأمم المتحدة أن يكون حيادياً في ما يتعلق بالمسائل الأخلاقية التي ينطوي عليها نزاع ما ، فإنه يتعين عليهم في جميع الأوقات أن يكونوا غير متحيزين . ولكن بإمكانهم بل يتعين عليهم أن يكونوا في الوقت نفسه شركاء نشطين ، واسعي الخيال فطنين ، في عملية السلام . وتبعاً لهذا فإن عدم التحيز لا يعني أنه يتوجب أن يكون ممثلو الطرف الثالث التابعون للأمم المتحدة اما سياسيين أو دبلوماسيين". (حمدان ، ، 2003 : 27)

وحيثما يكون الطرف ثالث منظمة دولية أو "مجموعة دول" ، فلا بد أن يساعد هذا الأطراف المتنازعة على إدراك دوره كوسيط غير متحيز ، مقارنة بالوساطة حينما تقوم بها دولة مفردة . والمبرر وراء هذا الرأي هو على النحو التالي:

"إن الوسيط الذي يتلقى تفويضه من منظمة دولية يرجح أن يؤدي مشاعر الأطراف المتصارعة بدرجة أقل مما لو كان التفويض آتياً من دولة واحدة ، بمعنى انه حينما يمارس الضغط في عملية الوساطة يكون من الأفضل أن يأتي هذا الضغط من منظمة دولية لأن الأطراف المتصارعة يكون لديها مبرر أقل لأن تشعر بإهانة شخصية". (William, & Touval, 1996:460).

أما في الصراعات الداخلية بين دول ومتمردين، فإن سلامة الرأي المذكور أعلاه قد تثير بعض الشكوك . فبسبب عدم التماثل الهيكلي بين الثوار والحكومة في حروب أهلية محلية ، يمكن لجهود وساطة تقوم بها منظمات سياسية دولية أن تعرقل فرص النجاح . ويرجع هذا إلى حقيقة أن الثوار يمكن أن ينالوا نوعاً ما من اعتراف دولي وشرعية و"مكانة المساواة" حينما يجلسون إلى طاولة الوساطة مع الحكومة. (Assefa, 1987:24)

إن في مقدرة المنظمات الدولية غير الحكومية وغير المنحازة ، أحياناً أن تيسر عملية الوساطة في النزاعات الأهلية ، وخصوصاً إذا كان هناك شيء من انعدام المجازفة في عملية الوساطة مع الثوار . وعلى سبيل المثال ، فإن مجلس الكنائس العالمي ومؤتمر كنائس عموم أفريقيا ، توسطاً بنجاح في الحرب الأهلية السودانية ، وتم إبرام اتفاقية أديس أبابا لعام 1972. أما حل الصراعات على المستوى الثقافي ، فإن له سمات عدة ، إذ يتأرجح مصدر الصراع بين العقلاني واللاعقلاني . ويتضمن المكون العقلاني تقويمات اقتصادية ومالية قابلة للتفاوض وقابلة للتحويل بفعل إجراءات معتادة وتحتوي على الجوانب البراغماتية للصراع . أما المكون اللاعقلاني من الناحية الأخرى فإنه غير قابل للتفاوض ، ولا يسمح بمعالجته بإجراءات معتادة ، إنه يحتوي على رمزيات "الشرف" ، والكرامة ، والصورة الذاتية والسمعة العامة ، والعزة الوطنية وما الي ذلك" ، ولأن الرمزيات بالغة الحساسية فإنها قد تتطلب في اي تسوية ان يتوسط فيها طرف ثالث يقوم بوظيفة إنقاذ ماء الوجه من ثم فإن الوساطة تكون أكثر فاعلية حينما يأخذ الوسطاء هذه الرمزيات الحساسية في حسابهم. (Assefa, 1987:25)

يجب ان يتمتع الوسيط بنفوذ في حل الصراعات في الوطن العربي . وعادة ما يتم اختيار الأعيان المحليون ذوو المكانة العالية للتصرف كوسطاء في النزاعات المحلية بين العشائر على الشرف أو الملكية ... الخ ، وهنا تلعب الوساطة دورها كجزء جوهري في الحفاظ على انسجام المجتمع . وكلمة "التنازل" يمكن أن يعني التخلي عن حقوقك . ومن ثم ينبغي أن يستخدم المرء كلمة "مساومة" (بمعني التنازل المتبادل) لإضافة معنى العدالة والانصاف إلى

عملية الوساطة . وتتطوي عملية التوصل إلى حل وسط على علاقة متبادلة عند التوسط في صراع ما.(Cohen, 1996:113)

وقد اضاف أن "مفاهيم الوسط (الطريق الوسط) ، التي تشير إلى عامة الناس ، يجري الحديث عنها بتحبيز قوي في الإسلام" . وبصورة خاصة في القرآن الكريم يتم تحبيز الوساطة و "الحل الوسط" في حل الصراعات . وعلاوة على هذا فإن النموذج المرغوب للمسلمين قد صور في القرآن طريقاً وسطاً للجماعة. (حمدان ، 2003 : 29)

المبحث الثاني الوساطة في الوطن العربي

المطلب الأول : تاريخ الوساطة العربية :

تطور تاريخ الوساطة في الوطن العربي أثناء حقبة ما بعد الاستعمار ، وبخاصة في عام 1947 حينما أصبحت الأمم المتحدة ضالعة في الصراع العربي - الإسرائيلي . وقد ظهرت أنواع جديدة من الصراعات (إقليمية وإيديولوجية ، متعلقة بالهوية ومتعلقة بالسيادة) مع بزوغ الدول الحديثة في الشرق الأوسط ، ومع خلق حدود مصطنعة جديدة للدول المستقلة حديثاً في المنطقة . وقد اقتضت هذه الأنواع من المنازعات تدخل وسيط (طرف ثالث) لمساعدة المتنازعين على التصالح وتحقيق اتفاق متبادل . وتشكل مفاوضات القاهرة في أبريل 1963 وثيقة سياسية مهمة تصور بعض اتجاهات التفاوض العربي- العربي أو الوساطة العربية . لقد كان الغرض من هذه المحادثات التفاوض على وحدة فدرالية سورية - مصرية - عراقية . وجدير بالذكر هنا أن المفاوضات جرت على خلفية من قلاقل سياسية عند طرفين كبيرين في المحادثات للحد من تهديد تركي ، انقلاب عسكري شيوعي . فقد تعرضت سوريا لانقلاب دموي في 8 شباط/ فبراير 1963، وبعد شهر - في 8 آذار / مارس 1963 - لانقلاب آخر لكنه لم يكن عنيفاً هذه المرة . وجاء هذان الانقلابان بحزب البعث إلى السلطة في كل من سوريا والعراق . وكان الشعور السائد بين النخبة في ذلك الوقت هو أن توحيد هذه البلدان الثلاثة (مصر والعراق وسوريا) يمثل إيماناً بالوحدة العربية واعادة الوحدة مع مصر . (Malcolm , 1965:57)

كان المشاركون في عملية التفاوض هم الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر وقادة حزب البعث السوري حينذاك (البيطار وعفلق ولؤي الأتاسي ، رئيس المجلس القومي الثوري ، وطالب شبيب ، وزير الخارجية العراقي) . ووصفت الاجتماعات بأنها كانت "مكرسة لا للمساومة وإنما لأشياء أخرى ، أي بصفة خاصة لمناقشات غير رسمية وشخصية للغاية (بين المشاركين) عن تعاملاتهم في الماضي بعضهم مع بعض أثناء فترة الوحدة من عام 1958 إلى عام 1961 ، وعن الوضع الراهن في سوريا ، وعن مقاربتهم الأيديولوجية لمسائل مثل الديمقراطية والاشتراكية والتنظيم الحزبي" . (Malcolm, 1965, :64)

لم تسفر هذه الاجتماعات عن شيء جوهري كبير ، إذ كانت تسود بين أولئك القادة حالة من عدم الثقة . على سبيل المثال ، فإن الراحل عبد الناصر الذي كان يحاول تحقيق ميزة

سياسية من انهيار الجمهورية العربية المتحدة اتهم السوريين بالخداخ لأنهم زعموا أنهم اختاروا الأعضاء المدنيين في المجلس القومي السوري ، ولكن عبد الناصر عرف في اليوم التالي أن ذلك لم يكن صحيحاً . ووجد قادة البعث أنفسهم في مواقع دفاعية ، الأمر الذي خلق جواً عاماً من سوء التفاهم (انتقادات ، وملاحظات استفزازية ، واعتذارات الخ). وبشأن الاتفاقية النهائية في 17 أبريل 1963 ، وكان الموضوع الرئيسي طوال المحادثات هو موقف عدم الثقة المتبادل بين البعث وعبد الناصر وأصدقائه وقد ظل عبد الناصر يثير عدم الثقة بينما البعث يقلل من شأنها ، غير أن الطرفين كانا يشتركان في (عدم الثقة) بالتساوي. ولم يكن البعثيون شغوفين بإشراك أحد في السلطة معهم في سوريا أو في العراق، وبدا أن المحادثات برمتها لعبة قط وفأر ، بمعنى آخر لعبة مناورات سيكولوجية ودبلوماسية لم يكن ممكناً حقاً التوصل فيها إلى نتيجة مُرضية". (Malcolm, 1965: 97)

إن من أكثر الصراعات الإقليمية العربية تكراراً هي النزاعات الإقليمية (على الأرض) التي تفاقمت في الفترة بعد عام 1945 . ولقد شنت بعض الدول حرباً ضد بعضها الآخر لاستعادة جزء من ملكيتها المزعومة لها (على سبيل المثال ، الصراع العراقي – الإيراني، النزاع البحريني – القطري ، صراعات رسم الحدود الإقليمية العراقية السعودية والعراقية – الكويتية – السعودية) ، ومن المهم أن نلاحظ أن الاستخدام المتكرر لمناطق منزوعة السلاح و"محايدة" في الجغرافيا العربية ، يشير إلى مسائل لم تحل و"اتفاق على عدم الاتفاق". والوضع العام هو على النحو التي تصل العلاقات بين الدول الحديثة إلى أكثر مراحلها حرجاً في شكل مشكلات تتعلق بالأرض . فقد كانت نزاعات الحدود والمزاعم المتصارعة في أرض اكتشفت حديثاً والغزوات من جانب دول في أراضي جيرانها الأضعف واضحة جلية بين أسباب الحرب. (حمدان ، 2003 : 81)

المطلب الثاني : أنماط الوساطة في الوطن العربي

تنشأ صراعات الشرق الاوسط عن مصادر كثيرة، بما فيها مسائل الأيديولوجية والأرض والهوية والسيادة. ومع ذلك فإن لهذه المصادر ارتباطاً فريداً بأنواع نظم الحكم السياسية والثقافة في المنطقة . ويتألف الشرق الأوسط من جماعات مختلفة عرقية ودينية وطائفية واجتماعية. ولهذه الجماعات تجارب ثقافية مختلفة ، وأيضاً أنساق مختلفة – وأن تكون على علاقة بالاعتقادات والقيم . وحينما بدأت الدولة في الظهور في الشرق الأوسط في الأربعينيات والخمسينيات بعد الحرب العالمية الأولى ، بعد الحقبة الاستعمارية ، خلق صعود القومية وعياً عرقياً بين الأقليات والجماعات العرقية المختلفة (مثل الأكراد في العراق وتركيا وإيران ،

والبربر في الشمال الإفريقي ، والأفارقة في جنوب السودان.. الخ). وكانت الحروب بين الدول وداخل الدول مظهراً لهذا الوضع المتحول ، وعلى الرغم من هذا التنوع الثقافي وهذه التعددية الاجتماعية في الشرق الأوسط ، لا تزال الثقافة العربية تهيمن على اللغة والتقاليد والقيم . ويؤكد بول سالم على أهمية تجنب أية "تعليمات واسعة" عن ثقافة الشرق الأوسط من ناحية ، والثقافة الغربية من الناحية الأخرى.(Paul Salem,1997:11)

"ينبغي أن يوضح المرء من البداية أن أي محاولة لإطلاق تعميمات واسعة عن جماعتين ثقافيتين واجتماعيتين متباينتين ومعرفتين تعريفاً فضفاضاً مثل "الغرب" و "الوطن العربي" هو أمر مشحون بنزاعات الانتقاص والجوهريّة والتبسط ، فضلاً عن أن المحاولة الرامية إلى إيجاد أنماط واتجاهات ثقافية عامة.. يسحق المخاطرة والجهد ، ومن الصعب أن نفهم الوساطة في الوطن العربي دون أن نولي انتباهاً للسياق التاريخي الذي تتم في إطاره المفاوضات. إن مفهوم الدولة – الأمة في الشرق الأوسط ظاهرة حديثة إلى حد كبير. وانعدام الاستقرار وافتقار الكثير من الدول الإقليمية الجديدة المصطنعة الى الشرعية ، أمور تجعل جهود الوساطة لحل أنواع معينة من الصراع صعبة وإن لم تكن مستحيلة التحقيق . مثال ذلك وجود "مناطق محايدة" سيئة التحديد منذ وقت طويل على طول حدود العربية السعودية ، الذي يشهد على براعة الدول العربية في اصطناع وئام سلمي إن لم نقل تسوية فعلية . وعلى الرغم من ذلك فإن أنواع الحكم السلطوية قد يكون أمامها مجال ضيق للتوصل إلى حلول وسط أو تقديم تنازلات يمكن أن تهدد شرعيتها . فالبلدان العربية لكي تحقق سلاماً دائماً تحتاج إلى دولة قوية مستقرة لها زعم قادر وقوي وذو شعبية. (حمدان ، 2003 : 300)

خلال عملية التفاوض تتجه نظم الحكم الشرق أوسطية نحو النظر إلى الصراعات داخل إطار سياق تاريخي واسع ، ما يجعل حل الصراع أيضاً مهمة صعبة . ويميل الزعماء إلى النظر إلى النزاعات في المنطقة باعتبارها تكراراً لخبراتها التاريخية الماضية . وعلى سبيل المثال ، فإن الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد – في جهود الوساطة بين غربيين – كان يشرح الصراع السوري مع إسرائيل من منظور تاريخي عربي: "يتعين على المرء أن يتوقع أن يستمع على مدى ساعتين على الأقل إلى عرض لتاريخ المنطقة". كذلك فإن هوس إسرائيل بالأمن يعكس "ذكرياتها عن وجود تائه محفوف بالمخاطر: مسلسل طويل من مذابح واضطهادات وعمليات طرد يختتم في النهاية في معسكرات الموت النازية ... ترسبات ثقافية كثيرة حملت إلى الأمام : الدروس الجماعية والآليات الدفاعية لضحايا التاريخ ، نظام سياسي مولع بالجدال إلى حد قاس ، وديمقراطي ، تمتد جذوره في السياسات الجماعية لمجتمعات للمدن الصغيرة .(Randa Slim, 1993:145)

أظهرت معلومات ونماذج الدراسات أن المرتبة تلعب - في البنية الاجتماعية العربية والثقافية السياسية - دوراً حيوياً في تراتبية السلطة . وأن محور الأحداث المجتمعية هي القبائل والقرى والعائلات الموسعة. ويشمل محور الزعامة المجتمعية الشيخ والرئيس والأب. ويصنف كثير من الدارسين الغربيين المجتمع العربي بأنه مجتمع أبوي (بطيرركي) ، مما يؤكد علاقة القوة التراتبية التي يسيطر عليها الذكور. ومن ثم فإنه في عملية الوساطة تصبح المرتبة والدرجة في السلم الهرمي عناصر جوهرية ، حتى وإن لم تكن مرتبطة بنجاح أو فشل . وعلى سبيل المثال - بعد فشل جهود الوساطة في القاهرة دعا الأمريكيون إلى قمة كامب ديفيد. لقد أدرك الرئيس كارتر أهمية المرتبة والدرجة في هذه المفاوضات الشرق أوسطية الخاصة والحاجة إلى تدخله الشخصي كوسيط رفيع المرتبة يتمتع بقوة عليا . وكانت قدرة كارتر على اقناع كلا الطرفين بتحقيق تسوية سلمية راجعة إلى حد كبير إلى مرتبته الرفيعة ونفوذه لدى إسرائيل ، الأمر الذي عزز موقف المصريين . مع ذلك ، فإن هناك وساطات أخرى لا يكون فيها وسيط رفيع المرتبة مقبولاً لكلا الطرفين أو ناجحاً على الدوام . وعلى سبيل المثال ، فإن الكونت برنادوت (Bernadotte) وسيط الأمم المتحدة في عام 1948 لم يكن مقبولاً من جانب إسرائيل كوسيط محايد ، لأنه كان يعد مؤيداً للعرب ، وقد اغتاله منطرفون صهاينة (منظمة شتروم برئاسة مناجيم بيغن واسحاق شامير في 18 أيلول / سبتمبر 1948 في القدس). (Free J, 1985 :146)

ويمكن أن تكون شخصية الزعماء السياسيين وسلطتهم عاملاً ثقافياً مهماً آخر يلعب دوراً حاسماً حين يتعلق الأمر بمقايضة على طاولة الوساطة . وأن "خاصية مميزة مهمة للثقافة السياسية العربية هي عبادة الشخصية ، إذ تقطن القوة السياسية في الرئيس التنفيذي . وهكذا فإن معظم القرارات الدولية لا بد من أن تمر من خلال مكتب الرئيس التنفيذي . و تتشكل اللجان الثقافية لتأجيل القرارات ، بدلاً من اتخاذها ... وترجع شخصية السلطة في الثقافة السياسية العربية إلى تغيرات ثقافية أخرى ميزت دائماً هذه المجتمعات. (Charles,1996:146)

أما من الناحية الدينية نجد ان التراث الاسلامي . العربي يتعلق بفكرة الأمة (جماعة المؤمنين) ومفهوم الوحدة ، بغض النظر عن العرقية أو القبلية أو الطائفية . والأمة مفهوم سياسي - اجتماعي للتضامن بين جماعات اجتماعية مختلفة تؤمن إجماعاً بين الجماعات المختلفة. مع ذلك فإن هذا لا يفضي إلى إخضاع كامل لاستقلالية الفرد . تفسر هذه النقطة التوتر التاريخي في الثقافة الإسلامية بين الفرد والجماعة .على سبيل المثال كان السادات والنميري يملكان سلطة مطلقة في اتخاذ قراراتهما ، دون مشاركة تذكر من مؤسسات سياسية أخرى مثل مجلس الأمة أو أحزاب سياسية أو حتى رأي عام أو رأي للبيروقراطية . وقد أدى

هذا إلى استقالة وزراء مهمين أثناء مفاوضاتهما . وقد تبين أنه حينما كان كلا الطرفين نظام حكم أوتوقراطي كانت جهود الوساطة أقل نجاحاً. فعندما يمثل المفاوضون أنظمة أوتوقراطية ، لا يكون لديهم حرية التصرف ، مما يجعل الوساطة أكثر صعوبة. (Nawaf, 1997:129)

ومن الجدير بالملاحظة أن الأولوية في تجربة الثقافة الإسلامية كانت تعطي لتماسك الجماعة وللاستقرار الداخلي للدولة ، فوق الاستقلال الذاتي الفردي. وقد أوجد هذا أسلوباً سلطوياً في الزعامة ، الرعايا فيه عازفون عن مساءلة سلطة الزعيم أو تحديدها . وفي الممارسة العملية الراهنة يملك زعماء الشرق الأوسط ما يقارب سلطة مطلقة (كما في الزعامة الأوتوقراطية) وسلطة واسعة (كما في الزعامة السلطوية) في عملية صنع القرار، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك كما كان عندما حاول النميري دائماً أن يعتمد على سلطته الشخصية لتحقيق السلام مع الجنوب . فقد كان يعتقد بأن الوفاء أو النكوص بأية تسوية وقعها هو أمر متروك لقراره الشخصي و هذا ما حدث بعد أديس أبابا حينما ألغى موافقته السابقة في عام 1983 بفرض قوانين الشريعة الإسلامية. كذلك كان السادات مثلاً جيداً لشخصنة السلطة في توقيع اتفاقية كامب ديفيد. فقد أظهرت اتفاقيات كامب ديفيد أن السادات نادراً ما كان يشاور مستشاريه السياسيين محمد كامل أو وزيره خارجيته إسماعيل فهمي . وقد استقال كامل لأنه لم يكن قد عرف أن الرئيس اعتزم أن يزور القدس بداية ، كذلك استقال فهمي احتجاجاً على الطريقة التي يتناول بها السادات مفاوضات كامب ديفيد والكيفية التي عالج فيها المسائل . وقد شكوا جيمي كارتر مرات عديدة من أن السادات لم تكن لديه خطة استراتيجية مسبقة للمطالب المصرية ، بينما كان بيغن بالغ الاهتمام بالتفاصيل وشديد التحديد في مخططاته الاستراتيجية . وتسهب كثير من الأدبيات العربية والأنكليزية في الحديث عن هذه العبادة لشخص الزعيم . وقد رأينا هذا أيضاً في حالي عبد الناصر وملك السعودية فيصل في الحالية اليمنية. (جمعة ، 1988،

تُبدي نظم الحكومة السياسية العربية نزعة تركيز على العرقية حينما تتعامل مع أعضاء مجموعة خارجية (غير عربية) أثناء عمليات الوساطة و المفاوضات . فهي في الغالب خائفة ومرتابة وتتشكك في الدوافع وراء مبادرات السلام . وهذه الذهنية الثقافية من عدم الثقة بالخارجين تؤثر دائماً في جهود الوساطة في حالة النزاعات العربية - اللاعربية . حيث تتصور الأطراف العربية في المفاوضات مع أعدائها السياسيين على أنها تتال من القيم الثقافية والمعتقدات العربية ، خاصة إذا كانت طبيعة الصراع تتعلق بمسائل سيادة أو هوية . على سبيل المثال كان على السادات أن يتغلب على حاجز نفسي عميق لكي يحقق تحولاً كبيراً في العلاقات المصرية - الإسرائيلية وإلى حد ما كان تركيز الرأي العام في الوطن العربي على

السادات ، وقد احتاج إلى وسيط ذي قوة كبرى لإضفاء شرعية على معاملته مع إسرائيل في ما يتعلق بالمسألة الفلسطينية (وهي مسألة ثانوية بالنسبة إليه) . وكذلك كان الحال في تعامل الزعماء العرب مع أصدقاء مثل الولايات المتحدة – ومنهم على سبيل المثال العائلتان المالكتان السعودية والكويتية – فتعين أن يكونوا حذرين بشأن عدم ثقة الرأي العام والخصوم السياسيين بالخارجيين غير العرب. (هيكل ، 1985)

أما في حالة النزاعات العربية – العربية فلا تتطوي على هذا القدر الكبير من العداء بين الجماعات الداخلية والخارجية ، وهكذا تسعى الأطراف المتنازعة (أخوة عرب) لتفادي العدوات المتبادلة أو الحد منها. على سبيل المثال ، في الحرب الأهلية اليمنية ، عندما اجتمع الملك الراحل فيصل والرئيس الراحل عبدالناصر في الخرطوم (السودان) في عام 1967 ، لم يواجهوا سوء في تفاهم أو تصورات سيئة نفسية سلبية ، كتلك التي واجهتها مصر قبل وأثناء كامب ديفيد . ويمكن للمرء أن يذهب أيضاً إلى أن الأزمة العراقية – الكويتية في عام 1961 لم تكن متعلقة بعداء بين جماعة داخلية وجماعة خارجية (على الرغم من أن بريطانيا لعبت دوراً في خلفيتها ، حيث أرسلت قوات ووحدات الأسطول البريطاني للكويت وكذلك دعت العراق للتخلي عن موقفها في ضمن الكويت للعراق) ولكن الصراع كان كامناً في بنيتيهما الاجتماعيتين المتعارضتين. (Leung, 1988 :62)

في بعض النزاعات العربية وليس بالتأكيد فيها كلها فإن الوسطاء ذوي المراتب العليا والذين يملكون كثيراً من المصادر ، غالباً ما تكون لديهم مقدرة على توفير ضمانات ومكافآت اقتصادية لكلا الطرفين . والمكافآت فعالة للغاية عادة لأنها "يمكن أن تقيد كتعزيزات ، ويمكن أن توجد حوافز السلوك التصالحي ، وقد تسهم في خفض التوتر ، ويمكن أن تظهر التزاماً بالمعاملة بالمثل من جانب الخصم". وعلى سبيل المثال عندما وقع السادات وبيغن اتفاقات كامب ديفيد ، التزام كارتر بتزويد الطرفين بضمائن أمنية واقتصادية وعسكرية. (Kelman , 1985:217)

إن ميزان القوة (القوة النسبية) وأحوال الجمود بين الطرفين المتنازعين تملي بقوة إذا كان صراع ما قابلاً للحل أو غير قابل . ويصدق على هذا بصرف النظر عن الثقافة وعن الخصائص المميزة الثقافية . في الحرب الأهلية اليمنية ، حينما توصلت مصر والمملكة العربية السعودية إلى نتيجة مؤداها أن أحداً لا يستطيع كسب الحرب أو تغيير الواقع الراهن ، فقبلاً الوساطة التي عرضتها جامعة الدول العربية . كذلك فقد أثرت اتجاهات ميدان القتال تأثيراً قوياً في محاولات الوساطة الناجحة مقابل تلك الفاشلة في السودان . وفي النزاع بين العراق والكويت تحول ميزان القوة نحو الكويت ضد مطلب العراق الإقليمي بفعل التهديدات

العسكرية الواسعة من جانب الجامعة العربية في عهد عبدالكريم قاسم . فقد وقفت غالبية الدول العربية مع الكويت ضد العراق ، وأعطى هذا للكويت اعترافاً كدولة مستقلة.

أما في حالة كامب ديفيد أرادت مصر وإسرائيل كلاهما إنهاء حالة الحرب بينما . فبعد ثلاث حروب و 40 عاماً من الصراع الدموي أدرك الطرفان الحاجة الملحة إلى إيجاد مناهج جديدة لمقاربة مسائل الصراع بينهما . تلك كلها كانت متطلبات ضرورية لوساطة ناجحة . وقد زاد الحضور الأمريكي من التأثير الدبلوماسي لمصر في إسرائيل ، أو على الأقل هكذا ظن الرئيس السادات . وخلق هذه الاتفاقية للسلام أمراً واقعاً جديداً وميزان قوة مختلفاً عن ذلك الذي كان قائماً قبل عملية الوساطة .

بوجه عام ، عندما كانت الوساطة منطوية على محادثات مباشرة ، كان من شأن ميزان القوى أن يؤثر في نتيجة جهد الوساطة . وفي هذه الحالة ، قد يحاول أحد الطرفين أن يكسب ميزة من الوضع . على سبيل المثال في الأزمة العراقية — الكويتية عام 1958 لم يوافق عبدالكريم قاسم على قرار الأمم المتحدة ، وعلى الرغم من جهود الوساطة من جانب حسونة . رفض عبدالكريم قاسم القرار ، ومع ذلك فإنه لم يستخدم القوة لدعم مطالبه في الكويت ، منتظراً فرصة لحدوث تحول في ميزان القوة لصالح العراق مستقبلاً. (حمدان، 2003 :

المبحث الثالث

الممارسات المعاصرة للوساطة

خلال العصور والحضارات الأخرى ، كان الوسطاء في معظم الأحيان يتعلمون مهنتهم بطرق غير رسمية ويلعبون أدوارهم في الوساطة ضمن سياق مهمات وواجبات أخرى ، ومنذ مطلع القرن العشرين بدأت الوساطة تتحول إلى مؤسسة رسمية وتتطور إلى مهنة معترف بها. (مور ، 2007 : 48)

وقد توسعت ممارسة الوساطة في الزمن المعاصر بشكل متنوع في جميع أنحاء العالم خاصة خلال الخمس والعشرين سنة الأخيرة . ويعزى هذا النمو جزئياً إلى توسع إدراك الفرد لحقوق الإنسان وكرامته ، واتساع الطموحات نحو مشاركة ديمقراطية على جميع المستويات السياسية والاجتماعية ، وكذلك ازدياد الاعتقاد بأن للفرد حقاً بالمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياته وفي السيطرة عليها، وإلى ظهور أخلاقيات تدعم الحرية الفردية ، وتوجهات في بعض المناطق نحو تسامح أوسع مع التعددية والاختلاف في جميع نواحيها ، أيضاً كانت هناك عوامل عدة تدفع للتغيير . ومن هذه العوامل ، تنامي عدم الرضا والسخط من دكتاتورية وفوقية صانعي القرار ، وأساليب اتخاذ قراراتهم والتسوية المفروضة على الفقراء والتي لا تخاطب احتياجاتهم الحقيقية والضرورية ، وكذلك ارتفاع التكاليف في المال والوقت والموارد البشرية وتدمير التضامن بين الأشخاص وبين المجتمعات من خلال طرق عدائية لحل النزاعات تنتهي بطرف رابح وطرف خاسر .

وقد تنامت عملية استخدام الوساطة في العديد من الثقافات والبلدان ، ولكنها تطورت أسرع من أي مكان في الولايات المتحدة وكندا ، وكان أول مجال يشهد تأسيس رسمي للوساطة في الولايات المتحدة هو إدارة العلاقات العمالية . ففي عام 1913، أنشئت وزارة العمل الأمريكية وتم تعيين هيئة من "وسطاء المصالحة" من أجل معالجة النزاعات بين العمال والإدارة وتحولت هذه الهيئة لاحقاً لتصبح تحت مسمى خدمات المصالحة الأمريكية ثم أعيد تنصيبها عام 1947 تحت اسم خدمات الوساطة والمصالحة الفيدرالية . وكان المنطق وراء إطلاق مبادرة الوساطة في القطاع الصناعي هو تعزيز الاستقرار في هذا القطاع وتسوية القضايا بين أرباب العمل والعمال من خلال المفاوضات الجماعية . (Simkin, 1971)

وكان المتوقع أن تؤدي التسويات التي تقوم بها الوساطة إلى منع حدوث الإضرابات والإغلاقات المكلفة وإلى تطوير سلامة ورفاهية وثروة الأمريكيين . وأصبح الاستخدام الفيدرالي للوساطة نموذجاً بالنسبة لعدد كبير من الولايات المتحدة . فقد قامت العديد من هذه

الولايات بتمرير قوانين وتطوير تشريعات وتدريب كوادر من الوسطاء لمعالجة النزاعات العمالية داخل الولايات.

كذلك أطلق القطاع الخاص مبادرة للوساطة بين الإدارة والعمال وبين العلاقات التجارية . وتأسست عام 1926 منظمة التحكيم الأمريكي من أجل تشجيع استخدام التحكيم والوسائل الطوعية الأخرى في تسوية النزاعات.

إلا أن الوساطة التي كفلتها الحكومة لم تقتصر فقط على قضايا الخلافات الإدارية العمالية ، فقد أوجد مرسوم الحقوق المدنية الفيدرالي الذي صدر عام 1964 ، خدمة العلاقات المجتمعية (CRS) التابعة لوزارة العدل الأمريكية . وقد كلفت هذه الوكالة بمساعدة المجتمعات والأفراد على حل النزاعات والخلافات والصعوبات المتعلقة بممارسات التمييز القائم على العرق أو اللون أو الأصل . وقدمت الوكالة للناس مساعدة في حل مشاكلهم عبر المفاوضات والوساطة بدلاً من حلها عبر الاحتكام إلى عدالة الشوارع أو عدالة القضاء . كذلك تعمل الوكالة عبر البلاد لحل قضايا مثل الدمج العرقي في المدارس والإسكانات الحكومية . وقد نمت في الفترة الأخيرة وكالات متنوعة داخل الولايات ، وهيئات محلية لحقوق الإنسان ووكالات خاصة تستخدم الوساطة لمعالجة التمييز العرقي في أماكن التوظيف والإسكانات وفي قضايا المستهلكين . وفي كندا ، قامت مديرية العلاقات العرقية في أونتاريو وغيرها من الوكالات المماثلة في تلك المقاطعة بتوفير خدمات حل النزاعات من أجل إدارة الاختلافات بين المجتمعات العرقية. (Klugman, 1992)

كذلك ظهرت العديد من المبادرات المتخصصة في استخدام الوساطة من أجل حل الخلافات العرقية والدينية داخل المجموعات وفيما بينها . قد قامت جماعة "صن السلام" في ناجوفو ، وجماعة مصالحة قبائل الساليش في ساحل المحيط الهادي ، ووسطاء قبائل الأسكا وبرنامج صنع السلام لقبائل الموهوك وغيرها من المجموعات القبلية بتطوير وسائل تقليدية أو معدلة لحل الخلافات العشائرية الداخلية. (Bluehouse, and Zion,1993)

ومنذ منتصف عقد الستينات من القرن العشرين ، تنامت الوساطة بشكل ملموس كمقاربة رسمية تمارس على شكل واسع من أجل حل النزاعات في المجتمع. وفي بواكير سنوات نموها ، قامت الحكومة الفيدرالية بتمويل مراكز الضواحي القضائية (NJCS) من أجل توفير خدمات وساطة مجانية أو قليلة الكلفة للجمهور بحيث يتم حل النزاعات بفعالية وكفاءة وبدون رسميات وتكاليف . (Bradley, and Smith, 2000)

وفي أوائل عقد الثمانينات من القرن العشرين ، تم تأسيس العديد من هذه المراكز لتصبح جزءاً من خدمات بديلة لحل النزاعات ومرتبطة بالمدن والمحاكم ومكاتب المدعين العامين . كما أن بعض البرامج المجتمعية تحولت إلى منظمات غير ربحية مستقلة تقدم خدمات شعبية

لحل النزاعات ويعمل فيها أفراد المجتمعات كوسطاء أو مساعدي وسطاء أو أعضاء في هيئات الوساطة والمصالحة ، ومع حلول عام 1997 ، كان هناك أكثر من خمسمائة من هذه المراكز على طول الولايات المتحدة وعرضها (Ray, 1997).

وفي العديد من المجتمعات الأمريكية والكندية ، تم تطبيق مبدأ الوساطة في نزاعات المالكين والمستأجرين ، وفي قضايا المرشدين ، وفي تعامل الشرطة مع المتنازعين ، وفي القضايا المتعلقة بوجود معتد وضحية (Umbreit, 2000) .

وفي النزاعات بين الشرطة والمدنيين ، وفي النزاعات بين السكان المسنين ومالكي دور رعاية العجزة وبين الأبناء البالغين وأهلهم العجزة ، وأخيراً في الخلافات بين المستهلكين (Gentry, 2001).

وقد طور الأمريكيون والكنديون برامج مجتمعية في عدد من المقاطعات ، نذكر منها على وجه الخصوص برنامج خدمات السلطة في ساسكاتشوان الموجود في مقاطعة ريجينا وهو برنامج يركز على توفير الخدمات لعائلات المزارعين . وتقوم مثل هذه المراكز بالوساطة بين الدائنين والمدنيين ، وفي قضايا إعادة جدولة الديون والنزاعات الفردية والتشغيلية حول مزارع العائلات. (Van Hook, 1990:46).

وبالإضافة إلى برامج الوساطة المحلية ، توجد برامج على مستوى الولاية في العديد من الولايات الأمريكية ، وهي برامج انبثقت أساساً بتأييد وتمويل من المعهد الوطني لحل النزاعات (Khor, 1995: 27).

وقد شملت الخدمات التي تقدمها برامج الولايات تصميم وتنفيذ أنظمة حل النزاعات ، وتدريب موظفي الولايات على أساليب بديلة لحل النزاعات والوساطة في النزاعات بين الأشخاص وبين الجماعات والنزاعات العامة التي تضم حكومات الولايات. ويتم ادخال الوساطة ومقاربات أخرى لحل النزاعات في المدارس الابتدائية والثانوية وفي مؤسسات التعليم العالي (Sandy, 2001:237) .

وقد استمرت بعض هذه المبادرات تدرس مهارات حل النزاعات ضمن المناهج العامة للتعليم فيما عمل بعضها الآخر على تطوير خدمات وساطة بين الأقران (Batton,2002 :282) .

ووسط هذه الأجواء يجري التوسط في النزاعات بين الطلبة وبين العصابات وكذلك بين الطلبة ومدرسيهم وبين أعضاء هيئة التدريس وبين هؤلاء والإدارة وفي عقد الثمانينات من القرن العشرين ، أنشئت الجمعية الوطنية للتوسط في التعليم (NAME) من أجل الربط بين ممارسي الوساطة والبرامج في حقل التعليم . (Levy,1989:75)

وكان الجهد الثاني المهم الذي بذل في حقل التعليم هو استخدام الوساطة وغيرها من المهارات التعاونية لحل النزاعات في معالجة المشاكل المتعلقة بالامركزية في اتخاذ القرارات وإدارة المدارس وضمن هذا التطبيق ، استخدمت مسألة اتخاذ القرارات من قبل وسيط كاستراتيجية لتوقيع أو لمنع أو لإدارة النزاع إضافة لكونها وسيلة لمتابعة القرارات اليومية المساندة. (مور ، 2007 : 53)

وتستخدم الوساطة أيضاً بشكل واسع داخل المؤسسات الخاصة والعامة من أجل معالجة النزاعات الشخصية والمؤسسية ، ويمتد نطاق التعامل بالوساطة من النزاعات الشخصية بين الأفراد إلى النزاعات بين الشركاء وإلى النزاعات داخل الوزارات والمشاحنات بين الشركات وغيرها من الخلافات التجارية (Brown,1983) .

وترتبط الممارسة الواسعة المتمامية لإدارة النزاعات ، وصناعة القرار المؤسسي وتصميم أنظمة النزاعات ارتباطاً وثيقاً باستخدام الوساطة داخل المؤسسات أو من قبلها. وتعتبر مسألة اتخاذ القرارات وتصميم أنظمة النزاعات عملية منهجية تهدف إلى تمكين الناس وتطوير الآليات لاتخاذ القرارات ومعالجة النزاعات الخطيرة والمزمنة . وتشمل العملية المراحل التالية: (مور ، 2007 : 55)

- 1- تحديد أنواع وأسباب القضايا والنزاعات التي يتكرر حدوثها.
 - 2- تطوير إجراءات اتخاذ القرارات وإدارة النزاعات وحل الخلافات لتساعد الأطراف المعنية على أخذ القرارات وتخفيض عدد النزاعات المدمرة وحل الخلافات.
 - 3- مطابقة القضايا والنزاعات مع القرارات المتخذة والملائمة ومع إجراءات إدارة النزاعات وحلها.
 - 4- تنفيذ العمليات الفعالة والإجراءات الإدارية التابعة للنظام.
 - 5- تصميم برامج معلومات فعالة لتعليم الأطراف المعنية مدى ما تستطيع عمليات صنع القرارات وحل النزاعات أن تساعد على الوصول إلى تسوية لنزاعاتهم.
 - 6- تدريب كوادر للعمل في النظام الجديد وتوفير الخدمات الضرورية.
- (Wildau, and Mayer: 1992.)

هناك العديد من أنظمة حل النزاعات ، سواء تلك التي طورت حديثاً أم تلك التي جاءت نتيجة توسيع نظام كان يوجد سابقاً ، تضمنت تطبيق عنصر الوساطة . والأجواء التي تم فيها تطوير الأنظمة لتشمل الشركات والمناجم ، والمستشفيات ومؤسسات الخدمات الاجتماعية ومؤسسات إدارة الموارد الطبيعية ودوائر الموارد البشرية والحكومات الفيدرالية والمحلية وحكومات الولايات (Philips, 2001).

وقد نمت الوساطة بسرعة منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن العشرين في مجال الشركات والقطاع التجاري بحيث تفوقت في بعض أنواع النزاعات على التحكيم كخيار للحل . وتشمل الأنواع الشائعة من النزاعات التي استخدمت الوساطة النزاعات حول العقود ، وفشل التنفيذ ، وأهلية المنتجات ، وخروقات براءة الاختراعات وانتهاكات العلامات التجارية والنزاعات حول الملكية الفكرية إضافة إلى نزاعات مختلفة في مجالات التأمين وكان من بين المؤسسات الطليعية في تشجيع استخدام الوسائل البديلة لحل النزاعات بما فيها معهد الوساطة (CPR) لحل النزاعات ، وجمعية التحكيم الأمريكية ، ومنظمة جامز لإنهاء النزاعات وعدد آخر من المنظمات الخاصة الوطنية والمحلية ، إضافة إلى الهيئات الحكومية مثل هيئة مهندسي الجيش الأمريكي . (Henry, & Lieberman,1985.)

وتستخدم الوساطة بشكل واسع لحل عدد من النزاعات العامة الكبيرة حول قضايا السياسات البيئية والاجتماعية (Dukes, 2000.) ، فاستخدمت الوساطة لمعالجة نزاعات موضوعية تدور حول مشاريع منشآت مائية ، ومشاريع حفظ المياه وعملياتها (Moore, 1997) وحول نزاعات تتعلق بمواقع المشاريع وقضايا تتعلق بالتنمية وإدارة الحياة البرية وحماية مواطن النباتات والحيوانات وإدارة الفضلات ومواقع المطارات وسكك القطارات والطرق السريعة وتنظيف النفايات العشوائية وتنظيم وحماية الأراضي الرطبة وغيرها من القضايا المحلية . (مور ، 2007 : 58)

كما تستخدم الوساطة بكثافة أيضاً من قبل عدد من الوكالات الفيدرالية والولاياتية من أجل تطوير قوانين جديدة عبر عملية مفاوضات تنظيمية (Heygood, 1998:77) .

وضمن هذه العملية ، يتم دعوة الأطراف المعنية الرئيسية المهمة بالقوانين المقترحة ، وتجري المفاوضات من قبل الوسطاء أو ميسري عقد الاجتماعات من أجل وضع توصيات مقبولة من الجميع ويمكن تسليمها للوكالة أو إلى هيئة حكومية وتعتبر وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) من أكثر الوكالات الفيدرالية التي قامت بتكفل عدد كبير من المفاوضات التنظيمية ، على الرغم من قيام عدد آخر من الوكالات مثل وزارة التعليم ووزارة الداخلية وإدارة الطيران المدني وإدارة الصحة وسلامة المهن وهيئة التنظيم النووي ، ووزارة الزراعة ، بالإضافة إلى عدد كبير من حكومات الولايات ، بتنفيذ إجراءات مشابهة.

وفي مجال وضع السياسات العامة ، تم استخدام الوساطة لتسهيل الحوارات حول هذه السياسات ، ومثلها مثل المفاوضات التنظيمية شملت هذه العملية دعوة الجماعات الرئيسية المعنية للتفاوض حول وضع توصيات مقبولة من الجميع وادخال هذه التوصيات في السياسات أو التشريعات . والأمثلة على حوارات السياسات ان تضم المفاوضات خطط تنمية إدارية في كاليفورنيا ونيوجيرسي ، كما تضم سياسات وأساليب حماية مواطن المحار في خليج شيسابيك ،

وسياسات وضع نموذج وطني للطاقة والسيطرة على أنظمة تصريف مياه الأمطار.
(Ehrman, and Lesnick, 1998: 93.)

وبالطبع فإن الوساطة دائماً احتلت مكانة في مجال النزاعات الدولية ولعل نموذج الوساطة التي قام بها هنري كيسينجر بين مصر وإسرائيل وما تلاها من جهود الرئيس كارتر تقدم أمثلة للوساطة الدولية إلا أنه يجب هنا أن نوضح أن نوعية الوساطة التي قام كيسينجر وكارتر تختلف نوعياً عن الوساطة وفق المفهوم الشمال أمريكي ، إن الميزة الرئيسية لوساطة كيسينجر وكارتر هو أنها عبرت عما يمكن تسميته "الوساطة ذات العضلات" أي أن الوسيط يمتلك من القوة والتأثير على أطراف النزاع قدرًا كافيًا يمكنه من توجيه نتائج الوساطة عندما تصل الأمور إلى طريق مسدود. (مور ، 2007 : 59)

وجدير بالذكر أن الوساطة التي تطورت في الولايات المتحدة في العقود الخمسة الأخيرة هي التي حظيت بقدر كبير من الإهتمام الأكاديمي وتكونت حولها دراسات لا تحصى وتأسست بالإعتماد عليها برامج تدريبية رسمية لتأهيل وسطاء محترفين . وربما تكون سمة الإحتراف هي إحدى مميزات وساطة شمال أمريكا كما درج الباحثون على تسميتها . بمعنى آخر فإن معظم الجهات الرسمية في الولايات المتحدة تتطلب عند الإستعانة بخدمات وسيط أن يكون مؤهلاً رسمياً بمعرفة أحد جهات التدريس المعتمدة. (الصمادي ، 2010 : 60)

واستخدمت الوساطة في المجالات غير البيئية في قضايا محددة كالمفاوضات التنظيمية وحوارات السياسات من أجل تمكين الوكالات المحلية والولائية والفيدرالية من تنسيق قراراتها حول القضايا التالية : -

- إيقاف المنح لتمويل المشاريع .(Shanahan ,1982.)
- تطوير السياسات التعليمية .
- إغلاق أو تحويل القواعد العسكرية ومصانع السلاح .
- سياسات تسليم الأدوية إلى الجمهور .
- دعم قضايا الاستدامة والتنوع البيولوجي .
- حماية الأماكن التاريخية الثمينة في المدن .
- أولويات الخدمات الاجتماعية للبلديات .
- أولويات تخصيص التمويل لمعالجة الإيدز .(Hughes ,1999.)
- حل النزاعات بين المزارعين والمفرضين .

وتختلف أدوار الوسطاء ومهامهم في وساطات الإنترنت ، من كونها في الأساس إدارة تقنية لتبادل المعلومات التي كونها شديدة التأثير في إدارة عملية المفاوضات . وبسبب القيود المفروضة على الاتصالات نتيجة استخدام التقنية الإلكترونية أو الإنترنت ، وبسبب افتقارها

إلى تفاعلات تقوم على المواجهة (وجهاً لوجه) اضطر الوسطاء إلى تطوير مقاربات إبداعية ومبتكرة للتعامل مع الأطراف المتنازعة ، تشمل طرقاً جديداً لبناء الثقة وتطوير الصلات وتسهيل تبادل المشاعر والتعامل مع غياب القدرات الشفهية وغير الشفهية في المحادثات ، وتنسيق توقيت تبادل الرسائل والتغلب على نزعة طرح أفكار متشددة أو الانخراط في تأجيج المشاعر من الكلمات المكتوبة ، والرد على الاحتمالية العالية للوصول إلى طرق مغلقة وهي احتمالية تزداد وتتكرر في التفاعلات التي لا يتواجه فيها الأطراف (وجهاً لوجه) . (Rifltn,2001).

المبحث الرابع

العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

المطلب الأول : مفهوم العلاقات الدولية

لم يتفق المختصون في حقل الدراسات الدولية على تعريف جامع وشامل للعلاقات الدولية ذلك أن تطور دراسة العلاقات الدولية كموضوع مر في مراحل زمنية ، وعليه فإن الكثير ممن كتب في هذا الميدان اتسمت كتاباته بالطابع الموضوعي والاخلاقي لتلك الفترة ، ففي عصر تكووني وترسيخ الدولة القومية في اوربا اشار الفلاسفة والمفكرون ورجال الدولة الى طبيعة العلاقات التي يتوجب على الدولة القومية الناشئة ان تتبناها في علاقاتها مع غيرها من الدول القومية في اوربا فركزوا على ضرورة تعزيز القدرات العسكرية للدولة القومية ، لتحقيق امن وهيبة وقوة الدولة القومية ومن هنا تبلورت فكرة الجيوش القومية بدلا من المرتزقة فظهرت بروسيا الرائدة في تنظيم الجيش كما ونوعا ، وفي معرض الحاجة الى تغطية كلف ونفقات تنظيم الجيوش تعالت الدعوات الى بناء اقتصاد قومي متين ، فظهر التكاليف على المستعمرات خارج القارة الاوروبية من ناحية وظهرت الحاجة الى عقد ائتلاف واتفاقيات مع اطراف اخري في وجه احتمالات بزوغ قوة متنامية يخشى منها السيطرة على اوروبا ، وهكذا تمت التحالفات بين الدويلات الايطالية مع النمسا واسبانيا ضد فرنسا ، وبين فرنسا والاراضي المنخفضة ضد اسبانيا . (الخرجي ، 2005 : 47)

ومع زيادة عدد الدول القومية الاوروبية منذ عصر النهضة وحتى الثورة الفرنسية واتساع رقعة تفاعل علاقاتها ، وتنوع طبيعة العلاقات اتضحت الحاجة الى تنظيم وتنسيق وانضباط هذا الزخم من العلاقات في ظروف الحرب والسلم ، وهو ما ادى الى تشديد المفكرين السياسيين والحقوقيين على ضرورة ارساء قواعد دولية تستهدي بها الدول في علاقاتها فترتب على ذلك دعوة الى قانون دولي يركز على تعاليم اخلاقية ودينية ومنطقية ويخضع للتنفيذ عن طريق منظمات دولة او اقليمية تجمعها اصول مشتركة منبعها الدين المسيحي او الحضارة الغربية .

لكن الصراعات الاقتصادية والسياسية والعسكرية الحادة بين فرنسا والمانيا ، وبين المانيا وانكلترا من اجل الهيمنة على اوربا ، والانفراد بالمنافع والمزايا الاستعمارية كانت قد جعلت العلاقات الدولية تسير في خط التاريخ الدبلوماسي للدول الاوروبية بيد ان نشوب الحرب العالمية الاولى عام 1914 والتداعيات التي لحقت بالمشاريع التي كانت تسهم في ابعاد الدول الاوروبية عن المجابهة الفعلية ، دفعت الى ضرورة البحث عن اطار جديد لدراسة العلاقات الدولية ، ومن منطلق الاجابة على الاسئلة الملحة التي كانت تشغل رجال الدولة واساتذة

الحقوق والتاريخ والسياسة والمتمثلة في لماذا انقادت الدول الأوروبية الى الحرب الكونية ؟ هل بإمكان العقل والمنطق تجنب حرب كونية اخري ؟ كيف يمكن معالجة تأزم العلاقات بين الدول؟ ما الشروط والضوابط التي يمكن اعتمادها لتحقيق التعاون الدولي لتقليص احتمالات الصراع بين الدول ؟ هذه الاسئلة وغيرها قادت الى تعدد الاجتهادات بين المعنيين فمنهم من ارجع سبب المشكل في اندلاع الفوضى الدولية الكونية الى الدولة القومية الاستعمارية ونظام حكمها ، ومنهم من عاب على النظام الدولي الذي كان قائماً على التوازن الدولي التقليدي ومنهم من انطلق من فلسفة عقائدية وشخص العلة بالتناقض الجدلي في رحم النظام الرأسمالي الاستعماري وكل هذه التقسيمات والاجتهادات نظرت الى العلاقات الدولية من زوايا مختلفة .
(نعمة ، 1979 : 3)

واعتبرت منظمة اليونسكو إن مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاثة مواد فرعية ولكنها متصلة وهي :

1- السياسة الدولية : وتتناول دراسة السياسات الخارجية للدول وتفاعل تلك السياسات بعضها ببعض .

2- التنظيم الدولي : ويشمل دراسة أهم المنظمات الدولية من عالمية مثل الامم المتحدة ، أو اقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأمريكي أو فنية مثل هيئة العمل الدولية .

3- القانون الدولي : ويتناول دراسة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض وعلاقتها بالتنظيمات الدولية . (غالي ، 1959 : 337)

وهناك من يصور العلاقات الدولية بأنها لا تشكل أكثر من ظاهرة إجتماعية وانها ليست سوى سلسلة من المبادلات المادية والمعنوية التي تتم في إطار اجتماعي معين وهي في هذا لا تختلف من حيث مضمونها عن العلاقات التي توصف بأنها وطنية ، فكلاهما يتمثل في مبادلات مادية او معنوية على أن الذي يميز هذه الطائفة من العلاقات عن غيرها هو الوسط الإجتماعي الذي تتم فيه والذي يطلق عليه المجتمع الدولي "

وتعرف العلاقات الدولية بأنها العلاقات التي تتجاوز حدود دولة واحدة والتي بحكم كونها واقعة في إطار المجموعة الدولية لا تخضع لسيطرة دولة واحدة ، ولكن العلاقات الدولية بمفهومها الواسع هي علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وايدلوجية وعسكرية على مستوى الدول ومجموعات الدول والمنظمات الدولية البين حكومية والمنظمات الغير حكومية والشعوب التي تناضل من أجل الحرية . (أبو عامر ، 2004 : 23)

المطلب الثاني : مفهوم السياسة الخارجية

السياسية الخارجية يمكن فهمها لدولة من الدول على أنها النشاط السياسي الخارجي لصانع القرار والرامي إلى التأثير في البيئة الخارجية لدولته (Barber,1974: 8) .
أو أنها منهج العمل Coures of Action الواعي الذي يعتمده الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بهدف تثبيت موقف دولي أو تغييره في النظام الدولي بما يتفق والهدف أو أنها الأهداف المحددة سلفاً ، أو أنها مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة (هلال ، 1984 : 19) .

وهناك من يرى بأنها القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات أو هي تدبير المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى . (بركات ، 1984 : 284) .
ويتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار والذي يعبر عن إرادة دولته ومصالحها تجاه غيرها من الوحدات السياسية أو الدول خلال فترة زمنية معينة ولتحقيق أهداف محددة ، إذن الدولة عندما تضع سياستها الخارجية تضع في اعتبارها مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى ، وتستند في ذلك على مقوماتها الداخلية وظروفها التاريخية أو أوضاعها الجغرافية والاستراتيجية. (الخرجي ، 2005 : 62).

ومن أجل ضمان قيم الدولة وحماية مصالح أمنها القومي من التحديات والتهديدات المباشرة أو غير المباشرة ، فهي تسعى إلى الدخول مع غيرها في علاقات تفاعل سياسية ذات أبعاد ومدلولات مختلفة ، وقد أوضحت محصلة هذه العلاقات ، كما كان دوماً مدى اختلاف المصالح بين الدول أو تشابهها . فالدول ذات المصالح المتعارضة تندفع عبر أنماط متباينة من حيث الشكل ومختلفة من حيث المضمون إلى إيقاع التأثير السياسي في بعضها البعض الآخر ، ولأن هذا التأثير يقابله كقاعدة تأثير معاكس ومضاد ، تدخل الدول ذات المصالح المتعارضة في عملية صراع تختلف حدته من حال إلى حال ، هذا من ناحية ، وأما من الناحية الثانية يحفز تشابه (أو على الأقل عدم اختلاف) المصالح بين دولتين أو أكثر وخلال مرحلة تاريخية معينة إلى تعاونهما في ميادين متعددة ومتنوعة إدراكاً منها لنوعية الفوائد المترتبة على مثل هذا التعاون سواء في الحاضر أو في المستقبل. (الرمضاني ، 1991 : 50)
وفي ضوء ما تقدم فإن العلاقات الدولية تمثل عملية تفاعل متعددة الأوجه بين دولتين أو أكثر وتتميز بنسب ودرجات مختلفة ، وبخصائص الصراع المتفاعلة في النظام السياسي الدولي (Frankel, 1976: 52).

وإن كانت هناك بعض الآراء الأكاديمية تحاول التركيز على الصراع كسمة مميزة للعلاقات بين الدول ، بينما أننا لا نميل إلى ترجيح ذلك دوماً ، إذ أن الواقع السياسي الدولي يشير إلى أن نسبة عالية من التفاعلات الدولية إنما هي تفاعلات تعاونية تتم عبر صيغ سليمة لا علاقة لها بالصيغ الإكراهية التي تتسم بها علاقات الصراع ، ففي أحيان كثيرة ينتصر التعاون والتضامن والتفاوض على المجابهة. (كولار ، 1980 : 16)

ومما لا شك فيه أن الرأي الأرجح هو ذلك الذي يذهب إلى أن العلاقات الدولية لا يمكن أن تتم داخل ذلك الإطار الذي يجمع بين خصائصهما معاً ، وتمايزهما وضرورة فهمهما كل على انفراد ، باعتبار أن الفهم الموضوعي لكل ظاهرة إنما يعد مقدمة لا غنى عنها للتعامل الكفوء معها. (نعمة، 1979 : 18)

أن السياسة الخارجية تتألف من مقدرات وأفعال تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما . بينما يقدم "رينولدز" تعريف للسياسة الخارجية على ثلاث مراحل وهي : (أن السياسة الخارجية فعل أو مجموعة أفعال تتخذ بشأن حالات أو مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعل) ثم يضيف (أن المعنى الأكثر دقة هو أن السياسة تتضمن الأغراض التي تكمن وراء أفعال صاحب الفعل من الأفعال والمبادئ التي تؤثر فيها) ويقول أخيراً (أن السياسة الخارجية هي مدى الأفعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقاتها مع نظيراتها الفاعلة على المسرح الدولي من أجل تحسين أغراض الأفراد الممثلين لها) . (Frankel, 1976: 52)

لذا فإن السياسة الخارجية تعد بمثابة الإداة الأساسية التي يتم من خلالها عملية اتصال الدولة (والوحدة الدولية) وتفاعلها مع بيئتها الإقليمية العالمية ، بقصد التأثير في الأخيرة لصالحها . بمعنى لا سياسة دولية وبالنتيجة لا علاقات دولية من غير سياسة خارجية ، ولكن مادة السياسة الخارجية هي غير مادة العلاقات الدولية ، فالأولى هي من صلب الأفعال أما الثانية فهي من صلب الأفعال المتداخلة المتبادلة ، بمعنى أن الحكومة أو الأفراد المخولين بالاعراب عن نواياها هو العنصر الفاعل في السياسة الخارجية ، أما في العلاقات الدولية فالدولة هي الفاعل ، وذلك لأن النظام الدولي مازال يأخذ بالدولة القومية في المقام الأول فهي وحدها صاحبة السيادة والصفات الإقليمية رغم منافسة بعض المؤسسات لها ، وبالتالي فإن سلوك الدولة يتأثر بشكل مباشر بتلك الاعتبارات التي يأخذ بها النظام الدولي. (الخرجي ، 2005 : 63).

إن السياسة الخارجية بحد ذاتها كمركز دفع ذاتي ومفهوم السيادة المرتبط بها يخسران من أهميتهما وبسبب التبعية المتنامية التي يوجد فيها حق السياسة الداخلية بالنسبة للسياسة الدولية ، فإن القدرة على التقرير الداخلي ترتبط أكثر بالمبادرات المتخذة من قبل حلقة

المحترفين في السياسة الخارجية، ولكنها لا تتضمن كلياً الامتناع ، ويجب قبل كل شيء الإثبات بأن من حلقة المحترفين في السياسة الخارجية" تتبع دائماً ، الحوافز الحاسمة . ومع افتراض بأن برهاناً من هذا النوع ممكناً ، فإنه ينجم عن ذلك فعلياً "تبعية" من جانب السياسة الداخلية ، بالمقارنة مع السياسة الخارجية ، أن دراسة العلاقات بين الداخلي والخارجي قد أثبت بأنه كان من المستحيل عملياً تفسير مسار التفاعلات بصورة متواطئة . وما يهم في النهاية معرفة ما إذا كانت آلية التفاعلات غير كفيلة بتعديل قواعد وطبيعة اللعبة السياسية نفسها. (مرل ، ب.ت : 205)

إذا ما كانت نوعية السياسة الخارجية مهددة ، فإن نوعية السياسة الداخلية مهددة ، أيضاً ، هي الأخرى . ووحدها نظرة ساذجة للأمور تسمح ، إذن بقيام ثنائية جذرية في الخطاب السياسي لا تتلاقى أبداً مع الحقيقة . إلا أنه لا يمكن سوى التظاهر بالساذجة . لأنه إذا ما كنا نعيد طرح التمييز التقليدي بين الداخلي والخارجي ، فإننا نخاطر بهز الأسس التي تركز عليها شرعية الدولة . إذن ، ليس من قبيل الصدفة أن يكون المؤلفون التقليديون قد أقاموا ، مبدئياً ، اختلافاً في الطبيعية بين شؤون الخارج وشؤون الداخل : وإلى المهمة الخارجية للحماية ضد التداخلات الأجنبية ، تضاف ضمانات امتلاك الجماعات السياسية لحريّة تقرير مصيرها . وإذا ما كانت السدود ، التي كانت تشكل الحدود ، قد تشققت ، والمعابر ، التي كان الدبلوماسيون يتلاعبون بها بمهارة ، قد تخربت ، فإن مخططات الميعة ستتداخل ، والمجاري ستختلط ، وستختفي محيطات الأحواض المتلاصقة . إذن ، في إطار الثنائية ، وفي إطار التمييز بوظائفها ، تجد الدولة تبريرها الأساسي : الحفاظ عبر هويتها الخاصة على هوية الفئة الاجتماعية التي تتحمل مسئوليتها .

وخلال العصور الماضية كانت العلاقات الدولية متداخلة ، بشكل أو بآخر ، مع مجمل السياسات الخارجية وكان هذا حل منطقي لأن الدول وممثلها كانوا الوحيدين الذين يمتلكون صلاحيات دولية.

هذا التماثل لم يعد ممكناً اليوم فهناك الآن الكثير من الممثلين غير الدوليين على المسرح الدولي بدءاً بالمنظمات الدولية العامة أو الخاصة ، وحتى الشركات متعددة الجنسيات مروراً بالكنايس ، والنقابات ... الخ. لكن السياسة الخارجية نفسها تطورت . فهي مرتبطة الآن أكثر مما في الماضي بموارد داخلية ، وتخضع للمبادرات المتخذة من قبل المجموعات تحت الوطنية . وبصحيح القول ، فإن دراسة العلاقات الدولية يجب أن تمتد لمختلف ملامح الحياة الدولية التي تستطيع شرح سياسة الدول الخارجية وعلى هذا الصعيد فإن ما اتفق على تسميته بـ "الدبلوماسية" لا يشكل غالباً إلا الجزء البارز من كتلة الجليدة الغطسة في الميعة . إن النظرات التي تتلذذ بدراسة الأشكال الخارجية للقوى ، والمناورات الدبلوماسية – الاستراتيجية

، لا تمسك إذا غالباً ، إلا بمظاهر الأشياء . إن فهم العلاقات الدولية اليوم يتطلب السيطرة على كل المعطيات (السياسية ، الاستراتيجية ، وأيضاً الاقتصادية ، الثقافية ، التكنولوجية ، والاجتماعية) التي ليست في معظم الأحيان سوى انعكاس لها أو نتائج . ومع هذا فإن السياسة الخارجية تبقى ، وي طرح سؤال أي مكان يجدر أن نعطيها في النظام الدولي . إن الإجابة على هذا السؤال ، بحجج شكلية ، سيكون بدون معنى : فماذا ينفعنا تكرار الصيغة التي تكون السياسة الخارجية ، بحسبها أداة الدولة للعمل الخارجي ، إن لم تكن لدينا فكرة ، محددة ، على الأقل ، عن دور الدولة نفسها ؟ (مرل ، 1980)

وان مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولاً من مفهوم العلاقات الدولية إذ أن المفهوم الثاني يتضمن بعداً مزدوجاً نظرياً وتاريخياً وانه يمكن تعريف السياسة الخارجية على انها مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في بداية تاريخية معينة ، أو بعبارة أخرى أكثر بساطة التوجهات التي تم إعدادها عند مجئ حكومة جديدة الى السلطة ، والسياسة الخارجية هي تلك العملية التي تقوم اي دولة بتنفيذها من أجل الدفاع عن مصالحها من أجل بلوغ هدف محدد سلفاً . (أبو عامر ، 2004 : 34)

وان هناك علاقة ما بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية سواء كان ذلك على المستوى النظري او المستوى التطبيقي ، إلا ان هناك فرقا يجب الالتفات إليه ، فهما ليسا بمصطلحين مترادفين كما كان يظن البعض سابقا حيث كان يتصورون ان العلاقات الدولية تشكل الحصيلة الاجمالية للسياسات الخارجية لكل الدول ، وان السياسة الخارجية تمثل فنا من الفنون كطبيعة إذ أنها إختيار للوسائل التي تتحقق بها أهداف الدولة في المجال الخارجي ولا يغير من طبيعتها هذه أن يكون القائمون عليها قد إرتكزوا في رسمهم لبرامجها الى علمهم بحقيقة الظواهر الدولية . (بدوي ، 1970 ، 286) .

"لتحليل السياسة الدولية ، علينا أن نرسم خطوطاً وظيفتها عمودية في النظام الدولي ، أي أن نبذل الجهد لعمل مجموعة أسئلة او ميادين على أساس قاعدة مواصفات ملائمة للتحليل السياسي . من جهة ثانية ، ولإنشاء نظرية للسياسة الخارجية ، فإن بمقدورنا ترتيب هذه الميادين المختلفة من وجهة نظر الدولة – الممثلة حيث ان التحليل يبقى مرتكزاً على مفهوم الممثل ، ولذلك فإن دراسة السياسة الخارجية هي التنسيق الأفقي لأعمال الدول في مختلف الميادين". (السياسة الدولية الى السياسة عبر الوطنية ، 1974)

وهكذا فإن التمييز بين دراسة السياسة الخارجية وبين دراسة علم العلاقات الدولية أمر يميله الاختلاف في الطبيعة ذلك بأن علم العلاقات الدولية يعني بتفسير الظواهر الدولية ومن ثم بالكشف عن الحقيقة الكامنة فيها فحسب بينما تقع السياسات الخارجية باعتبارها برامج للعمل في مجال الفن ، وفي مجال الفن وحده ولا يغير من طبيعتها ان يفيد واضعوها من

علمهم بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج ، وكذلك الحال بالنسبة لكل ما يتصل بوسائل تحقيق الأهداف المثالية في الحياة الدولية حال وسائل تحقيق الأمن الدولي بنزع السلاح او تحديد السلام او بفكرة الأمن الجماعي (المنظمات الدولية) وغيرها ، فهذه كلها من عمل الفن والتقنية إنها والسياسات الخارجية من شأن فن السياسة وليست البتة من شأن علم العلاقات الدولية .

إلا ان التصور الذي يدعو للتأمل والأخذ بالاعتبار هو أن السياسة الخارجية تصنع داخل الدولة ولها جذورها الداخلية بصرف النظر عن آفاق البعد الدولي لهذه السياسة ويقوم صناع القرار السياسي بوضع الصورة المتكاملة للسياسة الخارجية ، بينما لو نظرنا للعلاقات الدولية فإنها تبدو أكثر شمولاً او هي تحتوى - ضمناً - السياسة الخارجية فهي حصيلة التفاعل الأشمل والأكثر والأوسع بين قوي متعددة وهي تجري خارج الدولة بين دولتين أو أكثر واضحة في اعتبارها السياسات الداخلية ولكن ضمن شبكة من النتائج المترتبة على سلسلة من التفاعلات التي قد لا يلتفت إليها صناع القرار السياسي ، والخلاصة فإن العلاقات الدولية تأخذ بعين الاعتبار التفاعل بصيغة شمولية في حين تأخذ السياسة الخارجية منهج التفكير الأحادي الخاص بالدولة فقط . (ابو الوفا ، 2006 : 15)

وإذا ما قبلنا هذا التمييز ، فإن السياسة الخارجية تبقى إذن أحد عناصر (ولكن ليس العنصر الوحيد إطلاقاً) العلاقات الدولية . وهي مكونة من مجموعة من المبادرات الناجمة عن الممثل الحكومي كي تعبر عن خدمتها الحد الأقصى من العوامل المتوافرة في البيئة الداخلية ، وأيضاً ، في البيئة الخارجية . ومع تقديرنا لتداخل قضايا الخارج والداخل ، فإن المهمة . التي تقع على عاتق السلطة السياسية الوطنية هي أصعب مما كانت عليه في الماضي . ولكنها ضرورية ، أو بالأحرى لا غنى عنها : فهي ضرورية لأنه لا بد من أن تقوم سلطة ما بالتدخل في مكان ما لتصحيح الاتجاهات الفوضوية في النظام الدولي ، والبدء ولو بصورة تعسفية بتوزيع الموارد ، ولا غنى عنها لأن الخلط التام بين الداخلي والخارجي سيقوض الهوية الجماعية التي لا يستطيع الناس بدونها ، لا الاعتراف ببعضهم ، ولا التعرف على أنفسهم ، إن خاصة واستقلالية المجتمع المدني قد تؤدي في حالة تعثر السياسة الخارجية إما إلى الذوبان في مجموعات مجهولة ، وإما إلى الاختناق بسبب اجتياح التوتاليتارية السياسية.

إن النقط السياسي المدى هو بدون شك دلالة على عجز الوضع الإنساني الغير قادر على الوصول مباشرة إلى وحدة الشعور الكونية ، لكن وبما أن من الصعب بلوغ مثل هذا النوع فإن الدولة تبقى شر ضروري وبمقدار ما تستمر فإن السياسة الخارجية تبقى إحدى صلاحيتها الأساسية إلا أن هذه الأخيرة لا تستطيع أداء دورها بشكل صحيح ، إلا إذا دعمت الحكومات وكذلك الرأي العام حدودها وأبعادها الجديدة. (مرل ب.ت : 216)

المطلب الثالث : الطرق الدبلوماسية والسياسية لتسوية المنازعات الدولية

النزاع الدولي هو الخلاف الذي ينشأ بين دولتين حول موضع قانوني او حادث معين او بسبب وجود تعارض في مصالحهما السياسية او الاقتصادية او العسكرية ، وقد درج الفقه والتعامل الدولي على التمييز بين نوعين من المنازعات الدولية ، المنازعات القانونية ، والمنازعات السياسية ، النوع الأول يمكن ان يقع في اختصاص محكمة دولية ، محكمة تحكيم ، او لمحكمة عدل ، للنظر فيه طبقا لقواعد القانون الدولي ، اما النوع الثاني فقد لا يصلح لان ينظر في محكمة دولية ولذا يمكن الرجوع بشأنه الى طرق التسوية الاخرى كالوساطة او التوفيق ، وتبعاً لذلك فان طريقة تسوية المنازعات تختلف بحسب كل منها ، فالمنازعات القانونية تحل عادة بالتحكيم او القضاء الدوليين على اساس قواعد القانون الوضعي ، في حين ان المنازعات السياسية لا يمكن حلها الا بطرق دبلوماسية او سياسة يراعى فيها بالدرجة الاولى التوفيق بين مختلف المصالح المتضاربة . . (العطية، 1993 : 423)

وقد اكدت المواثيق الدولية على تسوية المنازعات بالطرق السلمية ، اذ الزم ميثاق الامم المتحدة (الفقرة الثانية والفقرة الرابعة من المادة الثانية) الدول الاعضاء جميعها بفض منازعاتهم بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر ، وبالامتناع في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة او استخدامها ضد سلامة الاراض او الاستقلال السياسي لاية دولة او على اي وجه اخر لا يتفق ومقاصد المم المتحدة ، وتناول الميثاق تعداد تلك الوسائل السلمية فقد ورد في نص المادة (33) منه على انه (يجب على اطراف اي نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدوليين للخطر ان يلتمسو حله بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية او ان يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية او غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها) . (الخرجي ، 2005 : 257)

1- الوسائل الدبلوماسية

ومن الطرق الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية ما يلي :-

- **المفاوضة** : وهي ممارسة قديمة يمارسها الناس منذ ان قامت الحياة وظهرت الصراعات بين بني البشر وهي وسيلة تقتصر على اطراف النزاع ، ويعرف التفاوض بأنه عملية منظمة ورسمية تتم بين عدة اطراف بغية تحقيق اهدافها واشباع رغباتها ، وفي تعريف اخر فان التفاوض يعني عقد المحادثات المؤدية إلى التفاعل والمحادثات المتعلقة بالتوصل الى اساس للاتفاق نحو مشكلة قائمة او هدف محدد للوصول الى الرضا الذي يحقق الاتفاق. وقد اعتبر البعض ان الدبلوماسية هي فن المفاوضة إلا ان في ذلك إغفالاً للمهام الأخرى للدبلوماسية كالتمثيل والاتفاق ورعاية المصالح ، وهي ذات اهمية كبرى في نزع فتيل

الصراع وتجنيب الدول المتصارعة اللجوء الى العنف او الوقوع في ويلات الحروب وذلك عن طريق تحقيق الحد الادني الذي يرضي مصالح الطرفين او الاطراف المتنازعة . (ابو بكر ، 2005 : 18)

- **المساعي الحميدة** : وهي تتمثل في تدخل طرف ثالث سواء طلب منها الطرفان المتنازعان ذلك او من تلقاء نفسه وإن كان لا يملك حسم النزاع ، وإنما يقوم بدوره في تقديم المقترحات التي يمكن ان تكون أسسا للتفاوض او ارضية مشتركة ينطلق منها الطرفان نحو الحل ، والمساعي الحميدة هي قيام دولة بمحاولة التقريب بين دولتين متنازعتين وحثهما على الدخول في مفاوضات لحل النزاع القائم بينهما ، كل هذا دون أن تشترك الدولة مقدمة المساعي الحميدة في المفاوضات بأية وسيلة مباشرة وهناك قواعد قانونية تعارف عليها المجتمع الدولي بهذا الخصوص منذ اتفاقية لاهاي عام 1907 التي نصت مادتها الثانية على انه في حالة وقوع خلاف خطير يكون على الدول المتعاقدة ان تتفق قبل اللجوء الى السلاح ان تلجأ الى الوساطة او السعي في إصلاح ذات البين وذلك من قبل دولة او اكثر من الدول الصديقة بأقصى مدى تسمح به الأحوال . (الرشيدي ، 2000 : 25)

- **الوساطة** : وهي صورة من صور التدخل الغير ملزم فهي كالمساعي الحميدة فإن طرفا ثالثا دولة او منظمة دولية يشارك في المفاوضات ويحاول التوفيق بين الإدعاءات المتعارضة ويحاول تهدئة الامتعضات المتبادلة التي تتبادلها الأطراف المتنازعة ، وإن الوسيط لا يحاول فرض حله في النزاع ولكن قد يقوم بمبادرة قوية من خلال الصيغ المقدمة كدور وسيط الأمم المتحدة رالف بانشي في الصراع العربي الإسرائيلي 1948 . (Hilsti, 1974, 472)

- **التحقيق** : ويقصد به إحالة المسألة المتنازع عليها الى لجنة تحقيق تقوم بمهمة تحديد وتقصي حقيقة النزاع بطرق ووسائل محايدة دون أهواء او ميول نحو هذه الدولة او تلك وذلك بمعنى تقصي الحقائق المتعلقة بنزاع بين دولتين دون أن يكون ذلك مشفوعا بإبداء ملاحظات يمكن ان تؤثر في تحديد الطرف الذي تقع عليه مسئولية قيام النزاع بل تكون مهمتها قاصرة على جمع الحقائق ووضعها تحت تصرف الطرفين كي يتصرفا على ضوءها في اتخاذ القرار إما بالدخول في مفاوضات مباشرة بقصد حل النزاع او بقرار عرضه على التحكيم الدولي ويتم اختيار اعضاء اللجنة باتفاق اطراف النزاع كما ان التقرير الذي تنتهي به أعمال اللجنة ليست له اية صفة الزامية في مواجهة اطراف النزاع . (سرحان ، 1969 : 512)

- التوفيق : يتمثل التوفيق أو المصالحة في تشكيل لجنة من بعض الشخصيات التي تحوز ثقة الاطراف المتنازعة بغرض السعي نحو تحقيق اتفاق بينها ، وذلك بتقديم مقترحات التسوية للنزاع القائم بينهم .

2- التسوية السياسية

بمقتضى عهد عصبة الأمم عام 1919 انشأت هذه الطريقة في تسوية المنازعات الدولية وظلت مستمرة حتي عام 1939 واعيدت مع ميثاق الامم المتحدة عام 1945 ثم بعد ذلك تطور هذا النمط في التسوية عندما اخذت المنظمات الاقليمية تقوم بدور مهم في هذا الجانب .
وان الحل السياسي للمنازعات الدولية يكون ذلك بالالتجاء الى الامم المتحدة طبقا لنصوص الميثاق ويعرض الأمر على مجلس الأمن في الحالة التي تنشأ فيها خلاف او وضع يهدد المحافظة على الامن وذلك أما بناء على قرار يصدره مجلس الأمن او بناء على طلب يتقدم به اي عضو من أعضاء الأمم المتحدة . (سرحان ، 1969 : 434)

ملخص الفصل الثاني

بعد الاطلاع على المفاهيم العامة للوساطة نستطيع ان نخلص الى ان للوساطة تمثل الدور الذي تقوم به الدولة وتنفيذها من خلال سياستها الخارجية والتي يتطلب توفير شخصية ذو مواصفات خاصة للتعامل مع الدول محل النزاع او الصراع .

وبالاضافة لذلك يجب ان يكون هناك مواصفات معينة وخاصة في الشخص الوسيط حيث يتمتع بعلاقات حميدة وجيدة بين الدول وله شخصية قوية وراي حكيم ومحل ثقة بين الاطراف ولا يتبع لأي جهة او منظمة حتى لا ينعكس ذلك على المنظمة التابعة له ، ومن خلال هذه المواصفات لا يمكن لاي من الدول المتنازعة او المتصارعة ان ترفضه هذا التفاوض حيث يكون هذا الشخص الممثل من الدولة محل التفاوض يحظى بالثقة وينعكس ذلك على نجاح هذه المفاوضات .

ومن خلال التتابع التاريخي للوساطة بين الدول العربية لم تكن بشكل جيد او متميز حيث ان كافة المفاوضات التي كانت تحدث في المقام الاول بين الدول في فكرة التوحد ، حيث كانت لكل دولة فكر خاص بها ولعل ما حدث بين كل من مصر والعراق وسوريا خير دليل على ذلك حيث ان السياسات الداخلية تنعكس على السياسات والتوجهات الخارجية ، بالاشارة لما حدث من انقلابات في سوريا في عام 1962 وقام به مجموعة من ضباط ضد الوحدة بدعم من السعودية ادي الى خروجها من الوحدة التي كانت تجمعها مع مصر وذلك لما كان الحوار بين الطرفين غير مشمول بالثقة المتبادلة بينهما .

ويجب الاشارة الى ان الصراعات الاقليمية العربية حول الارض ورسم الحدود لم تكن تحل لا بالتفاوض او الوساطة وكانت هناك حروب بين بعض الدول العربية بعضها البعض لاستعادة حدودها او ما تدعيه بانها خاضعة للدول المعتدية ، اي ان الدول العربية كانت تسودها في الوقت هذا مقولة (الاتفاق على عدم الاتفاق) .

ومن خلال عرضنا لأنماط الوساطة في الوطن العربي نجد أن محل الصراعات والنزاعات في الوطن العربي ينشأ من خلال مسائل الارض والهوية والسيادة والتي ترتبط بانواع الحكم السياسي والثقافي في المنطقة ، وحين يكون هناك وساطة لحل الصراعات او المنازعات نجد ان لكل طرف من الاطراف المتنازعة يتطرق لتاريخ مع الصراعات والنزاعات الاخرى وذلك من خلال الزعماء وكذلك مما يؤثر على التفاوض هو تعدد الثقافات في المنطقة وكذلك السياسات البيروقراطية التي لا تمكن الشخص المفوض من الدول للتفاوض باتخاذ قرار حاسمة دون الرجوع للسياسة الداخلية وكذلك نجد شخصية الزعيم وقدراتها على التفاوض تكون محل اهتمام فنجد ان الزعماء لا يمكنهم اتخاذ قرارات جريئة وحاسمة في وقت مناسب ويحرصون على المماطلة دون فائدة وذلك للمشاركة واتخاذ كافة المشاورات ممكن

يعيق عملية الوساطة ، وبالعكس هناك زعماء يتخذوا القرارات ويوقعونها عليها دون الرجوع الى اقرب الناس معه في عملية التفاوض .

وكذلك الناحية الدينية له ايضا تأثير في عملية التفاوض بين الدول بعضها البعض حيث ان الدول العربية تكون محل التشكيك الدائم اثناء عملية التفاوض وذلك عندما يكون الدول المتنازع معها دولة غير عربية او اسلامية .

وبالنظر الى الممارسات المعاصرة للوساطة نجد ان الوساطة كانت تمارس من قديم الزمان ولكن بدون قيود او التزامات على الوسيطة ولم تمارس بطريقة منهجية ولكن في العصر الحالي نجد ان الوساطة اصبحت تمارس من خلال مؤسسات رسمية ومتطورة واصبحت مهنة معترف بها ويمثله اشخاص محترفين ولهم مواصفات خاصة .

ونجد ان ممارسة الوساطة تدخل في كافة مجالات الحياة اليومية ونجد ان الوساطة اصبحت في القطاع الصناعي لما يكون له هدف تعزيز الاستقرار الصناعي ويعم على الدولة ككل وكذلك دخلت الوساطة في مجال العلاقات التجارية بين المؤسسات في الدولة نفسها وكذلك في العلاقات الصناعية بين الدول بعضها البعض .

ولقد تطورت مؤسسات الوساطة للدفاع عن حرية الانسان والحرية في الراي وكذلك في العلاقات العرقية والدينية ، وهذا ما ينعكس على الخلافات والنزاع في المجتمع الواحد مما يجعل المؤسسات الوساطة تعمل بشكل رسمي وبقوانين مشروعه من قبل الدولة وكذلك من العالم الخارجي وباعتراف من المجتمع الدولي ككل .

وكذلك دخلت الوساطة الى التعليم لحل المنازعات سواء بين الإدارة والمدرسين او المدرسين مع الطلبة او المناهج التعليمية ، وامتدت الوساطة الى النزاعات الشخصية بين الافراد سواء في الاسرة او داخل المؤسسات الخاصة او في الوزارات والمشاحنات بين الشركات .

وتستخدم الوساطة بشكل واسع لحل النزاعات العامة الكبيرة حول قضايا السياسات البيئية وغير البيئية والاجتماعية بين الدول ، ويمكن القول ان الوساطة احتلت دورا كبيرا في مجال النزاعات الدولية .

وتضع الباحثة مفهوماً للسياسة الخارجية " انها المنهجية السياسية التي تتبعها الدولة في علاقاتها مع الدول الاخرى ممثلة في اشخاص من نفس المجتمع لأتخاذ مواقف واراء تعبر عن الدولة الممثلين لها .

ومن خلال هذا التعريف نجد ان السياسة الخارجية هي الإداة الاساسية التي من خلالها تبني علاقاتها واتصالاتها مع الدول الاخرى وذلك للتأثير والمحافظة على سياسة الدولة نفسها ، اي ان لا توجد علاقات واتصالات بدون السياسة الخارجية للدولة ، ونجد ان هناك علاقة

ثابته بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية من الثابت حيث اذا كانت السياسة الخارجية مهددة فينعكس ذلك على السياسة الداخلية .

وبالنظر الى المجتمعات الدولة الحالية نجد ان سمة الحروب والنزاعات على الحدود اصبحت في طي النسيان الا القليل ، ولكن نجد الحروب الاقتصادية هي الاساس في السياسات الخارجية الان لجميع الدول على مستوي العالم .

وفي الماضي كان العلاقات الدولية والسياسة الخارجية متداخلة ويرجع ذلك لأن الدولة والممثلين لها كانوا هم من يمتلكون صلاحيات دولية ولكن الان اختلف الامر فلقد نشأت منظمات ومؤسسات مجتمعية جديدة له مصالح مشتركة دولية مع دول مختلف بجانب انها في مصالح داخلية مع الدولة المقيم نفسها .

فان العلاقات الدولية تتطلب الالمام بكل المعطيات السياسة والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وكل هؤلاء يكونون انعكاساً او نتائج لهذه العلاقات الدولية ، ومن هنا نجد ان السياسة الخارجية احد عناصر العلاقات الدولية .

الفصل الثالث

السياسة الخارجية الكويتية

ان كافة التوجهات والوسائل التي تنتهجها السياسة الخارجية ما هي الا تحقيق لاهداف والمصالح القومية للدولة ، وهذا ما نجده على مر المراحل التي تمر على تاريخ اي دولة وكذلك هناك عوامل ومحددات سواء جغرافية او اقتصادية او اقليمية او عسكرية هي التي تحدد وتؤثر على اهداف السياسة الخارجية للدول .

ومن خلال هذا الفصل سوف نتاول تاريخ واهداف ومراحل السياسة الخارجية الكويتية وكذلك اهم العوامل والمحددات التي تؤثر على السياسة الخارجية الكويتية ، لذا قامت الباحثة بتقسيم هذا الفصل الى اربعة مباحث كما يلي :-

المبحث الأول : تاريخ السياسة الخارجية الكويتية

المبحث الثاني : أهداف السياسة الخارجية الكويتية

المبحث الثالث : ملامح ومراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية

المبحث الرابع : العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية

المبحث الأول

السياسة الخارجية لدولة الكويت

المطلب الأول : تاريخ السياسة الخارجية الكويتية

عندما نعرف كلمة السياسة الخارجية يمكننا القول بأنها إحدى وسائل السلطة التنفيذية في تعاملها مع العالم الخارجي عبر العلاقات الدولية ، واستخدام الدبلوماسية في التعامل مع الدول الأخرى والمنظمات.

وتقوم وزارة الخارجية بتنفيذ هذه السياسة عبر سفاراتها في الخارج ، والمشاركة بالمؤتمرات وتبادل الزيارات والمراسلات بين المسؤولين ، والتعبير عن هذه السياسة بوضوح عن طريق الخطب والتصريحات للمسؤولين في الدول.

أما المراجع التي تستند إليها السياسة الخارجية للكويت فهي الدستور والقوانين المنظمة لذلك ، وخطاب الأمير في افتتاح مجلس الأمة ، وكذلك خطابات وزير الخارجية وتصريحات المسؤولين عن السياسة الخارجية ، ومقررات ومؤتمرات القمة العربية والامم المتحدة والمؤتمرات الاسلامية ودول عدم الانحياز ومجلس التعاون الخليجي . . (الرومي، 2010 :5).

فلو نظرنا إلى المادة الأولى من الدستور والتي تنص على "الكويت دولة عربية مستقلة كاملة السيادة ولا يمكن المساس بسيادتها أو أراضيها ، وشعب الكويت جزء من الأمة العربية". كما أن المادة 73 من الدستور تنص على الآتي "يعين الأمير الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين الدبلوماسيين لدى الدول الأجنبية ويعزلهم وفقاً للقانون ويقبل ممثلي الدول الأجنبية لديه". (دستور دولة الكويت)

وترتبط سياسة الكويت الخارجية المعاصرة باستقلال البلاد في 19/6/1961م ، عندما ألغت اتفاقية الحماية الموقعة مع بريطانيا بتاريخ (23/1/1899)، وفي تلك الحقبة هيمنت الحكومة الكويتية على إدارة شؤون البلاد الخارجية . وبالرغم من أن الحكومة البريطانية أصبحت مسؤولة عن إدارة مصالح الكويت الخارجية وحماية سيادة وأمن البلاد في نهاية القرن التاسع عشر ، إلا أن حكومة الكويت أصبحت مع الوقت شبه مستقلة في إدارة شؤون البلاد الخارجية ، وهيات نفسها للمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة قبل حصولها على الاستقلال الفعلي ، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. (أسيري ، 2000 : 195)

وبنظرة تاريخية على السياسة الخارجية للكويت منذ نشأتها في منتصف القرن السابع عشر وحتى عام 2012م ، نرى الفترات التاريخية قد قسمت لثلاثة أجزاء :-

- الأول : منذ نشأة الكويت حتى عام 1899 ، الذي عقدت فيه معاهدة الحماية .
 الثاني: من عام 1899 حتى عام 1961 والذي استقلت به الكويت.
 الثالث : من عام 1961 حتى عام 2012 .

الفترة الأولى منذ نشأة الكويت عام 1899

لم تكن الدبلوماسية الكويتية في هذه الفترة واضحة كما هو الحال في أيامنا هذه نظراً لعدم وجود مقومات الدولة الحديثة ونظراً لهجرة السكان من منطقة لأخرى بحثاً عن الرزق ، كما لم تكن هناك حدود تفصل بين الكيانات السياسية في العلاقات الشخصية بين الحاكم وجيرانه ، وكان يتم إبلاغ الرسائل إلى الحكام الآخرين عن طريق الرسل ، وقد تأخذ العملية وقتاً نظراً لأن وسائل المواصلات في ذلك الوقت كانت بدائية ، كما أن الاصدقاء والأعداء يتغيرون بين فترة وأخرى حسب القوى والمصالح في المنطقة.

وكانت السياسة الخارجية في هذه الفترة من مسؤولية الحاكم الذي يعين معاونيه ومبعوثيه . وكانت للكويت علاقات مع الدول العثمانية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا ، وروسيا ، واستمر الحال على ذلك حتى عام 1899 . (الرومي ، 2010 : 2)

الفترة الثانية : من عام 1899 حتى 1961

في عام 1899 ، وقع امير الكويت آنذاك المغفور له مبارك صباح معاهدة الحماية مع بريطانيا ، التي كانت تسيطر على منطقة الخليج وما جاورها بعد أن وقعت معاهدة 1820 مع رأس الخيمة ، بعدها وقعت بريطانيا معاهدات مع حكام الخليج ومنهم الكويت التي دخلت في معاهدة مع بريطانيا وسميت معاهدة 1899 .

بموجب هذه المعاهدة ، تقوم بريطانيا بحماية الكويت من جيرانها ، وفي المقابل ، يتعهد شيخ الكويت هو وحلفائه بعدم بيع أو تأجير أي جزء من أراضي الكويت لأي جهة خارجية ، ولا يسمح بمنح امتياز داخل أراضي الكويت أو مياها الإقليمية إلا بموافقة بريطانيا ، فوجد هنا أن مصلحة الطرفين التقت ، بريطانيا التي تريد الحفاظ على مصالحها وتأمين خطوط مواصلاتها لمستعمراتها وخاصة الهند ، وأيضاً الكويت التي تريد مساعدة قوى كبرى في المنطقة تحميها من اعتداءات جيرانها.

ومن ضمن الشروط الواردة بالمعاهدة ، أن تكون الشؤون الخارجية والدفاع المتعلقة بالكويت من اختصاص بريطانيا ، أما الأمور الداخلية ، فهي من اختصاص حاكم الكويت . وكان المعتمد البريطاني في الكويت يأخذ تعليماته من المقيم السياسي البريطاني في الخليج ، الذي يرجع في قراراته إلى حكومة الهند البريطانية ، والتي تقرر السياسة الخارجية الكويتية بما يتماشى مع السياسة الخارجية البريطانية ، فكان المعتمد البريطاني في الكويت ، يصدر

الشهادات التي يستخدمها الكويتيون في سفرهم للخارج ، وهي بمثابة جواز سفر ، كما أن بريطانيا تكون مسئولة عن رعايا الكويت في الخارج ، وتتدخل إذا ما حصل أي سوء لأي مواطن كويتي أو سفينة كويتية خارج الكويت . كما أن بريطانيا ممثلة بالمعتمد البريطاني ، هي من تقوم بتمثيل الكويت عندما تكون هناك اتفاقيات مع الدول الأخرى مثل اتفاقية عام 1913 مع الدولة العثمانية ، واتفاقية "العجير" عام 1922 ، التي كانت مخصصة لترسيم الحدود بين كل من الكويت ، والسعودية ، والعراق ، والتي بخست حق الكويت حيث لم يكن للكويت ممثل في هذه المحادثات، ومثل الكويت في هذه المحادثات المنسوب البريطاني والذي كان يتحدث باسم الكويت ، ولم يرع مصالحها . وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى عام 1961 ، عندما استقلت الكويت عن بريطانيا ، وأصبحت سياستها الخارجية من اختصاص الكويت فقط. (الشاهين ، 2001 : 332)

ولقد مرت الكويت بمرحلة تاريخية وحاسمة في تكوين شخصيتها الدولية وذلك منذ أواخر القرن الماضي وبالتحديد عام 1896م حين تولي السلطة الشيخ مبارك الصباح وحتى مطلع القرن العشرين (1915م) فخلال هذه الفترة بالذات انعكس الصراع الدولي بين القوي الكبرى آنذاك والممثلة في بريطانيا والدول العثمانية وروسيا وألمانيا على مناطق نفوذها وكان الخليج العربي بما فيه الكويت أحد مواقع ذلك الصراع السياسي ، ومن هنا بدأت الكويت تتلمس طريقها الدولي عبر تلك المتاهات من دون سابق تجربة من جهة ومن دون مساحة ارض او كثافة سكان تستطيع معهما أن تحافظ على توازنها حيال تلك القوي العظمى والكبرى آنذاك ، ومع ذلك فقط استطاعت العوم في تلك التيارات واستطاع الشيخ مبارك أن يجرى اتصالات مع جميع تلك القوي ويقود جولات من المفاوضات ويتوصل الى اتفاقيات متعددة ، كما رفض من خلال التفاوض عروضاً ومواقف متعددة و كان يحقق ما يريد وفق امكانيات الكويت المتاحة في ذلك الوقت وبموجب مقاييس ذلك العصر ، ولكن من المؤسف القول أنه نظراً لخلو تلك الفترة من محاضر عن المراحل التي مرت بها المفاوضات حتى تم اقرار الاتفاقيات المتعددة فإنه يصعب علينا تصور طبيعة تلك المفاوضات ومستوي مضمونها والخلفيات المواقفة . وبعد تلك الحقبة المنكدسة بالمواقف السياسية المتعددة وما تطلبتة من تضحيات وجهود ومناورات وما حققته من أهداف تلتها فترة هدوء نسبي انصرفت فيها الامارة الى بناء ذاتها وتكريس شخصيتها داخليا وضمن محيطها الجغرافي حتي دخلت مرحلة التحول الاقتصادي بعد الاكتشافات النفطية واستكمال شخصيتها السياسية بإنهاء اتفاقية عام 1899م وقيام دولة الكويت عام 1961م . (الخرش ، 1984 : 64)

الفترة الثالثة من عام 1961 حتى 2012

في 19 يونيو 1961، استقلت الكويت عن بريطانيا ، وألغيت معاهدة 1899 ، واستبدلت بمذكرات تفاهم متبادلة بين حاكم الكويت آنذاك المغفور له الشيخ عبد الله السالم ، والمقيم السياسي البريطاني في الخليج "السير ويليام لويس" . وتم بموجبها إعلان استقلال الكويت عن بريطانيا ، وكذلك أصبحت تدير سياستها الخارجية بحرية أكثر واستقلال ، وكانت الكويت قبل إعلان الاستقلال مساهمة في بعض المنظمات العالمية ، كاتحاد البريد ، والصحة ، والاتصالات ، وبعض المنظمات العربية ، حيث انه قبل الاستقلال ، كانت هناك دوائر تعني بشئون الصحة ، والبلدية ، والتعليم والأوقاف ، تحولت إلى وزارات بعد الاستقلال . وحيث أنه لم تكن هناك إدارة للشئون الخارجية ، فقد أنشأت إدارة الشئون الخارجية التابعة للديوان الأميري ، وكانت مهمتها القيام بأعمال وزارة الخارجية.

وبعد أن تحولت الكويت إلى دولة مؤسسات بدءاً من إصدار الدستور عام 1962، تشكلت أول حكومة عام 1963، وكانت وزارة الخارجية من ضمن الوزارات الحديثة ، وتم تعيين الشيخ صباح السالم الصباح أمير البلاد الأسبق كأول وزير للخارجية . بعد ذلك ، تسلم مهام وزارة الخارجية الشيخ صباح الأحمد ، ولمدة أربعين عاماً ، وأصبح بذلك عميد وزراء الخارجية في العالم. (الشاهين ، 2001 : 333)

وأنشأ الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية ، وكانت تتكون من عدة إدارات منها :
مكتب الوزير – مكتب الوكيل – الإدارة السياسية – الإدارة الاقتصادية – الإدارة الإدارية والمالية والقنصلية إدارة الصحافة – إدارة المحفوظات.

وتجدر الإشارة إلى أن السفير البريطاني أول سفير أجنبي يقدم أوراق اعتماده الشيخ عبد الله السالم الصباح ، والسفير في ذلك كان أصلاً المعتمد البريطاني لدى الكويت ، وكان هو الأسبق في تقديم أوراق الاعتماد ، تبعه السفير السعودي ، فالمصري ، والإيراني.

أما أول سفارة كويتية فقد افتتحت في الخارج ، فقد كانت سفارة دولة الكويت لدى المملكة العربية السعودية ، وقد تم افتتاحها في أكتوبر 1961 ، وتم تعيين أول سفير في الخارج ، تبعها افتتاح سفارة لدى الجمهورية العربية المتحدة (مصر حالياً) – في ديسمبر 1961 ، وأصبح السفير يمثل الكويت لدى الجمهورية العربية المتحدة ، ومندوباً للكويت لدى الجامعة العربية . (العبد المغني ، 2003)

ونعود مرة أخرى إلى الحديث عن إصرار الكويت لممارسة دورها الخارجي ، وحيث أن دولة الكويت عربية ، فمن الطبيعي أن تتقدم لعضوية الجامعة العربية ، ونظراً لمطالبات العراق (بقيادة عبد الكريم قاسم) بالكويت ، إلا أن ذلك لم يمنع الكويت وبتأييد من بقية الدول العربية لأن تنضم للجامعة العربية في يوليو 1961 . (الرومي ، 2010 : 3).

واستكملت الكويت وضعها الدولي بانضمامها إلى الامم المتحدة عام 1963م بعد مناورات سياسية عنيدة ، ولم تكن الكويت تنتظر قبولها في عضوية الامم المتحدة لتقييم علاقاتها الدبلوماسية الدولية ، فكانت في نفس الوقت تبذل سعيًا حثيثًا في اروقة الامم المتحدة ، وسعت وزارة الخارجية ان ذلك الى اقامة سفاراتها مع اغلب الدول التي اعترفت باستقلالها ، ومن خلالها فتحت لنا ميادين للعمل الدبلوماسي خارج الكويت دعمت نشاطها كل الجهود التي كانت تبذل لنيل عضوية تلك المؤسسة الدولية ، وهكذا انفتحت امام العمل السياسي آفاق واسعة من التعامل الدولي الذي ظلت مكاسبه متمامية دوماً. (الشاهين ، 2001 : 334)

وبعد ان كانت للكويت اتصالاً بعدد من دول العالم في بداية الاستقلال وافتتحت بعثات دبلوماسية غطت جزء من أنحاء العالم ، اخذت الدبلوماسية الكويتية تنتشر وتشمل دول أكثر حتي بلغ عدد البعثات الدبلوماسية في الخارج حتي عام 2009 (70) بعثة مقيمة وإذا أضفنا لهم الدول المحالة لبعض البعثات لوصول العدد ليشمل غالبية دول العالم ، ويوجد على ارض الكويت بعثات دبلوماسية ومنظمات دولية يبلغ عددها 74 بعثة دبلوماسية و 14 منظمة دولية وإقليمية ، وبالرغم من صغر مساحة الكويت وتبلغ مساحتها الإجمالية 17,818 كيلومتر مربع وقله عدد سكانها (467.339 نسمة عام 1965) لم يمنعها من مشاركة الدول العربية ما واجهته من حروب ومحن وازمات ومن هذه المشاركات ، شاركت الكويت بتقلها السياسي والاقتصادي والعسكري إبان حروب 1967 فأرسلت جزء من قواتها المسلحة الى الجبهتين المصرية والسورية وظلت هذه القوات حتي انتهاء حرب 1973 واستشهد عدد من ابناء الكويت نتيجة لهذه الحروب . (اسيري ، 2000 : 201)

وقد ساهمت الكويت في حل الصراع بين الفلسطينيين واللبنانيين في منتصف السبعينات وذلك بمشاركة بعض الدول العربية الاخرى وذلك بسبب العمليات الفدائية التي تقوم به حركة المقاومة الفلسطينية من جنوب لبنان على اسرائيل مما ادي ذلك لتهديدات اسرائيلة وامريكية للبنان ، وكذلك ساهمت في حل الخلاف والتوتر بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية عام 1982 بسبب الخلافات بينهما حول قضايا الحدود والوجود الاجنبي في المنطقة ، وشاركت الكويت في فك الحصار الإسرائيلي عن لبنان عام 1982 ، وترأست الكويت اللجنة السباعية لحل الخلاف العراقي الإيراني عام 1984 وساهمت في المفاوضات العربية الاوربية في نطاق الحوار العربي الأوربي . وللكويت مساعيها الحميدة بعد انفصال بنجلاديش عن باكستان وكانت الكويت تمثل منظمة المؤتمر الإسلامي ، ودور الكويت الكبير في إنشاء مجلس التعاون الخليجي ، وقد كانت هذه فكرة المغفور له الامير جابر الأحمد ، وطرحها على القادة الخليجيين في قمة عمان بالأردن 1980 وبعدها بعام تأسس المجلس. (بشارة ، 2002 : 64)

كما سعت الكويت واهتمت بأحوال المسلمين بالعالم ومنهم مسلمي بلغاريا الذين تعرضوا لمضايقات ، ولعبت الكويت دورا مساعدا في استقلال البحرين وتنفيذ الادعاءات الإيرانية حول تبعية البحرين لإيران ، ووقوف الكويت مع البحرين حتي تم استفتاء شعب البحرين لتقرير مصيره ونتج عنه استقلال البحرين .

وانشاء الحرب العراقية - الايرانية في الفترة 1980 - 1988 بدأت حرب النفط بين ايران والعراق وبعد ان قصف العراق المنشآت النفطية الإيرانية اخذت ايران تقصف المنشآت النفطية في الدول الخليجية ، ولم تسلم الناقلات الكويتية من ذلك وقد استطاعت الدبلوماسية الكويتية ان تصدر قرارا من مجلس الأمن رقم 552 لسنة 1984 والذي ادان الاعتداءات الإيرانية على السفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ الكويت والسعودية ، وقد طلب الكويت من الولايات المتحدة الأمريكية نقل النفط على سفن أمريكية او تسجيل السفن الكويتية لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحيث ان الوقت يمر بسرعة على الكويت والأمريكيين ، فقد لجأت الكويت الى الاتحاد السوفيتي لتأجير بعض الناقلات لنقل النفط الكويتي ووقع بروتوكول تعاون بين الكويت والاتحاد السوفيتي وقد أثارت دبلوماسية الكويت مع الاتحاد السوفيتي السريعة اهتمام الولايات المتحدة والتي وافقت على العرض الكويتي لتسجيل الناقلات الكويتية في الولايات المتحدة ورفع العلم الأمريكي عليها ونجد هنا ان الكويت استطاعت ان توازن في علاقتها الخارجية مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . (الرومي ، 2010 : 8)

وبالرغم من احتلال العراق للكويت 1990 إلا ان الدبلوماسية الكويتية أخذت تتفاعل مع هذه الاحداث وكان مقرها المؤقت في الرياض نقطة انطلاق للعمل الدبلوماسي وأصبحت السفارات الكويتية مقرا للكويتيين وحلقة الاتصال مع الدول الاخرى ، ونشطت الدبلوماسية الكويتية في المحافل الدولية والمؤتمرات لإيضاح الصورة الحقيقية للغزو وتنفيذ الإدعاءات العراقية كما أن الدبلوماسية الشعبية المتمثلة بالوفود الشعبية سواء من مجلس الأمة أو الشخصيات الكويتية وجمعيات النفع العام كانت نشطة وموازية للدبلوماسية الرسمية .

وبعد زوال نظام الحكم الدكتاتوري في العراق عام 2003 وبعد ان مرت الدبلوماسية الكويتية بسنوات عصيبة على مدى عقدين من الزمان ابتداء من الحرب العراقية - الإيرانية مرورا باحتلال الكويت ثم تغير النظام في العراق ، واخذت الدبلوماسية الكويتية تسلك طريقا آخر الى جانب دبلوماسيتها الاقتصادية نظرا لكون الكويت مركزا تجاريا واقتصاديا منذ تأسيس الكويت في اواسط القرن السابع عشر ، ولذلك بدأت الكويت هذه السياسة الجديدة بالجولة التي قام بها الامير الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح عندما كان رئيسا للوزراء الى الدول الاسيوية الهامة كاليابان والصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتبعها زيارة الى كل من الهند وباكستان وبنجلاديش وتايلاند الى جانب زيارة الامير لكل من بريطانيا وفرنسا وقيام

رئيس الوزراء بزيارة الى كل من المانيا وفرنسا لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية التي تنتهجها الكويت . (عبدالله ، 2004 : 32)

ولقد جاء تبني وزارة الخارجية في الوقت الحالي لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ليمثل خطوة اساسية في سبيل الوصول الى هذه الغاية والتي تكمن من نقل واقع الكويت الاقتصادي القائم على الاعتماد شبة الكامل على النفط الى اقتصاد متنوع فيه مصادر الدخل والنشاط الاقتصادي الامر الذي يضع على الدبلوماسيين مسؤولية كبيرة في شرح أبعاد هذه النقلة الاقتصادية التنموية واهدافها للرأي العام في الدول الشقيقة والصديقة وابرار ما اتخذته الحكومة من خطوات قانونية وتشريعية تهدف الى اتاحة الفرصة الاستثمارية والتجارية للقطاع الخاص والمستثمرين الاجانب ونقل ما لدي هذه الدول من خبرات فنية وتكنولوجية للاستفادة منها في تنفيذ الخطط التنموية في البلاد . (الدعيج ، 2010 : 13) .

ونجد ان للكويت دور في إعادة إعمار العراق حيث تتطلع الكويت الى ان يكون هناك عراق قادر على تجاوز مشاكله ، وتطمح الى نسج علاقات جديدة معه ، حيث ان الكويت مستمرة في دعم جهود العراقيين لإعادة الإعمار والبناء ، إيماناً منها بأن استقرار العراق هو أولاً واخيراً في صالح المنطقة وفي صالح أمنها ورخائها .

وبناء على دعوة من دولة الكويت وجمهورية العراق ، عقد وزراء خارجية الدول المجاورة للعراق ومصر والبحرين وعمان وقطر والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ومجموعة البلدان الثمانية اجتماعاً في الكويت بتاريخ 2008/4/22 ، بمشاركة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي ، وفيه كان الهدف من الاجتماع مواصلة التنسيق والتعاون لدعم جهود الحكومة العراقية والشعب العراقي لاستعادة السلام الدائم والاستقرار وتحقيق الازدهار في هذا البلد من خلال تنشيط الحوار الجاري حول المصالحة الوطنية ومكافحة الإرهاب وتعزيز سيادة القانون وتوسيع نطاق المشاركة في العملية السياسية . (مجلس الأمة الكويتي

المطلب الثاني : الكويت في المحيط العربي

على الرغم من ضيق رقعة دولة الكويت ، وقلة عدد سكانها ، فقد تمكنت من أن تلعب دوراً سياسياً عربياً ودولياً بارزاً جاوز حجمها بمراحل عدة ، فقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية تجاه العالم العربي بالانفتاح الشامل على كافة الدول العربية مهما اختلفت وجهات نظرها وتضاربت آراؤها ونظمها السياسية. (المضيان ، 2010 : 30)

إن إيمان دولة الكويت بوحدة المصير العربي قد حداها لأن تعمل في نظام جامعة الدول العربية على بناء صرح التضامن العربي ، وتبعاً لتعدد مشاكل العالم العربي ، وتفاوته في مسيرة النهضة ، تعددت مساهمة دولة الكويت المادية والعسكرية الفعالة في تأكيد التضامن العربي ، وتحقيق أهداف الأمة العربية ، وقد ذهبت في تأدية هذا الواجب المقدس إلى أبعد الحدود ، بالدعم المباشر وتقديم المساعدات المادية الضخمة لتمكين الفلسطينيين من مواصلة كفاحهم ، ودعم دول المواجهة في الصمود أمام اية غزوة جديدة . فقد شاركت القوات الكويتية في حرب 5 يونيو 1967 ، وحرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس في مصر ، عن طريق إرسال "لواء اليرموك" من الكويت إلى ساحة القتال في مصر ليشترك إلى جانب القوات العربية في معركة المصير العربي.

كذلك شاركت القوات الكويتية في حرب 6 أكتوبر 1973 التحريرية ، التي حطمت أسطورة التفوق الإسرائيلي . كما أرسلت الكويت مفرزة (وحدة عسكرية) أخرى من قواتها إلى الجولان لمحاربة العدو هناك مع القوات السورية أثناء حرب 1973.

وعندما توقفت الحرب عام 1973 في أعقاب تدخل القوى الكبرى في الصراع العربي - الإسرائيلي ، وسعيها لتوجيه الصراع نحو المفاوضات للخروج من أزمة الشرق الأوسط على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر عام 1967 والقاضي بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، لعبت الكويت دوراً بارزاً في المعركة الدبلوماسية ، إذا استخدمت مع بقية الدول الشقيقة المنتجة ، سلاح النفط ، بصورة فعالة للوصول إلى الحق العربي وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره فبعد حرب يونيو 1967 ، قررت الكويت وقف تصدير النفط إلى الدول المساندة للكيان الصهيوني ، ووضعت جميع شركات النفط العاملة في الكويت تحت إشراف دقيق للحكومة ، كذلك شارك الوفد الكويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح في مؤتمر القمة العربي الرابع للملوك والرؤساء العرب في الخرطوم عام 1967 وتم تدارس الموقف العربي ووضع خطة عربية مشتركة لإزالة آثار العدوان والدعم المالي للدول العربية المتضررة من حربها مع "إسرائيل" . وتزويدها بأحدث الأسلحة حتى تستطيع مواجهة العدو الصهيوني ، وكانت الكويت واحدة من ثلاث دول عربية

هي ليبيا والمملكة العربية السعودية التي تكفلت بتقديم العون المالي لكل من سوريا ومصر والأردن. (المضيان، 2010 : 31)

وفي حرب أكتوبر 1973 تم إيقاف تصدير النفط مع الدول العربية المصدرة للنفط للدول الداعمة للكيان الصهيوني مما أدى إلى تحقيق نصر عربي وتأييد عالمي للقضية العربية ، كما شارك الوفد الكويتي الذي يرأسه الشيخ صباح السالم الصباح أيضاً في مؤتمر الرباط عام 1974 مع إخوانه الملوك والرؤساء العرب لدعم الدول المتضررة جراء حروبها مع إسرائيل وتأكيد مساندتهم لمنظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها لأول مرة كممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.

وهكذا يمكننا ان نرى ان سياسة الكويت ارتكزت على تحقيق التضامن العربي ، وإزالة الفرقة والتمزق بين الحكومات العربية ، والعمل على حل الخلافات عن طريق الدبلوماسية الهادئة ، وفي هذا السياق رحبت الكويت باستقلال كل من الدول العربية الشقيقة : البحرين وقطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وبإنضمام كل منها لعضوية جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، وأبدت الكويت استعدادها الدائم لتقديم كل عون ممكن لهذه الدول الشقيقة ولتوثيق العلاقات معا في كافة المجالات. (قلعجي ، 1975 : 28)

المطلب الثالث : الكويت في المحيط الدولي

كما تميزت سياسة الكويت الخارجية بالانفتاح على العالم العربي مهما كانت أنظمة الحكم فيه ، كذلك كان نهجها تجاه العالم الخارجي على اختلاف أنظمتها ومعسكراته انطلاقاً من التمسك بمبدأ الحياد الإيجابي ، والإقرار بحق الشعوب المكافحة في تقرير مصيرها على ترابها الوطني بعيداً عن الضغوط السياسية والاقتصادية لدول العالم الكبرى ، وإقامة العلاقات بين أفراد الأسرة الدولية على اساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

إن إيمان الكويت بالقومية العربية والأخوة الإسلامية ، والسلام القائم على العدالة هو ما يدفعها إلى انتهاج سياسة الحياد وعدم الانحياز إلى المعسكرات الدولية شرقية كانت أم غربية ، ووقوفها دائماً الى جانب حركات التحرر الوطنية بمعارضتها للمواقف العنصرية والاستعمارية الرامية إلى استغلال الشعوب وهدر كرامتها ونهب ثرواتها ، وطالبت بسحب جميع القوات الأجنبية من أراضي الدول الأخرى ، وعلى الأخص من منطقة الهند الصينية ، كما أعلنت استنكارها للوجود الغير الشرعي لحكومة جنوب أفريقيا في ناميبيا ، ودعت إلى تضافر

الجهود الدولية من أجل إنهاء هذا الوجود ، كما استمرت في تأييدها لحركات التحرر الإفريقية وشجبتها للاستعمار والتفرقة العنصرية. (قلعجي ، 1975 : 331)

ولم تترك وزارة الخارجية مناسبة دولية إلا واشتركت فيها ، لاسيما إذا كان موضوعها يتفق مع المبادئ الإنسانية التي تؤلف ركائز التراث العربي ودعائم الدستور الكويتي ، فانضمت سنة 1963 إلى ميثاق الرق الذي يقضي بإلغاء الرقيق وتحريم الاتجار به ، وانضمت في سنة 1964 إلى اتفاقية "المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة" . وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستعانة بالذرة في الأغراض السلمية وأهمها معالجة الأمراض المستعصية ، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا الصدد ، ووافقت سنة 1965 على معاهدة حظر معظم الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء والتي وقعتها معظم الدول الكبرى . وانضمت في سنة 1967 إلى الاتفاقية الدولية بالقضاء على التفرقة العنصرية بكافة أشكالها ، وهي تعد من أهم الاتفاقات التي عقدت في نطاق الأمم المتحدة في مجال مكافحة العنصرية والتمييز العنصري. (المضيان ، 2010 : 34).

المبحث الثاني

أهداف ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية

المطلب الأول : أهداف السياسة الخارجية الكويتية

ان السياسة الكويتية الخارجية لها ثلاثة أهداف أساسية عامة تنطلق أولاً من خصائص الأمن السياسي والعسكري ، وثانياً المبادئ والقيم ، وهي حماية المصالح العربية والقيم الإسلامية ، وثالثاً مفهوم العدالة ، بمعنى أن "رسالة" الدولة الإنسانية في إسهام فائض الدولة مع الدول العربية ودول العالم الثالث والأقل ثراء ، و "مهمة" النظام السياسي هي استثمار عوائد البلاد المالية . (اسيري ، 1993 : 40)

ويمكن تلخيص أهداف السياسة الخارجية الكويتية في النقاط التالية:

1. حماية أمن الدولة وسيادتها واستقلالها .
2. حماية المصالح والقيم العربية والاسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والاسلامية وقضايا الأمة الاسلامية بشكل عام .
3. تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية ومن ثم دول العالم الفقيرة والنامية .
4. استثمار فوائد سياسة مشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى على صيغة إقامة شبكة علاقات دولية تخدم قضايا الكويت الوطنية والإقليمية أولاً ومصالح العالمين العربي والاسلامي ثانياً ، من خلال ضمان ووقوف الدول التي تساندها الكويت مادياً الى جانبها في القضايا الوطنية ، فضلاً عن القضايا القومية .
5. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ، ورفض اي محاولة للتدخل في شؤونها الداخلية.
6. رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية ، واتخاذ جانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه .
7. ضمان أمن واستقرار منطقة الخليج العربي ، والحيلولة دون دخول المنطقة في حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار .
8. تحقيق التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي على الصعد المختلفة .
9. استغلال علاقات الكويت الخارجية و ثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العادلة ، خاصة القضية الفلسطينية .

وتعني جملة الأهداف في ما تعنيه استمرار تماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد واستقرارها الأمني وبقائها خارج الصراعات العربية - العربية والحفاظ على الذات الكويتية والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية . (اسيري، 2000 : 199)

وتعني هذه الأهداف ، استمرار قوة وتماسك الدولة من خلال ضمان وحدة البلاد واستقرارها الأمني ، وبقاء البلاد خارج الصراعات العربية والحفاظ على الذات الكويتية والتجانس الداخلي من خلال استيعاب الاختلافات والتناقضات المحلية ، ومن ناحية أخرى ، فإن مبادئ القومية العربية تقود وتؤثر في سياسة الكويت ، ومعيار المصالح العربية هو إحدى خصائص سياسة الكويت الخارجية ، وخاصة في بداية استقلال الدولة ، وفي فترة السبعينات أخذ البعد الإسلامي منحى جديد في توجهات الكويت الخارجية ، وذلك عند تبني شريعة الإسلام ومبادئه في الإخاء والعدالة والتعاقد بين المسلمين ، وآخر هذه التوجهات هي تنامي الشعور الرسمي والشعبي بضرورة مد يد المساعدة لشعوب الخليج والعالم العربي ، ودول العالم الثالث . وقد ترجم هذا الإحساس تجاه هذه الدول بتقديم المساعدات المالية والتعليمية والاجتماعية لدول الجنوب والخليج العربي وإنشاء مؤسسات تمويلية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية ، إضافة إلى إنشاء مؤسسات شبه رسمية لتقديم العون للشعوب الفقيرة في آسيا وأفريقيا . ومن جانب آخر ، فإن ضمان مستقبل آمن يعني استثمار عائدات البترول على أسس علمية واقتصادية بحثة من خلال الاستثمار الخارجي .

وتمثلت أدوات وأساليب ووسائل تحقيق وتنفيذ هذه الأهداف في مجالها الخارجي بالأدوات الاقتصادية والسياسية وأقلها عسكرية . (اسيري ، 2000 : 198).

ويأتي تفعيل اهداف السياسة الخارجية الكويتية من خلال محورين رئيسيين :

المحور الأول: سياسي وأمني

حددت الكويت أربعة أهداف رئيسية لسياستها الخارجية في هذا المجال:

1. دعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والامن الدوليين.
2. الالتزام بالشرعية الدولية.
3. التعاون الإقليمي والدولي (هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة عدم الانحياز)
4. المساهمة في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية وبالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية .

ولتحقيق ذلك تحركت الكويت ضمن دوائر، مرتبة حسب الأولوية:

الدائرة الأولى: منطقة مجلس التعاون الخليجي:

العمل على ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بالتعاون مع دول مجلس التعاون الشقيقة ، وتعزيز التكامل الاقتصادي وصولاً إلى الوحدة الخليجية المنشودة.

الدائرة الثانية: العربية :

المساهمة الفعالة مع الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي بما يضمن قيام دولة فلسطين ذات سيادة مستقلة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام، والعمل الحثيث على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل .

الدائرة الثالثة: الاسلامية

انضمت دولة الكويت الى عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي عام 1969 كعضو مؤسس ، حيث شاركت في جميع أنشطتها بدءاً من أول مؤتمر قمة إسلامي كما انضمت لعضوية كل المؤسسات والصناديق والمراكز واللجان والاتحادات الاسلامية التي أنشئت ومنها البنك الاسلامي للتنمية عام 1975 ، ومنظمة إذاعات الدول الاسلامية عام 1975 والغرف الاسلامية للتجارة والصناعة 1979 ، ووكالة الانباء الاسلامية عام 1973 ، والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة عام 1982 . (الدعيج ، 2010 : 22)

الدائرة الرابعة : الافريقية

تضع الكويت ضمن اولوياتها تقديم المساعدة الى الدول النامية وكذلك الدول الافريقية الفقيرة ، فاخترت الكويت للتحدث باسم الدول النامية امام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (يونكتاد) الذي انعقد في مانابلا بالفلبين بين 7 مايو الى 1 يونيو 1979 وكان الاختيار بمثابة لفتة تكريم خاصة لدولة الكويت التي طالما طالبت بمساعدة الدول الأقل نمواً . (الرومي ، 2010 : 7)

الدائرة الخامسة : الاوروبية

حرصت الكويت بطلب عضوية المنظمة الدولية للمشاركة في المنظمات والوكالات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ، فشاركت رسمياً منذ استقلالها عام 1961 في أنشطة منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، واتحاد البريد العالمي ، ومنظمة الطيران المدني ، وغيرها من المنظمات .

منحت الولايات المتحدة الاميركية الكويت صفة الحليف الاستراتيجي خارج حلف الناتو في 2004/4/1 ، وذلك لدعمها الكامل للتحالف الاميريكي - البريطاني في العراق ، كما بادرت حكومة الكويت عبر جهاز الامن الوطني استضافة مؤتمر الناتو ودول الخليج بالتعاون مع قسم الدبلوماسية العامة في الحلف وذلك خلال الفترة من 11- 12 ديسمبر 2006 بهدف الارتقاء بمستوي الفهم المتبادل والتعاون الثنائي بين دول الخليج العربي وحلف الناتو ضمن إطار مبادرة اسطنبول للتعاون .

وانضمت دولة الكويت لمنظمة التجارة العالمية (W.T.O) بتاريخ 1995/1/1 فهي مرتبطة ارتباطا تجاريا بالمنظمات الخارجية . (الدعيج ، 2010 : 26)

المحور الثاني: اقتصادي وتنموي

التنمية البشرية:

تعمل الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، باعتباره الذراع الاقتصادي للسياسة الخارجية، على دعم جهود المجتمع الدولي نحو استقرار الدول في طور النمو، من خلال برامج تنموية تسهم في تحقيق تقدمها ورخائها.

إن هذه الرسالة التي تقدمها الكويت من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ذات الطبيعة الإنسانية النبيلة، أضحت مسارا ذا بعدٍ شمولي غير محدد بإطار معين، فغطت قروض الكويت الإنمائية الميسرة ومنحها الاقتصادية شتى بقاع الأرض. (موقع وزارة الخارجية الكويتية)
وبدأت الكويت عهدا جديدا وانتقلت من الدبلوماسية الوقائية الى الدبلوماسية الواعدة الاقتصادية ، وقد اقتضى ذلك إعادة رسم سياسة ودبلوماسية الكويت بهدف دعم ثلاثة أهداف رئيسية لرؤية الكويت الإستراتيجية يمكن تلخيصها على النحو التالي :- (الدعيج ، 2010 : 14)

1. التحول إلى الدبلوماسية الاقتصادية هو لتغطية أهمية الموقع الجغرافي لدعم الأهداف الوطنية ، حيث أن الكويت من خلال موقعها الجغرافي الهام تقف نحو نهاية طريق الحرير من الصين الى الشرق الاوسط ، وتحاول إحياء هذا الطريق القديم من خلال إقامة مدينة جديدة في شمال الكويت يطلق عليها مدينة الحرير ، وسيكون فيها ميناء كبير ولها مسار وخطوط سكك حديدية تربطها بالعراق والسعودية وبقية دول الخليج.

2. أن الكويت تتحول من نظام مغلق على بيئة أكثر انفتاحا فقد تم تحرير طلبات الحصول على تأشيرات الدخول من المطار مباشرة ، وهناك ايضا سياسة الاجواء المفتوحة open sky حيث تتمكن كل الطائرات من خلال شركات الطيران المختلفة ان تهبط في الكويت وتعمل على تنظيم رحلاتها ، وبذلك تتمكن من الاتصال بالعالم على نحو اسرع وافضل وتنافسي

كذلك تم تحرير الاقتصاد الكويتي وإنهاء نظام احتكار المصارف المحلية ، فقد أصبحت هناك مصارف اجنبية تعمل في الكويت ، وهناك ايضا قوانين لتنظيم الاستثمار مما ادي الى قيام شركات كثيرة إضافة الى القيام بتحديث نظم الاتصالات والتفاوض مع خمسة كتل اقتصادية كبيرة عالمية للتوصل الى اتفاق معها ، وهناك ايضا المفاوضات الجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الاوروبي لقيام مناطق تجارة حرة بين الجانبين .

3. انتقال الكويت من النظم القائمة على اتخاذ قرارات مركزية الى نظم شفافة تقوم على اساس المسائلة وكذلك توسيع المشاركة السياسية وقاعدتها ، وقيام المؤسسات السياسية فقد صدر قرار منح المرأة كافة حقوقها السياسية وتم اختيار سيدة لدخول مجلس الوزراء كما تم تحرير منظمات المجتمع المدني والدفاع عن القضايا التي تهم الراي العام مما أدى إلى انتعاش هذه النظم للاتحادات والروابط وتم إنهاء احتكار انشاء الصحف وتوسيع نطاق ذلك حيث يمكن لأي شخص ان يقوم بإصدار صحيفة وتم اصدار تراخيص جديدة لأكثر من عشر صحف كما أن هناك محطات تليفزيونية خاصة جديدة تم إنشائها كما تم إنشاء إدارة اقتصادية في وزارة الخارجية والتي تختص بدعم الرؤية الاقتصادية للدبلوماسية الكويتية وقد أدى هذا الأمر إلى أن يصبح العمل الاقتصادي جزءا هاما من العمل الدبلوماسي والسياسي. (الدويهيس، 1992: 86)

المطلب الثاني : ثوابت ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية

ثوابت السياسة الخارجية الكويتية

- من ثوابت سياسة الكويت الخارجية ما يلي :-
- احترام الموائيق والمعاهدات الدولية.
- احترام استقلال وسيادة الدول.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون (سياسة الدول).
- حل النزاعات بالطرق السلمية وتطوير العلاقات مع الدول في جميع المجالات.
- العمل على إحلال السلام في العالم وإتباع سياسة عدم الانحياز. (الرومي، 2010 : 6)

مبادئ سياسة الكويت الخارجية

- تختلف هذه المبادئ وفق ظروف التاريخ المعاصر ووفق أسس ومبادئ توصل إليها المجتمع الدولي حاليا بعد حربين عالميتين خلال هذا القرن وتتمثل هذه المبادئ في الأتي :
- افتراض الاحترام المتبادل بين جميع دول العالم بغض النظر عن حجمها ومدى تقدمها .
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأيه دولة وأخري.

-الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة .

- اقامة العلاقات على اسس من التكافؤ والامتناع عن استخدام القوة والتهديد بها بقصد تحقيق مكاسب واهداف معينة .

- استخدام الوسائل السلمية في فض النزاعات الدولية واحترام مبادئ القانون الدولي .

- العمل على تنمية وتطوير مجالات التعاون بكافة أشكاله بهدف تحقيق التقدم والنمو .

- احترام شريعة حقوق الإنسان وحق تقرير المصير لجميع الشعوب وحقها في اختيار

نظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وحق طموحها الوطني المشروع .

ولقد تحددت هذه المبادئ في ميثاق الأمم المتحدة التي استمدت منه باقي المنظمات

الاقليمية والقارية وشبة الدولية والدولية موثيقها وبجانب تلك المبادئ فقد طرأت مبادئ أخرى

قدمتها دول العالم الثالث بشكل خاص إلى العالم أجمع حيث توصلت إليها بعد معاناة النضال

للاستقلال والقمع الاستعماري والتخلف الاقتصادي والقهر الاجتماعي وتمثلت في الآتي :-

- مبدأ عدم الانحياز

- مبدأ التعايش السلمي

- مبدأ تصفية الاستعمار القديم والجديد

- مبدأ مقاومة التفرقة العنصرية بما فيها اعتبار الصهيونية شكلا من أشكال التفرقة

العنصرية وهو المبدأ الذي تبنته الدول العربية . (الشاهين ، 2001 : 328)

إن التغيير المفاجئ الذي طرأ على البلاد والتحول غير المتوقع من الفقر إلى الغنى حمس

الكويتيين ليلعبوا دوراً جيداً (تبشيراً) بمشاركة الآخرين وتوزيع حصاد ثروتهم على الأقل حظاً

(الفقراء) . ومع بداية التطور المالي في الكويت في الخمسينات أحسن صناع القرار السياسي

بمسئولية إنسانية لتوزيع ثروات النفط على إخوانهم في الخليج وجنوب الجزيرة العربية على

أشكال خدمات تعليمية وطبية واجتماعية وغيرها من الخدمات الضرورية . إضافة للمهمة

الاقتصادية ولقد عبر وزير الخارجية الكويتي عن هذا الشعور بأن الواجب الأخلاقي يتطلب

منا : أخوة "تقاسم قطعة (كسرة) الخبز" ولقد أوضح مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية

الاقتصادية العربية بأنه "إذا اطلعتكم على تقاريرنا فسوف تجدون أننا ركزنا اهتمامنا على

الدول الفقيرة والصغيرة .." ولقد قارن أحد المسؤولين في إحدى المؤسسات المالية العربية بين

الأوضاع والظروف المعيشية في معظم دول العالم الثالث والدول العربية قبل النفط ، وأضاف

أن دولاً عديدة مثل الكويت كسبت قدراً من الاحترام في العالم بسبب كرمها . ويشكل عام ،

تعتبر المساعدات الكويتية أمراً يدل على السخاء والكرم من ناحية ، وعلى الحكمة وبعد النظر

من ناحية أخرى . (اسيري ، 1993 : 46)

وإجمالاً فإن الإحساس بالرسالة الإنسانية استمر في منظور السياسة الكويتية ولكنه بدأ بالتأثير بالسياسة وأحياناً بدأت الأهداف السياسية والإنسانية توازي وتعادل بعضها البعض أو تتفاعل فيما بينها . وبالفعل نجحت الكويت في استخدام "دبلوماسية الدينار" ونعني بذلك نجاح قدرتها على استغلال مواردها المالية الفائضة لأهداف أمنية وسياسية للدولة . بمعنى آخر لكسب الأصدقاء وإعاقاة الخصوم . وتوجهت المساعدات الكويتية التنموية للمساهمة في الأمن والاستقرار والنمو الإقليمي. بعبارة أخرى ، كانت المساعدات الكويتية الخارجية تستخدم أساساً أما "لردع خطر واضح ومحدد أو لتطوير الظروف الأمنية للدول الممنوحة (مثال على ذلك دعمها لمصر من 1967 الى 1973 ، وكذلك دعمها للقضية الفلسطينية)، وعلى الرغم من التطورات السياسية والأمنية في الثمانيات ، فإن المسؤولين الكويتيين كانوا يترددون في الجهر بالبعد السياسي للمساعدات الخارجية . ولكن بعدما امتنعت نيكارجوا وزيمبابوي في مجلس الأمن الدولي عن استنكار الهجوم الإيراني على الناقلات النفطية في الخليج ، طلب هؤلاء المسؤولون جهراً بمراجعة وتقييم هذه المساعدات على ضوء التطورات الجديدة وربط هذه القروض بمواقف الدول الأخرى تجاه الكويت . وقد ذكر أحد المسؤولين الكويتيين أن "جميع دول العالم عندما تقوم بمنح المعونات والمساعدات أو تأخذ مواقف حيال القضايا المختلفة ، تجعل مصالحها القومية والخاصة هدفاً . " لذا شكلت لجنة حكومية لمراجعة جميع طلبات القروض والمساعدات الأجنبية . وإبرازاً للبعد الإنساني في سياسة المساعدات الكويتية ، فإن نسبة هذه المساعدات تفوق 3% من مجموع الدخل القومي متعدياً الكثير من نسب مساهمات الدول الصناعية الذي يقارب 0.39% من دخلها القومي سنوياً ويزيد على أربعة أمثال الحد الأدنى (0.70%) المقترح من الأمم المتحدة. ووصلت مساعدات الكويت التنموية بين أعوام 1983 و 1985 إلى (3.8%) من مجموع الناتج القومي. (اسيري، 1993 : 48)

ولقد تأثرت توجهات الاستثمار والسياسات الواقعية الناتجة عنها بالعقليات والرغبة التجارية المتأصلة في عقول كل من الحاكمين والمحكومين منذ عهد الغوص والسفر في الكويت . وانتشرت الاستثمارات الكويتية سواء منها الحكومية أو المشتركة إلى أرجاء المعمورة قاطبة . وأصبح من الصعوبة وضع حد فاصل بين الاستثمار الحكومي والخاص بسبب زيادة حجم الاستثمارات الكويتية ووجود حصة للحكومة في القطاع الخاص المشترك . بالإضافة إلى ذلك فإن الأهداف الإنسانية والاقتصادية والسياسية أصبحت ضبابية متداخلة ، وعلى الرغم من أن السلوك الاستثماري الكويتي كان مدفوعاً بمعايير سياسية واقتصادية ، فإن العوامل الاقتصادية غالباً ما فاقت العوامل السياسية .

ودون شك فإن ما دفع الكويتيين تاريخياً للاتجاه الخارجي والمشاركة مع البيئة البعيدة ، كان الحاجة للهروب من الظروف العدائية والعدوانية التي وجد الكويتيون أنفسهم محكومين

ومحاصرين بها وبأسلوب فاق طاقة أهل البلاد . وفي فترة ما قبل اكتشاف النفط كانت التجارة والتبادل الثقافي مع المناطق النائية في شرق وجنوب آسيا وشرق أفريقيا وسيلة الاستمرار والتفاعل مع المجتمعات الأخرى ، لذلك أصبحت العقلية والنظرة الكويتية متصفة "بالانفتاح والتجدد ، والمرونة" ، وبشكل عام يميل المجتمع الكويتي "للتأثير والتأثر بالمجتمعات الأخرى بقيمها وقواعدها المختلفة .". (الصراغوي ، 1965 : 35)

ويمكننا القول أنه وبشكل عام وبغض النظر عن الدوافع والأهداف ، فالسياسة الكويتية الخارجية ليست فاعلة أو بتعبير آخر لا تتسم بالمبادرة أو المبادرة ، ولكنها عبارة عن ردود فعل تثار من أحداث ومؤثرات ومنبهات خارج حدود الدولة . وبما أن الكويت دولة صغيرة في الحجم وقليلة في السكان ومكشوفة ومستهدفة لأي هجوم ، فالأحداث التي تقع مباشرة في إطار محيطها يمكن أن يكون لها مفعول بعيد الأثر على سياسة الكويت ، لذلك نرى أن نسق ومجال التصرفات والتحركات لصناع القرار السياسي محدودة نسبياً . والتداخل والتفاعل بين التطورات الخارجية وأهداف السياسة الخارجية نسبية ، لأن الكويت تحتاج أولاً لتلبية طموح وأهداف جيرانها المقربين وأن تتأقلم وتكيف دوافعها على هذا المنحنى . وبالرغم من صغر الدولة فإنها تمتلك عوامل جذب عديدة منها الموقع الجيوستراتيجي ومصادر الطاقة الطبيعية وعوائد النفط العالية والاستثمارات الخارجية. (اسيري ، 1993 : 49).

المبحث الثالث

ملاحم ومراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية

المطلب الأول: أهم ملاحم سياسة الكويت الخارجية

يمكننا القول أن سياسة الكويت الخارجية منذ الاستقلال عام 1961م هيمنت عليها ديناميكية جديدة هي الرغبة في لعب دور نشط مع العالم الخارجي . وتتسم قدرات البلاد لمواجهة التحديات بقدر من المسؤولية الأخلاقية والإنسانية ، مع أن إمكانات الدولة المالية والقدرات السياسية تتخطى قدرات العديد من الدول في حجم الكويت أو حتى أكبر منها.

وملاحم هذه الديناميكية هي: (اسيري ، 2000 : 212)

1- أن سياسة الكويت ليست سياسة ذاتية المنبع أو التأثير ، بل هي خارجية التأثير والتوجه ، وبمعنى آخر إن هذه السياسة بالرغم من ثوابتها فانها تشمل ردود أفعال وانعكاسات لأحداث خارجية وعوامل أخرى أكثر من كونها توجهاً أو مبادرة ذاتية . وبعبارة أدق ، أن البيئة الخارجية تشكل تأثيراً أعظم من الديناميكيات الداخلية في سياسة الكويت ، وسياسة الكويت الخارجية قائمة على كمية ونوعية من المتغيرات في سياسة الدول المجاورة والتغيرات الإقليمية وباختصار شديد فإن العوامل الخارجية تعبئ وتبلور التوترات الداخلية. (اسيري ، 1993 : 381)

2- أن مركزية السياسة الخارجية تنعكس في السلطة التنفيذية والمتمثلة في وزارة الخارجية أو حتى بشخصية الوزير ، فهي التي تحدد هذه السياسة وتقوم بتنفيذها ، أما دور الأجهزة الموازية كالسلطة التشريعية وغيرها ، فجانبي وثانوي جداً ، وربما لا يزيد هذا الدور عن سلطة المراقبة والإشراف . وتعتبر تصرفات السلطة الشعبية ودور أجهزتها محدود في بلورة ضغط شعبي أو خلق رأي عام ضاغط . وتؤثر بعض الجماعات من منطلق تاريخي ، مثل التجار والقوميين العرب ، وأخيراً الجماعات الأصولية في تعبئة الرأي العام ، والضغط على صانعي القرار السياسي.

3- ان قدرات الكويت الفردية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبياً إن لم تكن معدومة ، فمهما امتلكت الكويت من تقنيات وآليات السلاح ، إلا أن إمكانات القوة محدودة . وكما أثبتت المحن والتجارب ، فإن الكويت تحتاج دوماً إلى مساعدات خارجية قوية لحماية ترابها ونظامها ، كما حصل في الماضي ، سواء في القرن التاسع عشر ، أو في القرن العشرين (1961، 1987 ، 1990) ، كما اثبتت تجارب التاريخ المعاصر فان الكويت قادرة على استخدام قواتها العسكرية المحدودة للردع ولكن من خلال منظومة مجلس التعاون الخليجي او من خلال الاعتماد على القوة العسكرية الدولية ممثلة في الولايات المتحدة وربما

كانت حرب الخليج الثانية والثالثة اكبر مثال على ذلك ، ففي حرب الخليج الثانية اعتمدت على التدخل الامريكي - الدولي المباشر لتحرير الكويت ، فيما اعتمدت في حرب الخليج الأخيرة على حماية نفسها وردع العراق من خلال قوات درع الجزيرة الخليجية . (العدواني ، 2004 :151)

4- إن مصدر استمرار الكويت كوحدة سياسية متكاملة وناجحة هو امتلاكها من بين أمور عديدة خيرات سائلة وقيامها بدور الدولة المانحة والوسيط السياسي ، ولعب الدور الفكري والإعلامي في هذه المنطقة ، وقيامها بهذه الأدوار هو محاولة في آن واحد في تحييد الخصوم ، وإيجاد الأصدقاء . وإجمالاً فإن قدرة الدول الصغيرة هي جذب انتباه الرأي العام العالمي ، والاعتماد على قوى عظمى لمساندتها ، والكويت تمتلك قاعدة سياسة عالمية من خلال بناء علاقات سياسية واقتصادية ، كما تمتلك قاعدة سياسية عالمية من خلال بناء علاقات سياسية واقتصادية متوازنة مع أكثر من مائة دولة ، ولديها علاقات دبلوماسية مع (110) دولة. (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، 2004 : 34)

5- إن التحديات الخارجية التي واجهتها سواء من العراق أو حتى من إيران ، تركت بصماتها على سياسة الكويت ، وأدت إلى راديكالية تقليدية في سياستها على الجبهتين الداخلية والخارجية . وتفاعلات الاحتلال العراقي مازالت في عملية تبلور دائمة ، كما ترى توقعاتنا أن القليل من التطورات الجذرية في توجهات الكويت الخارجية سوف تكون في طريقها إلى الظهور . ومنها تغليب المصلحة الوطنية على الاعتبارات القومية وترشيد المساعدات والقروض الخارجية لخدمة مصلحة الكويت ، والتقليل من القيام بدور المساعي الحميدة، إضافة إلى تغيير تدريجي وبطيء في بنية الدبلوماسية الكويتية حيث تركز على مبدأ الدبلوماسية الوقائية حيث تصبح أكثر نشاطاً وتفاعلاً في إيجاد المؤيدين والمتعاطفين مع قضية الكويت ، والاستعانة بجيل جديد من الدبلوماسيين "السياسيين" ، وليس "الاجتماعيين" أو "الخدمات" ، والمؤهلين لإبراز الصورة الحية والحقيقية للكويت بقدر الاهتمام بالاحتفالات الاجتماعية "البروتوكولية" وتقديم الخدمات أو القيام بإنجاز أعمال للمسؤولين والتي لا ترتبط بمهامهم الرسمية ، وليس لها مردود على مصلحة البلاد ، وبرزت في الفترة الأخيرة بعض المؤشرات على هذه التغيرات ومن بينها تغيير وتدوير للكادر الدبلوماسي الكويتي في الخارج. (اسيري ، 2000 : 213)

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة الخارجية

مرت سياسة الكويت الخارجية منذ حصولها على استقلالها عام 1961 م وهيمنتها على أمور ومجريات السياسة الخارجية ، بسبع فترات تاريخه وهي كما يلي :- (اسيري ، 2000 : 199)

1- مرحلة الدفاع عن الوطن والبقاء السياسي (1961 - 1962) -

واجهت الدولة عقب حصولها على الاستقلال في 19/6/1961م مباشرة ، تحديات أساسية تمثلت في مواجهة المطالبة بالكويت والتهديد بضمها ، ومن ثم مصاعب إنشاء الدولة الحديثة، فقد ادعى رئيس جمهورية العراق (عبد الكريم قاسم) آنذاك في 25/6/1961م "بعودة الكويت إلى أهلها الشرعيين" (العراق) . وتغلغل الادعاء العراقي في ضمير وذاكرة الكويتيين . وشكل هذا التطور مستقبلاً للعلاقات الكويتية العراقية . وعزز "عقدة العراق" وعقلية "الحصار الذهني" لدى الكويتيين . ونجحت الدولة في بناء مؤسسات دستورية وشعبية شملت إيجاد مرتكزات الديمقراطية مثل دستور دائم وإجراء انتخابات نيابية عامة. (عبدالستار ، 1989 : 143)

أما عن المستوى الخارجي ، فقد اعتمد بداية على العون العسكري البريطاني والسياسي الدولي ، ومن ثم التركيز على الدعم العسكري العربي إضافة إلى التعاطف الدولي تجاه قضية الكويت العادلة.

وبرز استخدام الأداة السياسية في هذه المرحلة مع بداية استخدام الأداة الاقتصادية للتأثير الخارجي ، وذلك من خلال انتهاج "دبلوماسية" ، كأداة لتحقيق أهداف الدولة السياسية، ويمكن القول إن الاختبار الأول لسياسة الكويت الخارجية الحديثة كان في تفضيل حل عربي لخلاف عربي.

وهيمن التهديد العراقي وطرق معالجته على تحركات الدولة وأسلوب حياتها منذ المرحلة الأولى حتى انقضاء التهديد مع منتصف عام 1963م ، وتم اعتراف النظام العراقي الجديد بدولة الكويت في أكتوبر 1963م. (النجار، 2000 : 64)

2- مرحلة البراغماتيكية والمنهاج العلمي (1962 - 1979) :

تميزت هذه المرحلة بفعالية سياسة الكويت الخارجية وأنشطتها متعددة الأطوار وأبعادها الديناميكية ، وباستخدام العديد من الاستراتيجيات والتكتيكات المالية والسياسية ، وحتى وصلت الكويت إلى مستوى متقدم ، وهيمنت الأداة الاقتصادية في هذه المرحلة بالدرجة الأولى . وقد لعبت الكويت في المجال المالي والاقتصادي دور الدولة المانحة والمستثمرة والوسيط ،

وبالفعل كانت "السمسار الشريف" في الخلافات والأزمات السياسية والعربية، وأصبحت المساعدات والاستثمارات والقروض أكبر وسيلة فعالة للتأثير في مجريات الأحداث في العالم العربي. (اسيري، 1993: 103)

وأصبحت الكويت من خلال مؤسساتها التنموية قوة حيوية فعالة للتقدم في العالم الثالث ، وفي هذه المرحلة كان الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والعربية أداة الدولة الفعالة والرئيسية لتقديم القروض الاقتصادية المختلفة.

ووصلت مساعدات وقروض الصندوق منذ بداية أنشطته في مطلع عام 1962م حتى نهاية عام 1999 (1999/12/31) إلى (574) قرصاً منحت لأكثر من (92) دولة ، وبما يقارب (2981) مليون دينار كويتي (9.8 بلايين دولار) . كانت مبلغ (1619.2) مليون دينار كويتي أو (54.3%) نصيب الدول العربية من هذه القروض بينما كانت قيمة قروض الدول الآسيوية والمحيط الهادي (617.7) مليون دينار كويتي (20.7%) والدول الإفريقية (510.1) مليون دينار كويتي (17.1%) ودول وسط آسيا (170.3) مليون دينار (5.7) ودول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (13.7) مليون دينار كويتي (2.1%). (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، 2000)

ويشكل القطاع الخاص جزءاً مكماً من استثمارات الكويت ، ويصل إلى (30-40) بليون دولار ، وتدنّت هذه الاستثمارات العامة بنسبة الثلثين حيث وصلت إلى حوالي (20) - (40) بليون دولار نتيجة تكاليف حرب تحرير الكويت وتبعاتها. وارتفعت مرة أخرى هذه الاستثمارات لتصل إلى (70) مليار دولار (قطاع حكومي و (150) مليار دولار (قطاع خاص) مع نهاية القرن.

ومنح الأسلوب في استخدام القدرات والطاقات المالية للكويت النفوذ والمصدقية لتلعب دور الوساطة في النزاعات الإقليمية ، والتي تعتبر من الخصائص الرئيسية للسياسة الخارجية الكويتية ، مثل النزاع الملكي في اليمن في الستينات ، والحرب الأهلية في الأردن في السبعينات ، والنزاع الحدودي اليمني - العماني في الثمانينات.

وتعتبر الكويت من أكثر الدول المناصرة للقضية الفلسطينية ودول المواجهة مع إسرائيل مالياً وسياسياً وإعلامياً وتنظيماً وحتى عسكرياً ، وتجلّى ذلك في احتضان الكويت للجاليات العربية ، وخاصة الفلسطينية ، التي أصبحت تشكل "شعباً" أو "كتلة سكانية متميزة" داخل المجتمع الكويتي من الناحية الأمنية والاستراتيجية مما أعطى بعداً جديداً للسياسة الخارجية.

أما بالنسبة لقدراتها الدفاعية فتعتبر أزمة الصامته مع العراق عام 1973م (تجاوز العراق حدود الكويت واعتدائه على نقطة شرطة الصامته داخل الحدود الكويتية) مرحلة تحول في بناء الهيكلية العسكرية الحديثة والتركيز على البناء العسكري لمواجهة التحديات الخارجية

، وبدأت الدولة في منتصف السبعينات باستخدام أسلوب "التعزيزات الدفاعية" ، لإعادة بناء قدرات الكويت الردعية . وتعتبر الأداة العسكرية أداة رمزية ومكملة للأدتين الرئيسيتين الآخرين في السياسة الخارجية ، وهما الاقتصادية والسياسية.

وإجمالاً فإن الكويت قد نجحت في هذه الفترة في استخدام إمكاناتها المالية وقوتها السياسية ونفوذها الأدبي في العالم العربي والإقليم الجغرافي المجاور ، واعتبرت الدولة "المركزية" رائدة إقليمياً في المجالات المالية والأدبية والسياسية ، حتى غدت تدافع عن حقوق وحريات الشعوب الأخرى ، أكثر من دفاعها عن مصالحها الوطنية . فبالرغم من سخاء الكويت وسياستها صادقة النية ، إلا أن الجار الأكبر المتغطرس والمتعسف أعاد مسلسل الرعب ضد الكويت في عام 1973م باحتلال مركز الصامته الحدودي ، في حين نجحت الضغوط العربية والدولية في إجبار العراق على الانسحاب من التراب الكويتي. (اسيري ، 2000 : 203)

3- مرحلة التذبذب وعدم الثبات (1979 - 1986).

اتسمت هذه المرحلة بزيادة الاستقطاب السياسي الداخلي نتيجة الثورة الإيرانية والحرب العراقية - الإيرانية اللاحقة ، وأعدت هذه الأحداث ترتيب أولويات وتوجيهات الدولة الخارجية، وبدأت سياسة الكويت الخارجية المركزية والتوازنية في التغيير وتبدلت أولويات الدولة في الأمن المحلي والإقليمي ، خاصة على صعيد مفهوم الامن الداخلي والخليجي ومستوياته ، والميل نحو الأنظمة العربية المعتدلة والوضع الراهن وباتت الكويت حليفة العراق بكل معني الكلمة وكانت إيران تحت حكم الشاه عامل حياد ضد جيران الكويت والآخرين ، وغيرت الثورة الإيرانية من هذه التوجهات ، ووجدت الكويت نفسها عرضة بل مكشوفة للضغوط الإقليمية وخلقت أحداث نهاية السبعينات حالة من "الذعر" و "الجنون" السياسي داخل الكويت ، وتحولت إيران إلى مصدر للعدوى الدينية والثورية . (العازمي ، 2007 : 99)

ومرت البلاد بحالات من عدم الاستقرار الأمني حيث شهدت قفزات في العمليات الإرهابية داخل الكويت وضد المصالح الكويتية في الخارج ، فقد سجلت حالتان في عام 1978م ، بينما ارتفع عدد هذه الحالات إلى 17 حالة في عام 1980م . وكان عدد قضايا الإرهاب والعنف السياسي في الفترة ما بين 1961-1993م هو (232) قضية (37) قضية منها ما بين (1961-1979) أو بنسبة (15.9%) ، بينما سجلت (145) قضية ما بين 1980 - 1990 أو بنسبة (62.5%) ، بينما وثقت (50) حالة أو قضية ما بين 1991 - 1993 أو بنسبة (21.6%) ، وهي الفترة التي تلت تحرير البلاد من الاحتلال العراقي ، ووصلت ذروة الإرهاب في عام 1987م ، حيث حدثت (27) حالة من إجمالي قضايا الإرهاب ، وكانت

نتيجة هذه القضايا (63) حالة وفاة و (251) جريحاً . توفى (7) أشخاص ، وجرح (9) أشخاص في الفترة ما بين 1961-1978 ، بينما قتل (56) شخصاً وجرح (242) شخصاً في الفترة ما بين 1979 - 1993 . (جريدة الوطن ، 1994/4/10)

وبدأت حلقة الهجمات والاعتداءات على السفن التجارية الكويتية ، وخاصة ناقلات النفط مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية في سبتمبر 1981 ، ووصل عدد السفن التي هوجمت من طرفي النزاع (548) سفينة ، كان نصيب الاعتداءات العراقية (322) وبنسبة (58.7%) ، بينما كان نصيب الاعتداءات الإيرانية (226) وبنسبة (41.3%) ، وتدنت الأنشطة المختلفة لدولة الكويت في المجال العربي ، وتقدمت سياسات الخليج كمحور أولي لجدول أعمال سياسات البلاد الداخلية والخارجية ، بينما تم "تهميش" العلاقات العربية ، ما عدا العلاقات مع العراق . وأدركت الكويت فعالية التعاون والتكامل مع الدول الصغيرة والمشباهة لها ، وأهمية الأمن الجماعي الإقليمي فبدأت فعلاً بالتنسيق والتعاون والتكامل مع الدول الصغيرة والمشباهة لها ، ولعبت دوراً ريادياً في ذلك ، وأصبح مفهوم الأمن الجماعي توجهاً كويتياً جديداً ، وأثمرت هذه الجهود عن تشكيل منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربي في 1981/5/25م . وهيمنت الأداتان العسكرية والسياسية على هذه المرحلة ، وأزادت الأنشطة العسكرية الخليجية المشتركة وتم تشكيل قوات مشتركة (درع الجزيرة). (اسيري ، 1993 : 190)

ووصلت الميزانيات الدفاعية الكويتية منذ الاستقلال في عام 1961م حتى ميزانية 1998/97 (7343.7) مليون دينار كويتي ، (25724.9) مليون دولار أمريكي . إضافة إلى الميزانيات العسكرية التسليحية الإضافية (التعزيز أو الدعم الدفاعي) ، والتي وصلت إلى 5878 مليون دينار كويتي أو 19987.7 مليون دولار أمريكي ، وبذلك يصل مجموع مصروفات الكويت الدفاعية على (13221.7) مليون دينار كويتي أو (45709.6) مليون دولار ، أي بمعدل (1269.7) مليون دولار تقريباً سنوياً على مدى (36) عاماً من الاستقلال ، ووصلت المصروفات الدفاعية الإجمالية في العقود الستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات بالمليون دولار على الوجه الآتي : (478) ، (6856.6) ، (16943.2) ، (21.575.4). (اسيري ، 2000 : 205)

4- مرحلة التخوف والشكوك (1987 - 1990)

المرحلة الرابعة هي فترة جر الكويت إلى مستنقع أمني وسياسي إقليمي وأصبحت سياستها تجاه الحرب العراقية الإيرانية تحريصاً للتهديدات والاعتداءات الإيرانية وأصبحت أبعاد الحرب المجاورة مهيمنة على أسلوب تفكير صناع القرار السياسي في الكويت .

وتدنت الخيارات السياسية أمام الكويت باستثناء ورقة "المسئولية" تجاه أحداث الخليج ، وبالدرجة الأولى حماية الممرات البحرية للدولة وسلامة السفن التجارية ، والتي هي من مصلحة الدول الكبرى وخاصة الصناعية منها ، وأصبحت حرب الناقلات تمثل عنق الزجاجة لتجارة النفط الكويتية ، ويشبه حصاراً جائراً على الأمن الاقتصادي في البلاد ، وبدأت الكويت في تحفيز التواجد الدولي الفعال في المنطقة عن طريق إعادة تسجيل بواخرها وتأجير بواخر عديدة من دول أخرى حتى تثمر الجهود الدولية في إخماد الحرب العراقية – الإيرانية ، وأصبحت الأمانى والتمنيات سياسة واقعية ملموسة وقرار "لتسييس" ما هو شأن اقتصادي وتجاري بحت . (مرهون ، 1997 : 215)

ففي عام 1984م هوجمت (71) سفينة ، وارتفع العدد إلى (111) في عام 1986 من كلا الطرفين المتحاربين ، وفي عام 1987 هوجمت (181) سفينة تجارية ، منها (14) سفينة سعودية ، (11) سفينة كويتية ، (3) سفن قطرية ، وسفينة واحدة تعود إلى دولة الإمارات العربية المتحدة . وسبق أن استأجرت الكويت أو أعادت تسجيل بواخر تصل إلى (66) ناقلة قبل الحرب ، واستأجرت (3) ناقلات سوفيتية ، وأعدت تسجيل (11) سفينة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، واستأجرت أيضاً (3) بواخر بريطانية ، وأعيد تسجيل ثلاث سفن هناك ، بينما أعيد تسجيل باخرتين في جبل طارق ، و (6) ناقلات أخرى في ليبيريا. (اسيري ، 1993 : 214)

كانت هذه بداية ظاهرة تدويل الحرب الإقليمية وزيادة التواجد العسكري الأمريكي والسوفييتي ، ودول حلف شمال الأطلسي (فرنسا ، بريطانيا ، إيطاليا ، هولندا ، بلجيكا) في منطقة الخليج العربي لمرافقة السفن الكويتية وضمان تنقل نشاط السفن التجارية الأخرى إلى المنطقة ، وجزءاً من تواجد رمزي لكلا الطرفين ، وفعلاً كان بداية العسكرة في الخليج وردعا للتهديدات الإيرانية لدول المنطقة (Congress,1987:5).

واستخدمت الكويت الأداة السياسية لاحتواء التهديدات المختلفة لوجودها ، بينما استخدمت الدول الكبرى الأداة العسكرية لردع المخاطر الإيرانية أو العراقية، وعملت هذه القوى الدولية بانسجام لإيجاد مخرج للحرب العراقية – الإيرانية ، وفي 1987/7/20 وافق مجلس الأمن الدولي على القرار (598) لإنهاء الحرب بطريقة سلمية وعادلة ، ومع توقف الحرب وبداية إعادة الحياة الطبيعية في الخليج ، لم يشكل بذهن صانعي القرار السياسي في الكويت مستقبل المنطقة في ضوء تملك أحد أطراف القوى السياسية في المنطقة (العراق) قوات وآليات عسكرية تقليدية وغير تقليدية تفوق بكثير حاجاتها في ضوء الخلاف الحدودي. (اسيري ، 2000 : 208)

5- مرحلة الغزو والتفكك (1990-1991):

اتسمت هذه المرحلة في البداية بالتهديد العراقي للكويت اعتباراً من منتصف يوليو 1990م ، لتحريك ادعاء تاريخي في الكويت ، وإنهاء الجمود السياسي للعلاقات العراقية - الكويتية ، والتي كانت تنتظر لها بغداد من زاوية استغلال الفرصة للضغط على الكويت بقصد الحصول على مكاسب جغرافية ، أو مالية على أقل تقدير .

وكان رد الفعل الكويتي ساذجاً وبسيطاً ، وينطوي على الجهل بالنواتيا العراقية الحقيقية واللامبالاة السياسية . ويعكس التهديدات العراقية في الستينات والتهديدات الإيرانية السابقة في الثمانينات ، اتبعت الكويت أسلوب الحوار العقلاني والمنطق العربي مع نظام لا يعترف بهذه الأخلاقيات وأعطت دوراً أكبر للارتباطات والمبادئ العربية وركزت على حل الخلافات المفتعلة ، إما عن طريق ثنائي بالوساطات العربية أو الجماعية عن طريق الجامعة العربية. (العصيمي ، 1991 : 75)

وعندما غزا العراق الكويت واحتلها فشلت المناصرات العربية في وقف الزحف العراقي . وكشف العدوان هشاشة سياسة الكويت العربية ، وانخداع الدولة والشعب بالشعارات والأفكار القومية والدينية المثالية والواقعية ، وأصبحت غالبية الأنظمة والشعوب العربية ، إما تؤيد المعتدي وتناصره ، أو تقف موقف اللامبالاة وعدم الاكتراث . ولولا اليقظة والحزم الدوليين ومعطيات المناخ الدولي الجديد ، لأصبحت الكويت ضحية للمعادلات والمساومات الاستغلالية العربية ، وربما أصبحت الكويت كدولة مستقلة لا وجود لها الا في كتب التاريخ. (الجزائري ، 1993 : 45)

واستغرق الجهاز الرسمي فترة لاستيعاب الحدث الجسيم وللنهوض من صدمة الغزو . ونجحت الدبلوماسية الشعبية والمؤسسات شبه الرسمية في مؤازرة الدور الرسمي الحكومي . وساهمت الكويت بفئاتها المختلفة لإحياء قضيتها ولجعلها قضية الضمير الإنساني على مدى سبعة أشهر كاملة ، وكان مما اتضح للجميع ان جهود واستثمارات الكويت السياسية والمالية في العالم العربي والإسلامي ، خارج دول مجلس التعاون الخليجي قد ذهبت دون مردود باستثناء مصر وسوريا ولبنان . وكان من سخرية الأقدار أن معظم الدول التي أبدت الكويت وناصرتها هي الدول التي لم تشملها مساعدات مالية كويتية كبيرة ، بينما الشعوب والأنظمة وما يسمى بحركات التحرير التي ساندتها الكويت وسخرت لها إمكاناتها المالية والسياسية والإعلامية ، حتى أنها كانت تقدم مصالح هذه الأطراف على مصلحتها الوطنية نفسها ، كانت على الخط المعادي وبشراسة ، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على وانحرافات خطيرة في

التضامن العربي وربما أيضاً على خلل جسيم في السياسة الخارجية. (العجمي ، 2006 : 597)

وتحررت البلاد بمساعدة الشعوب والحكومات والدول المستتيرة والمتحضرة والديمقراطية من خلال جميع الأدوات المتاحة ومؤسساتها الشرعية ونظامها الحاكم . واستخدمت الكويت في هذه المرحلة جميع الأدوات المتاحة لديها من مالية وسياسية واقتصادية لتحقيق أهدافها.

وكان لدور الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف الرئيسية والمؤسسات الدولية ، وخاصة مجلس الأمن الدولي ، أهمية كبيرة في سبيل إيجاد تحالف عسكري دولي سواء من خلال خطتي "درع الصحراء" و"عاصفة الصحراء" أو إصدار قرارات دولية عديدة تؤيد الشرعية الكويتية وترفض الاحتلال العراقي للكويت وتبعاته. (اسيري ، 1993 : 250)

6- مرحلة التردد وعدم وضوح الرؤية (1991-1995):

لقد أثبت تاريخ الكويت المعاصر أن قدرات الكويت الدفاعية الذاتية غير كافية ، وغير مجدية وغير متكافئة لمواجهة تهديدات فعلية ضد أمن البلاد ، فقد فشلت الدولة في بداية تكوينها في صد تهديدات العراق، وفشلت مرة أخرى في الثمانينات في صد التهديدات الإيرانية ، وتحطمت هذه القدرات في التسعينات أمام الاحتلال العراقي، واستطاعت الكويت استمالة مشاعر شعوب عديدة ذات ضمائر حية ، وارتبطت عملية تحرير الكويت بعالم جديد انطوت بموجبه مواجهة الحرب الباردة وبرز نظام جديد يكرس الهيمنة الامريكية على العالم عبر النظام الدولي الاحادي القطبية.

وكان نجاح التحالف الدولي يعني أن ارتباط الكويت في المستقبل المنظور ، وعلى المدى المتوسط سيكون مصيرها مع الدول المتحضرة على الرغم من التوقعات العامة بأنها ستنطوي على نفسها بعد التحرير حتى تعيد ترتيب بيتها السياسي . ولكن هذه التوقعات لم تحدث إذ أن الصورة غير واضحة حتى الآن ، ومازلت الكويت في عملية إعادة التوازن وترتيب الأولويات تجاه العالم الخارجي. (اسيري ، 1993 : 273)

وبدأت الدولة بالتحرك السريع والفعال مع الخارج ، ولكن تحركها مع الدول العربية المضادة (الضد) غير واضح الرؤية ، وغير معروفة الهدف ، باستثناء رغبتها في عدم الارتباط مع الدول التي أيدت العراق مثل الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وإعادة ترتيب الكتلة السكانية الفلسطينية في الكويت ، حتى لا تسبب خللاً سياسياً وكرثة أمنية.

وبدأ النظام السياسي مع بداية عام 1994م تدريجياً بالانفتاح على دول العالم العربي عن طريق تجزئة ما يسمى بـ "دول الضد" ، إلى تصنيفات مختلفة تعتمد على درجة تأييدها

وتعاطفها مع العراق في السابق ، وكذلك مستوى مواقفها تجاه الكويت وقضاياها الأساسية منذ التحرير، حيث يمكن من خلالها إعادة العلاقات مع هذه الدول بسهولة ويسر. (اسيري ، 2000 : 210)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأردن كانت تعتبر من دول الضد في التصنيف الكويتي انطلاقاً من موقفها من الأزمة والغزو العراقي للكويت ، والذي ربما فهم بشكل خاطئ وحرصت الاردن بعد الأزمة على توضيح موقفها وتوضيح الملابسات الذي أحاطت به من خلال إصدار الكتاب الأبيض ، الذي بينت الحكومة الأردنية من خلاله دوافع موقفها من الأزمة ، وحقبة هذا الموقف مع تقديم الأدلة والوثائق التي تؤكد أن الموقف الاردني كان يحرص فقط على إبقاء الأزمة داخل البيت العربي وحلها بطرق سلمية ودون اللجوء الى القوي الأجنبية . (درويش ، 1992)

7- مرحلة التأهيل والتجديد (1995 - 2012) :

مع منتصف التسعينيات زادت الضغوط العربية وحتى الدولية على الكويت للخروج من حالة التشدد والجمود في الوضع العربي والذي يعتقد الكثيرون أن الكويت هي إحدى أسباب تدهوره . إضافة إلى ذلك نادى البعض بفك العزلة السياسية الإقليمية والدولية حتمت على الكويت مراجعة سياستها وإعادة تقييم خطابها السياسي والذي اعتمد على درجة تشدد هذه الدول في تأييدها للعراق في فترة ما بعد التحرير . واتخذ الخطاب السياسي منحى جديداً إذ تنازلت الحكومة عن مطلب المصارحة قبل المصالحة ، وعن مطلب الاعتذار الرسمي للدعم العراقي ، مكتفية بالإدانة والرفض والاعتراف بقرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالاحتلال العراقي للكويت ، وإبداء هذه الدول الرغبة في المساهمة بالضغط على النظام العراقي لإيجاد حل سريع لقضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين في سجون العراق.

وينظر البعض لهذا التوجه الرسمي في إطار الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول بالنسبة إلى الكويت وبهدف محاصرة العراق سياسياً ، وكذلك تعظيم القدرات العربية في مواجهة الهيمنة الإسرائيلية .

وأصبحت الرغبة في تطبيع العلاقات مع مجموعة دول الضد مأزقاً كويتياً داخلياً حيث كان هناك تردد رسمي بين أطراف صنع القرار في الكويت ورفض شعبي للتطبيع مع هذه الدول . وبالرغم من ذلك تغيرت سياسة الدول من التشدد إلى التراخي وحتى تناسى الماضي والسمو فوق جراح الاحتلال.

وبدأت الكويت في فتح قنوات الاتصال الهاتفي والسماح برحلات الطيران المدني وتبادل البضائع والزيارات إلى درجة التطبيع الكامل مع مجموعة دول الضد باستثناء السلطة الوطنية الفلسطينية والعراق . ويتضح أن الكويت في خطها السياسي الجديد ترغب في أن تتبع ديناميكية جديدة مبنية على الواقعية مع فهم المتغيرات الدولية والضغط الإقليمية . والشروع في التأهل من جديد لبناء سياسة تعاون وتوازن مع الأنظمة العربية حيث أن سياسة مثل هذه تعتبر مقبولة من مختلف الأطراف العربية وأقل خطورة على الأمن الوطني الكويتي وذلك نظراً لأن العديد من الدول العربية كانت تنظر إلى الكويت باعتبارها "ولاية" أمريكية متميزة واتسامها بدرجة عالية من الكبرياء باتجاه العرب.

وإجمالاً يمكننا تسمية فترة ما بعد التحرير بفترة "النقاوة والطهارة" في سياسة الكويت الخارجية لأنها كانت تنظر إلى الأمور بمنظار مصلحة الكويت الوطنية لكن الأمور تغيرت بعد ذلك لتأخذ في اعتبارها المصلحة العربية القومية. (اسيري ، 2000 : 211).

المبحث الرابع

العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية

أن النهج الذي اتسمت به السياسة الكويتية في علاقاتها الخارجية وأسلوب تعاملها مع شتى القضايا ذات العلاقة المباشرة بالأشقاء والأصدقاء أو دورها في تلك القضايا التي لا تهم الكويت بشكل مباشر هو نتيجة طبيعية لعدة عوامل أساسية بعضها اختياري والبعض الآخر ساهمت فيه ظروف متعددة ، تلك العوامل لا تخص الكويت وحدها بل هي أمر طبيعي يؤثر مباشرة على سلوك أية دولة في طريقة تعاملها مع الآخرين على فرض أن تكون حرة الإرادة مستقلة القرار وذلك وفق المعايير الواقعية. (الشاهين ، 2001 : 329)

المطلب الأول: العوامل الجغرافية والتاريخية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية

ولعل الجغرافية والتاريخ يعتبران من أهم العوامل الأساسية في التأثير على نمط التوجهات السياسية لايه دولة او منظمة والكويت في سلوكها السياسي وطريقة تعاملها مع محيطها الدولي ودورها الذي انتهجته والذي هو وليد ظروف متعددة ، يصبح من المفيد التطرق لأهم تلك العوامل التي وضعت الكويت امام ذلك الاختيار كطريق افضل وربما كان الأوحى الذى تنتهجه في تعاملها مع العالم الخارجى.

وتتمثل أهم تلك العوامل في ما يلي :-

أولاً: تحيط الكويت المحدودة المساحة والقليلة السكان ثلاث دول تتميز بمساحات شاسعة وكثافة بشرية كبيرة إذا ما قورنت بالكويت وهي السعودية والعراق ثم ايران عبر الخليج العربي ، ويمكن القول ان هذه الدائرة التي تصم كل من العراق وايران ودول مجلس التعاون الخليجي كمنظومة أمنية وسياسية واحدة ، فهذه الدول او القوى الاقليمية في المنطقة تلعب دوراً في التأثير على سياسة الكويت الخارجية خاصة على صعيد القرارات والسياسات التي تهم المنطقة ذاتها سواء ما يتعلق بأمن الخليج وصيغ الحوار بين دول المنطقة او ما يرتبط بمنافسة ونزاع القوى الثلاث (ايران و العراق و السعودية) على صدارة او زعامة النظام الاقليمي في المنطقة او ما يتعلق بالتواجد الاجنبي فيها ومواقف الاطراف من علاقات مكوناته مع الولايات المتحدة منذ وجودها المباشر في الخليج عام 1991 . (العازمي ، 2007 : 56)

ثانياً: الصحراء والبحر : لقد دفعت صحراء قلب الجزيرة العربية بهجراتها عبر تاريخها الطويل فاستقرت على حوافها وتطورت مجتمعاتها إلى دول من بينها الكويت ومجتمعنا الكويتي حمل في ذاته كل صفات الصحراء وأورثها بطريقة أو بأخرى لكل سكانه اينما كانت

جذورهم سواء من الشمال أو الشرق عبر الخليج العربي واستوعبها المواطن الكويتي الذي تبلورت شخصيته بعد ذلك في تعامله مع البحر فكانت مزيجا من رجل الصحراء الطموح الذي لم يرض بواقعة فشد الرحال الى مواقع أخرى من الجزيرة فكانت الكويت الأرض المنكئة على شواطئ الخليج الهادئة مقراً له ، فالصحراء امدته بالصبر على مواجهة شظف العيش وصعوبته وعلمته الحذر والحيلة لكل طارئ غير متوقع وأهمته الاناة وطول البال في انتظار ما ستأتي به الليالي والأيام الرتيبة ، وفتح له البحر آفاقا واسعة لا تحد من المعرفة بالنسبة لمجتمعه وبيئته المحدودة ، فتعامل مع كل وافد إلى موانيه يحمل كل جديد وعرف العالم الخارجي عبر سفنه التي جابت البحار والمحيط من حوله ، واستطلع عالما جديدا أمدته بتجارب وأساليب مستجدة على حياته ، ونجح كملاح وتاجر وهما مهنتان تتطلبان في الدرجة الأولى اكتساب ثقة الآخرين من جهة والقدرة على الأخذ والعطاء في التعامل ، متجنباً الخسارة ومحققا الربح ، مبقيا على العلاقات محافظا على العهد ، ذلك المزيج من الصحراء والبحر كان له تأثير مباشر على تكوين الخصوصية الكويتية ، ان صح التعبير والخصوصية سمة الطبيعة يتميز بها كل مجتمع عن الآخر ولكن بطبيعة الحال يتم ذلك ضمن اطار الأمة الواحدة بصفاتها الأشمل والأوسع. (الحمد ، 2002 : 177).

ثالثاً: أن أي مجتمع لتاريخ هذه البقعة المحدودة من أرضنا الطيبة يعرف بأن أولى بدايات المجتمع كانت بالتراضي والتشاور ، فاختيار الحكم وممارسة السلطة قاما على الحوار فلم يكن هناك اغتصاب حكم أو تغيير في السلطة بل سياق متصل وتطور مستمر ضمن نظام واحد منذ نشأة الكويت إلى ما شاء الله ، وهذه الصفة المميزة اكسبت مجتمعنا مشاعر حقيقية من الاطمئنان والاستقرار والثقة المتبادلة بين نظام الحكم وبين المجتمع وأصبح طابع العلاقة في التوصل لحل المشاكل هو الحوار وتبادل الرأي من دون عنف أو إكراه .

ويمكننا القول أن تلك العوامل قد ساهمت مع غيرها من المؤثرات الأخرى في توجيه السياسة الكويتية او اعدادها لانتهاج أسلوب النقاش والحوار والتفاوض والتشاور كوسائل لمواجهة اي قضية او مسألة تعترض الفرد او المجتمع او الدولة وعندما نشير الى ذلك لا ندعي بالتفرد في تلك الصفة من بين المجتمعات ابدأ.... وإنما نقول انه إذا ما توافرت عوامل شبيهة او متشابهة بشكل أو بآخر بما اوردناه لدي اي مجتمع فإن طبيعة ذلك المجتمع سوف تتجه ذلك الاتجاه في علاج قضاياها وبالتالي سوف تسلكه في تعاملها مع الغير بل وتعمم أسلوبها كلما تيسرت لها السبل في تحقيق ذلك . (الشاهين ، 2001 : 332)

المطلب الثاني : المحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية

تتنوع المحددات الخارجية المؤثرة في سياسة الكويت الخارجية بين المحددات الخليجية الإقليمية والمحددات القومية العربية والمحددات الدولية ، ويمكن تناولها على الشكل التالي :-

-العامل الخليجي

يُعد العامل الأمني من الأسباب الرئيسية لإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981 فالنشأة التاريخية للمجلس مرت في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب فيها أمنياً وسياسياً وعسكرياً ، وتعود الأسباب التي دفعت الدول لإنشاء المجلس إلى سقوط نظام الشاه في إيران وقيام الثورة الإيرانية عام 1979م وما رافقها من آثار كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة واستمرار إيران في احتلال الجزر الإماراتية منذ عام 1971م ونشوب الحرب العراقية الإيرانية وما أسفرت عنه هذه الحرب من تداعيات على منطقة الخليج العربي .(الحاج ، 1997 : 80)

وقع وزراء خارجية قطر والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان على وثيقة إعلان المجلس التعاون الخليجي في الرابع من فبراير شباط 1981م في الرياض وتم التوقيع على النظام الأساسي في 25 مايو ايار 1981م في أول قمة للمجلس في أبو ظبي. (الندوة العلمية الرابعة ، 1993 : 7) ولهذا يُعد مجلس التعاون الخليجي أحد أهم محددات السياسة الخارجية الكويتية بل تُعد أقرب الدوائر إلى دولة الكويت ومصالحها القومية وامتدادها الجغرافي وفيها تبرز قضيتا التكامل والأمن من الخليج كأبرز قضايا السياسة الخارجية الكويتية وهو الأمر الذي جعلتها تتوجه بالدعوة إلى تعاون أوثق داخل إطار مؤسسي بين الدول الخليجية الست كواجهة المخاطر التي كانت تهدد المنطقة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو العسكرية وبالتالي تتحرك جهود السياسة الخارجية الكويتية داخل الدائرة الخليجية على مستويين : (المرزوق ، 2003 : 39)

الأول : داخل إطار مجلس التعاون الخليجي من خلال المشاركة الفعالة للمسؤولين الكويتيين في اجتماعات المجلس ومؤتمراته وتقدمهم بأوراق عمل لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك

الثاني: تركز جهود الخارجية الكويتية نحو المملكة العربية السعودية بصفة خاصة باعتبارها الأقرب جغرافياً للكويت وللقضايا الكويتية قديماً وحاضراً والأكثر دفاعاً وتمسكاً بالأمن الوطني للكويت وسيادتها على أراضيها ، وهو الأمر الذي ظهر في فترة الاحتلال

العراقي لدولة الكويت في دعوى الكويت في جميع المحافل الدولية والإقليمية ، وقد تجلى ذلك في عام 2000 م عندما شهدت العلاقات بين البلدين منعطفاً جديداً نتيجة حل الخلاف البحري والوصول إلى صيغة نهائية للحدود البحرية والتي أنهت خلافاً استمر نحو 34 عاماً. (مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2000 : 145)

وقد أجريت دراسة حول التنسيق الدبلوماسي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي من خلال التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرارات الصادرة عنها 1978 – 1988 للقضايا الدولية ، قبل إنشاء مجلس التعاون الخليجي وبعد إنشاء المجلس لعملية التصويت . ومن خلال هذه الدراسة تبين أن نسبة التنسيق السياسي المئوي لدول مجلس التعاون الخليجي قبل قيام المجلس لا تتعدى 33.75%، وبعد قيام المجلس وصلت نسبة التنسيق إلى 64.17% مع الأخذ في الاعتبار أنه بعد قيام المجلس لم يكن الاختلاف ذا أهمية ، والملاحظ أن سياسة الكويت الخارجية قبل إنشاء المجلس مختلفة بعد إنشائه في توحيد الرأي الخليجي حول القضايا الدولية في التنسيق السياسي الدبلوماسي ، فقد ارتفعت نسبة الكويت في التنسيق بعملية التصويت للقضايا الدولية مع دول مجلس التعاون الخليجي من 30% إلى 67.5% (عبيد ، 1996 : 210).

وهكذا يتضح أثر البعد الخليجي على سياسة الكويت الخارجية وخاصة في مجال توحيد الرأي والتنسيق الدبلوماسي للقضايا العربية والإسلامية والدولية، ولقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دوراً فعالاً لتحرير دولة الكويت وحشد الرأي العام العربي والعالمى ضد الاحتلال العراقي لدولة الكويت من خلال إدانة الاحتلال العراقي لدولة الكويت والعمل على دعم الكويت ومساعدتها في جميع الإجراءات التي تتخذها لتحرير أراضيها ، وشاركت دول مجلس التعاون الخليجي في قوات التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت وعملت على إكمال المشاورات والتنسيق بين دول المجلس للاستفادة القصوى من التسهيلات الموجودة في منطقة الخليج لتحرير الكويت والمرابطة في المملكة العربية السعودية. (عبيد ، 1996 : 305)

وقد أثمرت السياسة الخارجية الكويتية على المستوى الخليجي موقفاً جماعياً مؤكداً لقضايا الكويت ، خاصة فيما يتعلق بأسلوب التعامل الخليجي مع العراق حيث كانت هناك أولوية كويتية واضحة بضرورة توحيد رأي المجلس حول الموقف في المسألة العراقية في جميع بيانات المجلس الصادرة عنه منذ تحرير دولة الكويت حتى وقت هذه الدراسة ، وهي ضرورة انصياع العراق للقرارات الدولية ذات الصلة باحتلال الكويت واحترام سيادة الكويت وأمنها وبحودها المعترف بها في قرار مجلس الأمن (833) لسنة (1993) والإفراج عن الأسرى الكويتين ورعايا الدول الأخرى وإعادة ممتلكاتها وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي كشرط لرفع العقوبات المفروضة عليها فضلاً عن ضرورة التزامه باحترام حقوق دول الجوار

والمحافظة على أمن المنطقة، كما كان هناك موقف خليجي موحد في مواجهة التهديدات العراقية للكويت خاصة بعد ما حشد العراق في عام 1994 م جيوشه بما يقارب 100 ألف جندي على الحدود الكويتية العراقية محاولاً تكرار أزمة الخليج الثانية وقد تجسد هذا الموقف الخليجي الموحد في مطالبة العراق أكثر من مرة بوقف هذه التهديدات، ولذلك تُعدّ الدائرة الخليجية من أهم الدوائر المحددة لسياسة الكويت الخارجية. (مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 1999 : 51)

- العامل العربي (العلاقات الكويتية والدول العربية).

تكتسب الجهود الكويتية في هذه الدوائر أهمية خاصة نظراً لوجود عدد من القضايا المحلية والدولية التي تستلزم تلك الجهود لشرح موقف الكويت الحقيقي من قضية التضامن العربي ودعمها لعملية السلام إضافة إلى تعزيز العلاقات الثنائية بين الكويت والدول العربية بما يخدم المصالح الوطنية للطرفين ، فهذه الدائرة هي دائرة الانتماء القومي للكويت والتي لا تستطيع الكويت عزل نفسها عنها والتي تمثل بعداً جغرافياً لدول الخليج ، فالكويت منذ استقلالها وقبل هذه الفترة كانت الدولة الداعمة للقضايا العربية وخاصة المتمثلة في الصراع العربي - الإسرائيلي وقضية السلام في منطقة الشرق الأوسط ، ومنذ انعقاد أول مؤتمر للقمة العربية في عام 1964م تبلور الدور العربي للكويت وبدأت مرحلة جديدة من المشاركة الفعالة في صناعة القرار العربي وشاركت الكويت في جميع مؤتمرات القمة وعملت على الالتزام بجميع قراراتها وبوحدة الصف العربية في عدة جوانب ، كما تمثلت في تخصيص المبالغ لمواجهة إسرائيل حيث كان نصيب الكويت الأوفر منها ، وقررت الكويت في عام 1964م دعم جيش التحرير الفلسطيني الذي تم الاتفاق على تشكيله في قمة الإسكندرية وساهمت الكويت بمليونين جنيه استرليني من نفقات إنشاء الجيش ، وفي أعقاب هزيمة 1967م التزمت الكويت بتقديم 55 مليون جنيه استرليني لدعم الدول المتضررة وتمويل عملية الإعداد العسكري لدول المواجهة للتصدي لأي عدوان (مركز الوطن للمعلومات والدراسات ، 1996 .)

وفي عام 1967م التزمت الكويت بتقديم 55 مليون دينار سنوياً لكل من مصر وسوريا والأردن في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، وكذلك الأمر بالنسبة للحروب ، ففي عام 1973م أعلنت الكويت تضامنها القوي مع سياسة حظر النفط عن الدول التي تساند إسرائيل وهي الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وخاصة هولندا وتخفيض الإنتاج بنسبة 5% شهرياً عن الدول الأخرى اعتباراً من 1973م على أثر قرار منظمة الأقطار العربية المصدر للنفط (الأوبك) ، وقد شاركت الكويت في الحروب العربية لعام 1967م بإرسال لواء اليرموك

للقاتل بجانب القوات المصرية ، وقد استشهد الكثير من الجنود الكويتيين على أرض المعركة ، ولم تقتصر المشاركة على الجنود الكويتيين بل شارك سلاح الطيران الكويتي بنقل الإمدادات للقوات المرابطة على جبهات القتال العربية ، وكذلك الحال بالنسبة لحرب أكتوبر عام 1973م عندما شاركت القوات المسلحة الكويتية بـ (قوات الجهراء) حيث قامت بأداء واجبها القتالي مع القوات العربية السورية طيلة أيام حرب الاستنزاف التي استمرت 84 يوماً وأبدت كفاءة قتالية عالية شاركت الكويت في حرب 1973 على الجبهة المصرية واستشهد عدد من الجنود الكويتيين في أرض المعركة ، هذا بالإضافة إلى مرابطة القوات المسلحة الكويتية (لواء اليرموك) منذ عام 1967م على الجبهة المصرية والتي شاركت إلى جانب القوات المصرية المرابطة على الحدود المصرية. (الدويهي ، 1998 : 135)

لقد أدى الاحتلال العراقي لدولة الكويت إلى سقوط مفهوم النظام الأمني العربي الذي يقوم على أساس معاهدة الدفاع المشترك المبرمة في عام 1950م ، وأثبتت عملية تحرير الكويت بقوات غير عربية ضعف الأمن العربي وعدم فاعليته ، ولهذا عمدت الكويت بعد عملية التحرير إلى ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي الراجع إلى أسباب النتائج العسكرية بالإضافة إلى اسس وملامح جديدة يقوم عليها الأمن الجماعي العربي الجديد بعد فشل النظام الأمني السابق في منع اعتداء العراق على الكويت ، وكذلك عدم ترك أمن الخليج لقوى خارجية قد يكون وجودها مخللاً بالمصالح العربية ، ولهذا اتجهت دول مجلس التعاون العربي إلى توقيع ميثاق إعلان دمشق بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا في 6/3/1991م ويهدف هذا الإعلان إلى وضع ترتيبات وتصورات أمنية تلبى الحاجات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي وحاجات الأمن العربي الشامي نتيجة فشل النظام العربي السابق القائم على معاهدة الدفاع المشترك عام 1950م ، وكذلك يهدف إلى إيجاد قاعدة صلبة وجديدة لتبني الصف العربي على أسس جديدة وهو إعلان يعتمد أساساً على ميثاق الجامعة العربية وميثاق الأمم المتحدة والمواثيق الدولية. (العززي ، 1996 : 257)

ونرى أن إعلان دمشق يحمل الطرف الخليجي التزامات مادية كبيرة فهو إعلان كمشروع تكاملي عربي يعمل على توفير الحماية الأمنية لدول الخليج مقابل تقديم الدعم الاقتصادي لكل من مصر وسوريا وقد تم تخصيص 10 بلايين دولار من دول الخليج لهاتين الدولتين الشقيقتين العربيتين إلا أن هذا المبلغ تقلص إلى 6 بلايين دولار. (مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، 1994 : 46)

ولقد تضمن إعلان دمشق خطة لإنشاء قوة عربية لحفظ السلام في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية بمشاركة قوات مصرية وسورية وقوات دول مجلس التعاون الخليجي العربية ، وهذا الإعلان ليس بديلاً عن الاتفاقيات الأمنية التي وقعتها دولة الكويت مع الدول دائمة

العضوية بمجلس الأمن الدولي ، بل إشراك الدول العربية بمسألة أمن الخليج حتى لا يخل بالمصالح العربية في ظل التواجد الأجنبي في الخليج العربي ، وفي 19 تموز / يوليو 1991 م تم تعديل وثيقة إعلان دمشق بحيث تتيح لأطرافها هامشاً أوسع من المرونة وحرية الحركة والتخفيف من الالتزام الجماعي ، كما تم التراجع عن الأهداف الاقتصادية الطموحة لدول إعلان دمشق إلى البحث عن تحقيق أهداف أكثر تواضعاً في المجال الاقتصادي ، فإلى جانب فشل النظام العربي السابق لمنع اعتداء العراق على الكويت وإيجاد مظلة أمنية جديدة وقاعدة صلبة لنظام عربي جديد لعمل عربي مشترك لحماية الأمن العربي الشامل هناك مجموعة من الظروف الإقليمية والدولية والتي دفعت الدول العربية الثمانية (دول مجلس التعاون الخليجي الست) ومصر وسوريا إلى توقيع إعلان دمشق وهي: (المرزوق ، 2003 : 45)

1- تدمير القدرات العسكرية العراقية والصناعية وتعرض العراق إلى خطر التقسيم إلى ثلاث مناطق رئيسية (الأكراد في الشمال – الشيعة في الجنوب – السنة في الوسط) أدى إلى خلل في ميزان القوى في المنطقة لصالح القوى الإقليمية الجاذبة وهي إيران في الشرق وتركيا في الشمال وأثيوبيا في الجنوب وإسرائيل في قلب الوطن العربي.

2- فقدان المنطقة العربية لمرجعية عربية شاملة عليا بعد تدهور دور جامعة الدول العربية .

3- بدء تدهور النظام الإقليمي العربي وتفككه لصالح مفهوم النظام الإقليمي في الشرق الأوسط .

4- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأقوى دولة في العالم وانهيار الاتحاد السوفيتي في ظل النظام العالمي الجديد. (الأسطل ، 1999 : 95)

وقد تغير المفهوم الكويتي هنا لنظام الأمن العربي القديم وحتى على مستوى المقاطعة لإسرائيل فقد كانت الكويت تقوم في سياستها الخارجية قبل الاحتلال العراقي لدولة الكويت على المقاطعة (المباشرة) و (غير المباشرة) الاقتصادية لإسرائيل على أثر إنشاء مكتب مقاطعة إسرائيل التابع لجامعة الدول العربية في عام 1951م والذي يحرم التعامل الاقتصادي مع الدول العبرية وكذلك مع الشركات التي تقوم بعمليات مالية أو تجارية مع هذا البلد والتي أدرجت أسماؤها على القائمة السوداء ، إلا أن الغت الكويت المقاطعة "غير المباشرة" مع إسرائيل قامت برفع الحظر عن الشركات التي تتعامل مع إسرائيل وكانت موضوعه سابقاً على القائمة السوداء.

وأبقت على المقاطعة المباشرة لإسرائيل ويرجع السبب في ذلك إلى المصالح الوطنية ، وقد صرح وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح حول رفع الحظر عن المقاطعة غير المباشرة مع الشركات التي تتعامل مع إسرائيل "أن الكويت ودول عربية أخرى

الغت المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل نتيجة اعتبارات متصلة بالمصالح الوطنية" وأضاف موضحاً ما يعنيه بالمقاطعة غير المباشرة وهي (أن بعض عربات الجيب قوطعت في الماضي ولكن تم استيرادها في وقت لاحق لأنها تخدم المصلحة الوطنية إلا أن الكويت مازالت تطبق المقاطعة الاقتصادية المباشرة التي فرضتها الجامعة العربية منذ 4 عقود على إسرائيل ولن تتخلى عن المقاطعة المباشرة لإسرائيل ، ولهذا تُعد الدائرة العربية من الدوائر التي تقوم عليها السياسة الخارجية الكويتية في التزاماتها بميثاق الجامعة العربية أو بقراراتها وتحركاتها السياسية في الخارج. (مركز الوطن للمعلومات والدراسات ، 1993)

-العامل الدولي.

انطلقت السياسة الخارجية الكويتية في هذه الدوائر من هدف أساسي وهو دعم العلاقات مع القوى الدولية الكبرى وتعميق التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي مع الدول الغربية بصفة عامة ، ومما يلفت النظر أن علاقات الكويت على هذا المستوى استمرت وحتى قبل الاستقلال بالتوازن والتزامن مع خط عدم الانحياز والتعامل مع الدول والشعوب الأخرى بما يخدم المصالح المشتركة دون التفريط بحق أحد الطرفين أو الإساءة لطرف ثالث ، ولقد اتسمت سياسة الكويت الخارجية حتى عام 1990 م بالمحافظة على سياسة الحياد الإيجابي والتوازن بين القوتين الشرقية والغربية. (المرزوق ، 2003 : 47)

وترفض الكويت في سياستها الخارجية أي تدخل أو تواجد أجنبي في منطقة الخليج سواء كان هذا التدخل عسكرياً أو أي من نوع آخر قبل الاحتلال العراقي لدولة الكويت من منطلق أن دول المنطقة قادرة على حماية نفسها وأمنها واستقرارها ، وتؤكد الكويت رفضها إقامة الأحلاف العسكرية في المنطقة أو أي تكتل سياسي، وتعتمد على سياسة متوازنة بين التكتلات الأجنبية والتي تنطلق من مبدأ عدم الانحياز لأي معسكر ، ويضيف ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الكويتي الشيخ سعد العبد الله الصباح (ولا شك في أن الدول الكبرى لها مصالح وهي تتشد الفرقة والأذى لمنطقتها وأن نوعاً من التنسيق الجيد بين دول المنطقة شعوباً وحكومات سيبعد عنها مخاطر هذه الدول ، وأن التنسيق بين هذه الدول أصبح ضرورياً وروح المسؤولية تدفع بالكثيرين إلى إشباع جو التنسيق هذا وأن إحساس هذه الدول بالخطر يتلاشى في حالة توافر تفاهم مشترك بينها لردع التهديدات والمخاطر الخارجية وأكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد الصباح (أن الكويت لا تؤمن بأي تحزبات أو تكتلات في المنطقة ولا تؤديها بأي شكل من الأشكال لأن الأحلاف تعود بالضرر على المنطقة ولا تنسجم مع سياسة الكويت غير المنحازة والمعلنة). (العنزي ، 1996 : 241)

وكانت دول مجلس التعاون الخليجي تعرب عن معارضتها الدائمة لمحاولات الدول الكبرى التدخل في شئون المنطقة ورفضها للتواجد الأجنبي بها ، ولقد أدى الاحتلال العراقي لدولة الكويت إلى تغيير المفاهيم السياسية الخارجية الكويتية ودول المنطقة في الخليج العربي، وأصبح الوجود العسكري والأجنبي في المنطقة ضرورياً نتيجة السياسات غير العقلانية والسلوكيات العدائية لكل من العراق وإيران سواء التهديدات بالعدوان أو الاحتلال العراقي لدولة الكويت ، وأكد الاحتلال العراقي لدولة الكويت والعمل على تحرير دولة الكويت عن طريق العمل الدبلوماسي والعسكري تحدياً كبيراً لدى دول مجلس التعاون الخليجي وتؤكد على أن المظلة الدولية عامل لأي استقرار في المنطقة . (المرزوق ، 2003 : 48)

وقد أثبت الاحتلال العراقي لدولة الكويت عدم جدوى قوات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي والتي أنشأت عن عام 1983م كذلك الترتيبات الأمنية الجماعية للدول العربية بحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك في منع وقوع الاحتلال العراقي للدول العربية بحسب معاهدة الدفاع العربي المشترك ، ولذلك اعتمدت الكويت بعد عملية التحرير على جوانب عدة لوضع ترتيبات أمنية لحماية نفسها وخاصة من الخطر العراقي الذي بدأ يهدد الكويت قبل الاستقلال وبعده حتى وقت هذه الدراسة ، كما اتجهت الكويت إلى وضع ترتيبات أمنية جديدة بجانب الترتيبات بين دول مجلس التعاون الخليجي أو دول إعلان دمشق وخاصة في ظل النظام الدولي الجديد ، وهي المظلة الدولية واللجوء إلى القوى العظمى لحماية نفسها ، وهنا نلاحظ تغييراً كبيراً في سياسة الكويت الخارجية قبل وقوع الاحتلال العراقي على دولة الكويت عام 1990م عندما كانت تعارض الوجود الأجنبي ولكن بعد وقوع الاحتلال اتجهت الكويت إلى ضرورة التواجد الأجنبي في الخليج للوصول إلى حالة الاستقرار وأمن دولة الكويت خاصة في ظل النظام الحالي الحاكم في العراق ، ولهذا وقعت الكويت خمس اتفاقيات أمنية دفاعية مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، فقد وقعت الكويت والولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 1991م اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين مدتها عشر سنوات وتجدد بعد ذلك سنوياً ، وقبل إلغاء هذه الاتفاقية يعطي إخطار قبلها لمدة سنة في حالة عدم الرغبة في التجديد من أي الطرفين ، وبموجب هذه الاتفاقية يقوم البلدان بإجراء تدريبات للقوات المسلحة الكويتية وإجراء مناورات مشتركة وكما تم الاتفاق على مشتريات دفاعية وعلى تمرکز معدات عسكرية مسبقاً في الكويت للاستفادة منها في أوقات الطوارئ وتوفير غطاء أمني للكويت ولضمان عدم تعرضها للغزو.(الطيّار ، 1999 : 97)

وقد وقعت اتفاقية أو مذكرة للتفاهم الأمني حول التعاون الدفاعي مع بريطانيا في 11 فبراير 1992م وتشمل التعاون الدفاعي وشراء الكويت لمعدات عسكرية بريطانية ومناورات مشتركة وتدريب ، وفي 22 سبتمبر 1992م وقع وزير الدفاع الكويتي والبريطاني اتفاقية

مكملة لاتفاقية فبراير كما تم التوقيع على مذكرة حول المشتريات الدفاعية ، ووقعت الكويت اتفاقية ثالثة مع فرنسا في أكتوبر 1993م بين وزير الدفاع الكويتي والفرنسي على اتفاقية للتعاون العسكري وتنظيم بروتوكول لشراء الأسلحة والمعدات للجيش الكويتي ، ووقعت اتفاقية الكويت مع روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقاً) بين وزير الدفاع الكويتي والروسي في 29 نوفمبر 1993م ومدتها عشر سنوات وبموجب هذه الاتفاقية تجري مناورات مشتركة بين البلدين وتشمل شراء الكويت معدات عسكرية من روسيا. (زهرا ، 1995 : 54).

وقعت الكويت اتفاقية دفاعية كذلك مع الصين في عام 1995م، وهذه الاتفاقيات لا تشير إلى بقاء قوات بريطانية أو فرنسية أو روسية أو أجنبية في الأراضي الكويتية ولكن يقتصر وجودها على إجراء دورات تدريبية ومناورات مشتركة لدعم القدرات الدفاعية للقوات الكويتية وهذه الاتفاقيات الأمنية تستطيع أن تمنع أي مغامرة جديدة ضد الكويت للسنوات القادمة ولكن مع تبدل المصالح والمعطيات والأوضاع ومصادر الخطر في المنطقة يمكن إبداء الرغبة في عدم تجديد هذه الاتفاقيات ويصعب من ذلك في ظل الظروف الحالية.(العنزي ، 1996 : 263)

لكن باعتقادي الشخصي ستظل هذه الاتفاقيات لمدة طويلة وهي التي وقعت من قبل الدول الكبرى سواء مع الكويت أو البحرين (المملكة المتحدة – البحرين في سبتمبر 1991م) أو دولة الإمارات المتحدة (فرنسا – دولة الإمارات المتحدة سبتمبر 1991م) أو قطر (الولايات المتحدة – قطر في يوليو 1992م) أو مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع اتفاقية قديمة للتدريب العسكري عمرها 20 سنة كأساس قانوني للتعاون العسكري بين البلدين بدلاً من أي مذكرات تفاهم بين البلدين بسبب معارضة السعودية أن تبدو محمية أمريكية ، هذه الاتفاقيات ستظل عاملاً مشجعاً من قبل الدول الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي لتجديدها ، ويعود السبب في ذلك إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمنطقة الخليج خاصة في ظل وجود النفط الخليجي والذي يُعد أهم عامل للطاقة لدول العالم والدول الصناعية خاصة في السنوات المقبلة وسوف تزداد أهمية منطقة الخليج ويعود السبب في ذلك إلى عدة مؤشرات منها : (غنيمي ، 2001 : 27)

1- إن بعض الدول الصناعية الكبرى المنتجة للنفط مهددة بنضوب مخزونها النفطي خلال 7 سنوات ونصف ابتداء من عام 1999م إلى عام 2005 تقريباً فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر مستهلك للنفط في العالم (17.4 مليون / يوم) تنتج منها 8.01 مليون برميل (عام 1998م) نتبين أن العمر الافتراضي لمخزونها النفطي في ظل الانتاج الحالي يقدر 7.2 سنة فقط ، وكندا (7.6 سنة) والمملكة المتحدة (5.4 سنة) ويعني هذا أن هذه الدول الثلاث سوف تعتمد تماماً على الحصول على كل احتياجاتها من النفط من الخارج مع مطلع

عام 2005م أي أن السوق النفطية سيكون بحاجة إلى ضخ المزيد من النفط ابتداء من عام 2005م ، بما يعادل على الأقل إنتاج هذه الدول الثلاث الذي يبلغ حوالي 12.6 مليون برميل نפט / يوم لإحداث التوازن المطلوب بين الإنتاج والاستهلاك في سوق النفط العالمي.

2- هناك مجموعة من الدول النفطية المهمة سوف ينضب مخزونها النفطي خلال الربع الأول من القرن الحالي ومنها : كومنولث الدول المستقلة حيث يقدر العمر الافتراضي لمخزونها النفطي بنحو 22.3 سنة فقط ، الصين (20.5 سنة) ، قطر (20 سنة) عمان (23.5 سنة) ، إندونيسيا (10.4 سنوات) ، النرويج (9.4 سنوات) ، ومصر (9.8 سنة) ويعني هذا أن الدول المنجدة للنفط أو المصدرة له سوف تتضمن بدورها إلى ركب الدول المستوردة باحتياجاتها النفطية.

3- تطوير مصادر الطاقة البديلة وتنميتها ممثلة في الطاقة الشمسية والثرورية والحرارية الأرضية والهيدروجينية يسير بمعدلات بطيئة جداً ، ومن ثم لن تكون هذه الطاقة البديلة قادرة في المستقبل المنظور على منافسة مصادر الوقود الأحفوري وفي مقدمتها النفط والغاز الطبيعي.

وهذا يمثل بدوره ضغطاً متزايداً على الدول النفطية ذات الاحتياطي الكبير ممثلة في دول الخليج العربي "المملكة العربية السعودية – العراق – الإمارات – الكويت – إيران" حيث تبلغ في المجموعة الدول الخليجية نحو 660 مليار برميل أو ما يعادل ثلثي الاحتياطات العالمية (عبدالله ، 1998: 102) .

واحتياطي الغرب من النفط يقدر حوالي 55 مليار برميل وفقاً لمستويات الاستهلاك الحالية فإن هذه الكمية من النفط ستكفي حاجته لمدة خمس سنوات فقط ، وحالياً تستورد أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية حوالي 20 مليون برميل يومياً من النفط ، وصحيح أيضاً أن هناك مناطق أخرى في العالم تبدو أكثر استعداداً لمساعدة الغرب وإرضائه وتتمتع بوجود احتياطات نفطية كافية ومرضية إذ يبلغ احتياطي أمريكا اللاتينية من النفط حوالي 138 مليار برميل ، في حين يبلغ احتياطي أوروبا الشرقية بما في ذلك روسيا نحو 60 مليار برميل ، أما أفريقيا فبيلغ احتياطاتها حوالي 76 مليار برميل غير أن كل الأقطار في هذه المناطق تمر بفترة نمو اقتصادي قد يزيد من الاستهلاك المحلي مما يؤدي إلى أن تقلل من صادرات النفط وبالتالي سيظل النفط الخليجي والذي يشكل ما بين 64 – 84% من احتياطي النفط بالعالم مصدراً مهماً للطاقة في الدول الغربية وغيرها لوصول إمدادات النفط لها والتي يشكل النفط 41% من طاقة الاستهلاك في العالم عام 2000م (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000 ، 61)، ويخص دول مجلس التعاون الخليجي 45.3% من مجموع الاحتياطي العالمي ، وتمثل 70% من مجموع احتياطي منطقة الخليج. (مرسي ، 2002 : 181)

ملخص الفصل الثالث

من خلال ما سبق عرضه تزعم الباحثة ان ما انتهجته دولة الكويت من سياسات تهدف الى تقوية العلاقات العربية سواء من خلال دعمها ماديا أو معنويا للدول العربية المختلفة ومواقفها الحاسمة لها المردود الواضح الاثر في العلاقات القوية والتضامن بين دولة الكويت ومختلف دول العالم العربى كما سياسة الحياد الدولى هى ايضا مما يحسب للكويت ويكسبها الاحترام الذى تحظى به على الصعيد الدولى .

وأن السياسة الخارجية الكويتية قد حققت الكثير من أهدافها التى تتماشى مع السياسة العامة للدولة من الناحية الاقتصادية ، والدينية، والتى باتت واضحة من خلال ما تقدمه الدولة من مساعدات وما تم انشاؤه من مؤسسات تخدم هذه الاهداف مما اكسب الدولة الكويتية المزيد من الاحترام بين دول العالم ونستطيع ان نرى أن الدوائر التى يتم تحقيق اهداف السياسة الخارجية الكويتية من خلالها سواء منطقة الخليج العربى أو على مستوى الشرق الاوسط فهى نابعة من رغبة الكويت فى توطيد علاقاتها العربية ودعم الدول العربية والاسلامية ، وعلى الصعيد الدولى نرى ان سياسة الكويت الخارجية هى سياسة تتسم بالمرونة والتجدد واحترام كافة الاطراف نظرا لتاثيرها بعوامل واحداث خارجية سواء على المستوى الاقليمى او الدولى مع الاحتفاظ فى نفس الوقت بهوية الدولة .

وان المراحل المختلفة التى مرت بها السياسة الخارجية الكويتية يمكن اعتبارها ردود أفعال متسلسلة للاحداث المختلفة التى مرت بها الدولة على الرغم من الرغبة الدائمة للانفتاح الذى تتعدد اسبابه سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية، أيضا ما تعرضت له الكويت من تهديدات خاصة من الجانب العراقى، واليرانى ، ولكن هناك الكثير من التغيرات التى حدثت بعد تحرير الكويت تلك التغيرات يمكن القول انها العامل الاساسى فى رسم ملامح سياسة الكويت الخارجية منذ ذلك الوقت خاصة على المستوى الاقليمى وكان على الدولة تخطى تلك المرحلة وما تركته من آثار فى نفوس الشعب وأيضا صناع القرار او الحكام ، وكذلك ان تتسم السياسة الخارجية بالمزيد من الثبات وتدعيم العلاقات العربية ربما يخدم المصلحة الوطنية .

وتوضح الباحثة ان العوامل الثلاثة (الخليجى ،العربى ،الدولى) مجتمعه معا هى التى شكلت السياسة الخارجيه الكويتية ولا يمكن اعتبار احدها يزيد اهمية عن الاخر فالكويت فى النهاية دولة عربية مستقلة وتتأثر بما يحدث حولها من مجريات و يتحتم عليها ان تشترك وتتفاعل مع غيرها لخدمة مصالحها الوطنية وخدمة القضايا العربية المختلفة يدفعها فى ذلك شعورها بالمسؤولية الاخلاقية والدينية تجاه العالم العربى والاسلامى.

الفصل الرابع

نماذج من وساطة الكويت الخارجية

ان دور الدولة الوسيطة تقدم وساطتها بإرادتها دون ان تكون مرغمة على ذلك وفي المقابل يكون للدول المتنازعة حرية في قبول او رفض الوساطة ، ومن هنا نجد ان دولة الكويت لعبت دور الوسيط في كثير من الاوقات دون ان تطلب منها اي من الدول المتنازعه وكذلك نجد ان هذه الدول تقبل وساطه الكويت ، ومن خلال هذه الفصل سوف نتعرف على بعض نماذج الوساطات التي قامت دولة الكويت على المستوي الخليجي ، وكذلك على مستوي الدول العربية .

وقامت الباحثة بتقسم هذا الفصل الى خمس فصول وهي كالتالي :-

المبحث الأول : دور الوسيط للكويت

المبحث الثاني : الحرب الاهلية في اليمن

المبحث الثالث : الازمة اللبنانية

المبحث الرابع : القضية الفلسطينية

المبحث الخامس : حرب العراق وإيران

المبحث الأول

دور الوسيط للكويت

منح الأسلوب المنظم للقدرات المالية الكويتية القوة والنفوذ والمصداقية لتعلب دور الوساطة في النزاعات الإقليمية بهدف تقليل التوترات بين دول العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط، هذا الدور بحد ذاته يزيد من مصداقية الكويت كدولة "مركزية" في السياسات العربية. وفي حقيقة الأمر أصبح دور الوساطة أهم الخصائص الرئيسية للسياسة الخارجية الكويتية . فدور الكويت يكون إما استجابة لدعوات من الخارج أو بأخذ المبادرة بنفسها . ووصف هذا الدور بأن العديد يتوقع من الكويت أن يكون لها دور توسطي في العديد من مشاكل المنطقة ونزاعاتها، وتعرف الكويت أن السلام والتعاون فيما بين دول وشعوب العالم هو ليس معنى من معاني الخير المتأصلة في شعبها العربي المسلم فقط وإنما هو حاجة برامجتيكية ملحة ولأسباب جيوبولوتيكية واضحة. (الراشد، 1984: 5)

وكان أول اختيار للوساطة الكويتية قد أخذ مجراه في منتصف الستينات عندما نظمت لقاء بين الأحزاب المتنافسة للجمهوريين والملكيين في اليمن مع كل من الدولتين المتخاصمتين (مصر والسعودية). وعلى الرغم أن نتيجة اللقاء لم تكن حاسمة ، فقد زار ولي العهد الكويتي ورئيس الوزراء الشيخ صباح السالم الرياض في يونيو حزيران 1965 وأجرى محادثات مع الملك فيصل للوصول إلى وسائل لحل مشكلة اليمن . وبدأت في أغسطس آب 1966 اجتماعات في الكويت بين ممثلين عن مصر والسعودية والأحزاب السياسية اليمنية ، وقدمت الكويت اقتراحاً ووافق عليه من قبل الأطراف المعنية لكنه لم ينفذ أبداً لتشكيل حكومة انتقالية من جمهوريين وملكيين مع وجود أغلبية جمهورية ووجود قوات مصرية والتي انسحبت فيما بعد ، وحلت مكانها قوات عربية مشتركة. (اسيري ، 1993 : 128)

وفي عام 1968 تدخلت الكويت وهيئة المناخ الملائم لحل مشكلة مطالبة إيران بالبحرين ، ونظمت العديد من اللقاءات بين مندوبي كل من حكومتي طهران والبحرين في مقر ممثلها في جنيف ، قبل اتفاق الطرفين لعرض القضية على الأمم المتحدة . حيث تمت هناك مساع حميدة للوساطة ، وحاولت الكويت أيضاً وبشكل غير ناجح التوسط في مشكلة شط العرب بين إيران والعراق عام 1969 . وصرح رئيس الوزراء الكويتي أن الأمير يحاول استغلال جهوده لحل النزاع وزار ممثلون كويتيون كلاً من بغداد وطهران برسائل من الأمير لزعماء كلتا الدولتين.

في بداية السبعينات حاولت الكويت أن تحل النزاع القائم بين باكستان الشرقية والغربية ، وقاد وزير خارجيتها / صباح الأحمد ، وفد المساعي الحميدة من منظمة المؤتمر الإسلامي

إلى دكا وإسلام آباد ، وتمكن الوفد في النهاية من تقليل التوتر بين بنغلاديش وباكستان في تطبيع العلاقات بين كل منهما . (اسيري ، 2000 : 114)

وحاولت الكويت التوسط بين اليمن الشمالي واليمن الجنوبي في سبتمبر 1972 ، بعد مناوشات على الحدود المشتركة. لكن جهود الكويت وحدها لم تكن مثمرة ، بيد أنها استطاعت من خلال عضويتها في لجنة كونتها الأمم المتحدة ، زيارة الدولتين في أكتوبر 1972 ، والمساهمة في إنهاء الخلاف بين شطري اليمن . (بشارة ، 1976 : 235)

وشاركت الكويت في الجهود العربية الموحدة لإنهاء الحرب الأهلية بين الفلسطينيين والأردنيين في سبتمبر 1970 ، وانطلقت من الكويت جهود حقن الدماء الفلسطينية والعربية في أحداث ايلول 1970 وتمت حماية قيادة الثورة الفلسطينية ، ولعب وزير الداخلية والدفاع آنذاك سعد العبدالله دوراً مهماً في جهود لجنة الجامعة العربية لإيجاد حل وسط بين الطرفين المتحاربين ، ومما لا شك فيه أن جهود الكويت هذه زادت من قوتها وسمعتها لدى الفلسطينيين والعرب جميعاً داخلياً وخارجياً. (الدعيج ، 2010 : 27)

وتعتبر الأزمة العمانية- اليمنية من أنجح محاولات الكويت الجماعية مع دول مجلس التعاون الخليجي لحل الأزمات الإقليمية فبعد العديد من اللقاءات وافق وزراء خارجية كل من عدن ومسقط في اجتماع في أكتوبر 1984 في الكويت بحضور وزراء خارجية الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ، مبدئياً على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين واحترام سيادة وسلامة أراضي كل الطرفين وإنهاء الحرب الدعائية والإعلامية ، وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما . ووصف وكيل وزارة الخارجية السابق ، راشد الراشد الاتفاق الجديد بأنه "بيني علاقة ثقة كبيرة ويحد من تدخل الدول الكبرى ..". (الشاهين ، 1984 : 4)

وكان لدولة الكويت الدور الفعال في الخلاقات والأزمات السياسية العربية وبرز هذا الدور اثناء الحرب الأهلية اللبنانية منذ اندلاعها في 13/4/1975 إلى انتهائها عام 1990 من خلال الدعوة الى عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب للبحث في أوضاع لبنان ، كما دعا الشيخ صباح الأحمد عندما كان وزيراً للخارجية في منتصف الثمانينات القيادات اللبنانية الى دولة الكويت لعقد مؤتمر للبحث في إنهاء الحرب الاهلية اللبنانية ، واجتمعت القيادات اللبنانية السياسية والدينية المختلفة في تونس والكويت في بداية 1989 ، للعمل نحو حل مرض للمشكلة اللبنانية الشائكة . (الدعيج ، 2010 : 34)

وتعظيماً لدور واهتمامات الكويت الإسلامية ، حاولت التوسط بين تركيا وبلغاريا لحل مشكلة الأقلية الإسلامية التركية في بلغاريا وعقدت اجتماعات بين وزيري خارجية الدولتين في الكويت في نهاية 1989 ، وقامت حكومة بلغاريا في المدة 1946 - 1984 ، بعدة إجراءات تعسفية ضد الأقلية التركية المسلمة على أراضيها، وبالذات فيما يخص ثقافتهم

وشعائهم الإسلامية، وفي نهاية سنة 1984 قامت القوات البلغارية بحملة عسكرية في المناطق التي تسكنها أكثرية مسلمة، لذا بدأت تركيا تتحرك إقليمياً ودولياً لدفع بلغاريا على التراجع، فاستجابت دول عدة من بينها دول الخليج (مثل الكويت)، فطالبت بلغاريا في أيار/مايو 1986 ، بتسوية مرضية، وفي قمة المؤتمر الإسلامي التي عقدت في الكويت عام 1987، تم تشكيل لجنة لمتابعة الموضوع . (القلاف ، و جلود ، 2006 : 15)

ويذكر أن نجاح الكويت في دور الوساطة ، حسب كلمات وكيل وزارة الخارجية ، سليمان ماجد الشاهين ، ينطلق من "مصادقية سلوك الكويت وميول السياسة الخارجية الكويتية غير القابلة للمساومة والنموذج الثابت للسياسات الكويتية والقوة المالية للكويت" ، ولقد لعبت قدرات الكويت المالية ، سواء منها القروض أو المساعدات أو الاستثمارات من خلال مؤسسات عامة أو قنوات خاصة دوراً مدعماً ودافعاً لنفوذ ومدخلات السياسة الخارجية وجعل دور الكويت في الوساطة أكثر تحملاً وقبولاً.(الشاهين ، 1984 : 10)

وتعتبر شخصية الشيخ صباح الأحمد جزءاً رئيسياً وعضوياً في نجاح السياسة الكويتية الخارجية ، ولكن في الوقت نفسه فإن شخصانية السياسية قد تجعل مواقف الدولة في علاقاتها الخارجية عرضة لمزاج والذوق والرغبات الشخصية للمسئول وربما تقود لتعقيدات مع دول أخرى وأرباك سياسي وغالباً ما يؤدي إلى الجمود البيروقراطي . وأن مركزية وسرية قرارات السياسة الخارجية قد تجعلها قابلة للخطأ والقرارات الجماعية أكثر صواباً من الناحية الموضوعية والعقلانية. (اسير ، 1993: 130)

ولعبت الكويت دوراً كبيراً في توحيد الدول العربية والخليجية وتماسكها وحل الخلافات فيما بينها ، لعبت الكويت والسعودية دوراً في إنشاء دولة الامارات العربية المتحدة ممثلة بوزير الخارجية انذاك الشيخ صباح الاحمد دوراً رائداً في سبيل إنشاء إتحاد يضم الامارات التسع (الإمارات العربية المتحدة + البحرين وقطر) ورغم الجهود التي بذلتها الكويت الا ان الخلافات التي نشبت بسبب عاصمة للإتحاد وتوزيع الوزارات وغيرها من الأمور ، الى جانب إعلان البحرين استقلالها عام 1971 وتبعتها قطر عام 1972 ، أصبح الإتحاد يضم سبع إمارات بدلاً من تسع ، وهي الإمارات التي شكلت دولة الإمارات العربية المتحدة . (الشاهين، 2004 : 8)

لم تكن لدى الكويت أي رغبة في الانضمام الى الإتحاد ، نظراً لمكانها، وبعدها الجغرافي ، وخلال الفترة ما بين 22 و 27 يونيو 1968 قام الشيخ صباح الاحمد الصباح وزير الخارجية انذاك بزيارات لكل من قطر والبحرين وأبو ظبي ودبي كما قابل الشيخ صباح الاحمد الحكام الخمسة للإمارات الشمالية وإقترح الشيخ صباح على إقامة محكمة إتحادية ومجلس إتحادي لمساعدة المجلس الأعلى ، وكذلك انتخاب أول رئيس للإتحاد ، كما أكد وزير

الخارجية على ضرورة الاتفاق على اسس محدودة ، ونتيجة للمقترحات الكويتية انعقد المجلس الأعلى في ابو ظبي يومي 6-7 يوليو 1968 واستطاع هذا الاجتماع ان يؤسس مجلس إتحاد مؤقت يتكون من تسعة أعضاء يمثل كل منهم إحدى الإمارات ، كما عين الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني رئيسا للمجلس الاتحادي الإقليمي كما اتخذ قرار بتعيين رئيس للمجلس الأعلى بالتناوب. (الرومي ، 2010 : 7)

ان الدور المتميز ، والجهود الدؤوبة المخصصة التي تقوم بها دولة الكويت بحكمتها المعهودة بالتعاون مع الدول العربية ، والتي تلقى تقديراً كبيراً وترحيباً بين الاطراف المتنازعة وتكون نتيجتها النجاح في حل وتسوية كافة الخلافات ، ومن مثل هذه الوساطات التي تدخلت فيها دولة الكويت على المستوي الخليجي ما يلي :-

1- وساطة الكويت بين الامارات وعمان

قام امير دولة الكويت في المصالحة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ، حيث قام امير الكويت بزيارة الى كل من دولة الامارات العربية المتحدة الشقيقة التقى خلالها بالشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة ، والشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، ثم أعقبها بزيارة الى سلطنة عمان التقى خلالها بالسلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

وانتهت هذه اللقاءات الأخوية باستقبال السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الشقيقة بمسقط وبحضور الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لكل من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء حاكم دبي والفريق الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة . و قد تميز اللقاء بجو ودي سادته روح الأخوة الصادقة والحرص المشترك على مصلحة البلدين الشقيقين واتخاذ كل ما من شأنه تنقية الأجواء بين البلدين الشقيقين وازالة معوقات التي قد تعترضها كما جرى خلال اللقاء استعراض للأوضاع الخليجية في اطار الجهد المشترك لدول مجلس التعاون لتعزيز التعاون فيما بينهم وبما يعزز المسيرة المباركة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد تكلفت مساعي الامير الخيرة بالنجاح الأمر الذي عكس المكانة الطيبة التي يتمتع بها لدى اشقائه قادة دول مجلس التعاون الخليجي ، و جسد روح المسؤولية والحكمة والنظرة البعيدة. (موقع الديوان الاميري - دولة الكويت "http://www.da.gov.kw/ara/hhamir/initiatives.php" 22-10-2012)

2- أزمة الجزر الثلاث بين دولة الامارات العربية المتحدة وإيران

كانت دولة الكويت السباقة في اتخاذ خطوة في إطار المساعي الحميدة لتسوية الأزمة بين ايران والامارات العربية المتحدة حول حرية الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات طنّب الكبرى وطنّب الصغري وجزيرة أبو موسى ، ففي عام 1993/8/21 توجه الى طهران رئيس مجلس الامة الكويتي آنذاك احمد عبدالعزيز السعدون ، حيث اكد للمسؤولين الايرانيين على نقطتين اساسيتين هما :-

- أن الكويت هي الأفضل بعلاقتها مع ايران من بين دول مجلس التعاون الخليجي ، ولم تأت مساعيها الحميدة إلا انطلاقاً من تلك النقطة .
- رغبة الكويت في الحفاظ على علاقاتها مع ايران من جهة ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة اخري ، لذا سعت لحل مسألة الجزر الثلاث بطريقة لا تؤدي الى ظهور توتر بين ايران ودول مجلس التعاون الخليجي .

وعلى الرغم من ان الكويت عضوا في مجلس التعاون الخليجي ، تدافع عن المجلس وعن الامارات العربية المتحدة ، إلا انها في الوقت ذاته الدولة العضو الوحيدة التي تقدمت باقتراح المباحثات المباشرة بين البلدين ، ثم التحكيم كخطوة لإزالة الخلاف وقد التزمت الكويت نفس الموقف خلال الاجتماع العام للأمم المتحدة الذي ناقش الخلاف بين ايران والامارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث . (الدعيج ، 2010 : 28)

ولا شك ان الموقف الكويتي منسجم ومكمل ومساند للموقف الخليجي خاصة الإماراتي من حيث الحق الإماراتي والعربي لهذه الجزر ، ولذلك كانت الكويت تؤكد مرارا سواؤً بشكل وطني او من خلال مؤتمرات القمة الخليجية على أحقية الإمارات لهذه الجزر وعلى أهمية ممارسة المزيد من الضغوط الخليجية والعربية والدولية على إيران لحل هذه القضية بالطرق السلمية ، إما من خلال جهود الوساطة والمفاوضات الثنائية بينها وبين الامارات او من خلال إحالة القضية الى محكمة العدل الدولية لاتخاذ القرار الذي يلبي مصلحة الطرفين وبموافقتهما . (العازمي ، 2007 : 166)

3- وساطة كويتية - بحرينية بين السعودية وقطر

كشفت مصادر صحافية عن وساطة كويتية وبحرينية بين قطر والسعودية لاحتواء الخلاف بين البلدين قبل القمة الخليجية في الكويت 2004. وقالت صحيفة «الرأي العام» الكويتية إن وزير الخارجية الكويتي الشيخ محمد صباح السالم الصباح آنذاك أجرى محادثات في الدوحة خلال اليومين الماضيين تصب في هذا الاتجاه، مشيرة إلى أن الجهود الكويتية لطي

صفحة الخلاف بين قطر والسعودية تأتي استكمالاً لجهود على امتداد عام كامل متقاطعة مع جهود بحرينية (صحيفة الوسط البحرينية - العدد 441 - الجمعة 21 نوفمبر 2003 م)

4- وساطة الكويت لإنهاء الاضطرابات في البحرين

وفي خوض الاحداث التي مرت على مملكة البحرين الشقيقة (2011) من مظاهرات واحداث اطلقت الكويت وساطة شعبية لتقريب وجهات النظر بين حكومة البحرين والمعارضة البحرينية بغية التوصل الى حلول لإنهاء حالة التوتر والاضطرابات في البحرين، وان الوفد الكويتي الذي ضم مستشار الأمير محمد ابو الحسن والشيخ حسين المعتوق وعبدالهادي الصالح نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة الكويتية، قد التقى وبتكليف من أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد، الحكومة البحرينية والاقطاب الرئيسية في المعارضة الشيعية بالبحرين في مسعى خير لتقريب الآراء ووجهات النظر في الازمة التي تواجهها البحرين. (جريدة الوطن ،

<http://alwatan.kuwait.tt/ArticleDetails.aspx?id=91636> ، 2011/2/22

المبحث الثاني

الحرب الاهلية في اليمن

تتمثل العلاقة بين الكويت واليمن في التعاون المبكر الذي بدأ بعد استقلال دولة الكويت ، والذي تزامن تقريبا مع قيام ثورة 1962/9/26 في شمال اليمن وبعدها ثورة 1963/10/14 في الشطر الجنوبي منه ، وقد اثمر ذلك عن علاقات ودية ومتميزة بين البلدين اتسمت بنوع من التقارب والتعاون خاصة في مجالات التنمية الاقتصادية . (الدعيج ، 2010 : 35)

وكان للشيخ صباح الاحمد دوره الايجابي في تخفيف حدة الصراع بين الملكيين والجمهوريين خلال احتدام الحرب الاهلية في اليمن الشمالية . وترجع خلفيات تلك الحرب الى الانقلاب العسكري الذي قاده عبدالله السلال وأدى الى الاطاحة بالإمام البدر في 26 سبتمبر 1962م . غير ان الامام تمكن من الفرار الى جدة ونجح في اقامة حكومة في المنفى في الوقت الذي اعلن فيه قادة الانقلاب انتهاء نظام الامامة وإقامة الجمهورية ، وكان قد احتدم الصراع بين الملكيين والجمهوريين ، واستمر هذا الصراع الذي اتخذ طابعا مسلحا طيلة السنوات الخمس الممتدة من عام 1962 الى 1967م . وفي خلال تلك السنوات بذل الشيخ صباح الاحمد جهوده للتخفيف من حدة ذلك الصراع ، حيث شارك في بعثة الوساطة الكويتية التي رأسها الشيخ صباح السالم أمير الكويت انذاك التي قامت بزيارة الرياض في عام 1965م ، وكان من نتيجتها توقيع اتفاقية جدة بين مصر والمملكة العربية السعودية والتي نصت على وقف اطلاق النيران وانسحاب القوات المصرية من اليمن ووقف المساعدات السعودية للملكيين ، وإجراء استفتاء يقرر فيه الشعب اليمني نظام الحكم الذي يرغب فيه . (بوير ، 2009 : 148)

غير انه على اثر عودة الموقف الى التوتر بين الملكيين والجمهوريين ، دعت الكويت في أغسطس 1966م الى اجتماع حضره ممثلون عن مصر والمملكة العربية السعودية ، قدمت فيه اقتراحا للسلام بين الفريقين المتناحرين يقوم على أساس قيام حكومة انتقالية تتألف من العناصر الملكية والجمهورية ، وان تحل قوات عربية مشتركة محل القوات المصرية للإشراف على عملية الاستفتاء . غير ان الرئيس عبد الله صالح أعلن رفضه احلال قوات عربية بدلا من القوات المصرية ومن ثم عاد الموقف للتدهور من جديد . (أوبلانس ، 1976 : 220)

وفيما يتعلق بالخلاف بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية ، فقد سعى مجلس التعاون للمساعدة في تنقية الاجواء بين هذين البلدين العربيين كجزء من مساعيه لتنقية الاجواء العربية . وقد كانت الامارات العربية والكويت تتوسطان قبل قيام المجلس لتسوية النزاع القائم

حول الحدود وغيرها وتصفية الخلافات الناتجة عنه . اما بعد قيام المجلس فقد أصبحت هذه الوساطة بتكليف من المجلس بوصفها ممثلين له . وقد جاء في بيان الدورة الثالثة للمجلس الاعلى التى جرت فى المنامة فى نوفمبر 1982 بأن المجلس قد أطلع على نتائج المساعى الحميدة التى قامت بها كل من دولتى الكويت والإمارات العربية المتحدة لإنهاء الخلافات بين سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حول الحدود وغيرها ، وأشاد بالجهود الايجابية التى بذلتها الكويت والامارات فى ازالة كل مسببات الخلاف والتباعد بين البلدين والشعبين ، وأن نجاح هذه المساعى الخيرة لدليل عملى على الدور البناء الذى يقوم به المجلس فى احلال السلام فى المنطقة وقيام علاقات الاخوة وحسن الجوار بين دولها ، ومن الجدير بالذكر أن وساطة الكويت والإمارات وفق الاسلوب المذكور أعلاه قد أسفرت عن ابرام اتفاقية للحدود والمصالحة بين عدن وعمان فى أكتوبر 1982 ، وجرى مفاوضات بين الجانبين برعاية البلدين المذكورين لتنفيذ الاتفاق . (بوير ، 2009 : 149)

وقد عقد وزير الداخلية بدول المجلس اجتماعا استثنائيا بمسقط فى سلطنة عمان يوم الاحد 15 فبراير 1987 ، وأقر الوزراء الاستراتيجية الامنية لدول المجلس ، أوصوا برفعها الى المجلس الاعلى للمصادقة عليها فى دور انعقاده الثامن بالمملكة العربية السعودية ، لقد كان من الاهتمامات الاساسية التى ارتكز عليها البرنامج السياسى لدول مجلس التعاون الخليجى القيام بتحركات دبلوماسية لضمان الاستقرار فى منطقة الخليج والجزيرة العربية ، وفى اجتماع القمة الثانى لقادة دول مجلس التعاون الذى عقد فى 10 - 11 تشرين الثانى /نوفمبر 1981 قرر المجلس "بأن تقوم الدول الاعضاء بمساع حثيثة لتحقيق وحدة الصف العربى" و"ازالة الخلافات بين الدول العربية الشقيقة" كهدف من أهدافه الرئيسية . (شفيق، 1989: 252).

كان أحد الصراعات المهمة التى تشغل بال مهندسى مجلس التعاون الخليجى هو الصراع الطويل بين عمان واليمن الجنوبى، ان جوهر المشكلة هو مساندة اليمن الجنوبى للجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى ، والذى من مؤسستها جورج حبش قائد الجهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وقد أعيد تسمية الجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربى باسم جبهة تحرير عمان بعد الانقسامات التى حدثت فى صفوف الجبهة فى عام 1973 هذه الجبهة (جبهة تحرير عمان) أجمت حربا ضد نظام السلطان قابوس بمساعدة مادية ومعنوية ليس فقط من اليمن الجنوبى ، بل أيضا من خلال اليمن الجنوبى وبمساعدة من السوفيت - كوبا وألمانيا الشرقية ، وعلى الجانب الاخر ساعد الاردنيون والباكستانيون والإنكليز وخصوصا قوات ايرانية ، ساعدوا العمانيين ، والواقع أنه بمساعدة فعالة من الايرانيين استطاع العمانيون القضاء على المتمردين المسلحين فى ظفار فى عام 1975 ، لكن المشكلة التى كانت تقلق العمانيين هى : أنه طالما بقى اليمن الجنوبى يقدم ملجأ للمتمردين داخل أراضيه ، فان التهديد

باستئناف حرب العصابات يبقى قائما . فقد استخدم المتمردون من بين أشياء أخرى صواريخ كاتوشيا سوفيتية الصنع لقصف السواحل العمانية قرب مطار صلالة " من نقاط جبلية . (رجب،1988: 284)

وفي محاولة لإيقاف هذه الاعمال العدائية بين اليمن الجنوبي وعمان التي استمرت خمسة عشرة سنة ، وحيث أن عمان عضو في مجلس التعاون معرض التهديد ، قرر مجلس التعاون الخليجي السعى لإيجاد تسوية بين عمان و اليمن الجنوبي ، والتي لم يكن بينهما أية علاقات دبلوماسية على الاطلاق ، فقد كلف المجلس الكويت والإمارات العربية المتحدة بالتوسط في النزاع ، وقد أسفرت الوساطة عن ابرام اتفاقية بين الدولتين في تشرين الاول / اكتوبر 1982 ، وجرت المفاوضات بين الجانبين برعاية المجلس ممثلا بالكويت والإمارات العربية المتحدة لتنفيذ هذه الاتفاقية . وتتص الاتفاقية على "التزام الاطراف بتبادل السفراء والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضهم البعض ، والتفاوض حول مستقبل التسهيلات العسكرية للقوى الأجنبية" وقد أصبحت الاتفاقية سارية المفعول بعد التصديق عليها من حكومتى عدن ومسقط ابتداء من الخامس عشر من تشرين الثاني نوفمبر عام 1982 . وفي بيان لمجلس الشعب الاعلى فى اليمن الجنوبي 6 تشرين الثانى / نوفمبر 1982 ، اعتبر المجلس الاتفاقية ترجمة عملية للسياسة الخارجية (لليمن الجنوبي) تجاه دول المنطقة . وتهدف هذه السياسة الى اقامة علاقات عادية و متساوية على أساس من عدم التدخل فى الشؤون الداخلية ، والاحترام المتبادل للسياسة الوطنية ، وحسن الجوار وتحقيق التعاون المثمر والأمن والاستقرار لشعوب المنطقة ودولها . (الغنيم، 2004 : 135- 136) .

وبعد خمسة أيام ، وفي اجتماع القمة الثالثة فى المنامة ، البحرين ، استعرض قادة مجلس التعاون العربي نتائج ما دعاه عبد الله بشارة الامين العام لمجلس التعاون انجازا عظيما ، لقادة اليمن وعمان وقد امتدح المجلس الاعلى المساعى الحميدة للكويت والإمارات لإنهاء هذا النزاع بين البلدين بقوله "يحيى المجلس المواقف الايجابية التى أظهرتها كل من سلطنة عمان وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وما ابدته من رغبة صادقة فى ازالة كل مسببات الخلاف و التباعد بين أبناء البلدين الشقيقين ، وأن نجاح هذه المساعى الخيرة لدليل عملى على الدور البناء الذى يضطلع به المجلس فى احلال السلام فى المنطقة وقيام علاقات الاخوة وحسن الجوار بين دولها ولقد أذهلت المراقبين هذه السرعة بإعادة العلاقات بين اليمن الجنوبي وعمان نظرا الى استمرار هذا الصراع لمدة طويلة جدا من الزمن .(عبيد، 1996 : 179).

ولا يمكن ان نخفل الدور الذي لعبته دولة الكويت فى انشاء صندوق الحياة الكريمة وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة فى العالم أنشأت دولة الكويت صندوق الحياة الكريمة ، و ساهمت بمبلغ قدرة 100 مليون دولار برأسمال هذا الصندوق لمواجهة

الإنعكاسات السلبية لأزمة الغذاء العالمية على الدول، الأقل نمواً و ذلك من خلال توفير وتطوير الإنتاج الزراعي فيها ، وتم إطلاق هذه المبادرة خلال المنتدى الاقتصادي الإسلامي الرابع والذي عقد بدولة الكويت خلال الفترة من 29 أبريل إلى 1 مايو 2008 . (موقع الديوان الاميري - دولة الكويت)

ولقد تم منح عدة دول من خلال صندوق الحياة الكريمة مثل الاتفاقية بين جمهورية تشاد والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، بوصفه مديراً لصندوق الحياة الكريمة في الدول الإسلامية ، والبنك الزراعي التجاري (البنك الزراعي) يقدم الصندوق الكويتي بمقتضاها منحة لجمهورية تشاد بمبلغ قدره 4,000,000 دولار أمريكي من موارد صندوق الحياة الكريمة في الدول الإسلامية ، وذلك للإسهام في زيادة إنتاج الغذاء في جمهورية تشاد .

وتم تخصيص مبلغ المنحة المقدمة لجمهورية تشاد لفتح حساب خاص لدى البنك الزراعي الذي سيقوم ، بمقتضى الاتفاقية المشار إليها ، باستخدام أرصدة هذا الحساب الخاص لتوفير موارد لتمويل مشاريع زراعية صغيرة أو أنشطة أعمال أخرى صغرى أو صغيرة لإنتاج الغذاء أو لتوفير خدمات مساندة لهذا الإنتاج ، بما في ذلك خدمات التصنيع والتخزين والتسويق وغيرها من الخدمات . وسيقوم البنك الزراعي السالف الذكر بهذا النشاط وفقاً لبرنامج تعده لهذا الغرض وتوافق عليه جمهورية تشاد والصندوق . وسيخصص البنك الزراعي مبلغاً يعادل ما لا يقل عن 1,500,000 دولار أمريكي لتوفير التمويل لعمليات القروض الصغرى . (موقع صندوق التنمية الاقتصادية العربية)

وكذلك قدم مبلغ ستة ملايين دولار منحة لليمن من صندوق الحياة الكريمة للإسهام في زيادة إنتاج الغذاء في اليمن (كونا ، 2012 : العدد 0120)

المبحث الثالث

الازمة اللبنانية

أن هناك تشابها بين الكويت ولبنان ، يصل الى حد التوأمة ، فهذه المقولة شاعت منذ زمن طويل عند استعراض العلاقات المشتركة بين هاتين الدولتين ، وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فان مواقف وتصريحات القيادة السياسية الكويتية ، جاءت لتؤكد أصالة ذلك الترابط والمشاركة بالهموم القومية ، ففي زيارة رئيس مجلس النواب اللبناني الاستاذ نبيه البيه الى دولة الكويت فى شهر مارس عام 1977م ، استقبله الامير الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح ، والذي كان ولي عهد ورئيس مجلس الوزراء انذاك لينقل عنه رئيس مجلس الامة السابق الاستاذ أحمد السعدون ، تأييده للموقف اللبناني وعدم التراجع عن هذا الموقف وهو موقف مبدئى ورسمى . (الدعيج ، 2010 : 34)

وفى تلك الزيارة التى كان لها طابع استثنائى ومختلف ، حيث جرى خرق للنظام الداخلى لمجلس الأمة الكويتى وللعرف المتبع ، أعطيت الكلمة للرئيس نبيه برى ليطلق من على منصته فعاليات التضامن مع الجنوب والبقاع الغربى فى يوم 14 مارس من كل عام ويوجه كلمة تقدير لمواقف الكويت تجاه لبنان ولموقف "هذا المجلس الذى كان لبنان فى قلبه على الدوام" وقال : "لن أنسى تلك الكلمات الحارة التى ألقاها تقريبا كل زميل من زملائي فى مجلس الأمة الكويتى والتى قالت بالنص أن من يقرأ رسالتى بمناسبة 14 ازار اليكم يستشعر حقيقة أن هذه الرسالة انما كتبها شخص كويتي".

"وبمناسبة الحديث عن التضامن مع الشعب اللبناني ، أننى أؤكد على كلماتكم الصادرة من أعماق القلب ، أن لبنان والكويت ضحايا متطابق فى الأهداف وأن هناك عشرات اللبنانيين والكويتيين أسرى عملية اخفاء ممنهجة تهدف لإرباك أسرة المجتمع اللبناني والكويتى ، وأن الدمار الذى أحاق بالشعبين يجسد حقيقة نمطا واحدا من أنماط السلطة الغاشمة المستبدية المجرمة التى تتفنن فى التنكر للأعراف والمواثيق الدولية والمبادئ فى الحرب والسلم " (عليان، 2000: 55).

وتعرضت لبنان لازمة حادة استمرت قرابة أربعة عشر عاما وعلى وجه التحديد بين عامى 1975م-1989م ، ونتج بسبب ذلك حرب أهلية طاحنة نتيجة التخلخل فى أوضاعها الاجتماعية والطائفية ، اضافة الى ما جد من عناصر أخرى كان لها أثرها فى انكفاء الحرب ، تمثلت فى ازدياد تأثير الوجود الفلسطينى عقب أحداث أيلول فى عام 1970م حيث تصرفت بعض المجموعات الفلسطينية بشكل يهدد الحكم الهاشمي فى الأردن ، فأعلنت حالة الطوارئ وتحرك الجيش الأردني بناءً على تعليمات حسين بن طلال ملك الأردن آنذاك ومستشاريه

العسكريين لوضع نهاية لوجود المنظمات الفلسطينية في الأردن، ومن ثم أصبح التوازن الطائفي الذي عليه الميثاق الوطني اللبناني في عام 1942م مختلا في نظر المراقبين. كما ترتب على ازدياد الوجود الفلسطيني في لبنان نشاط الحركة الفدائية التي جعلت من لبنان دولة من دول المواجهة مع اسرائيل . وقد مهدت تلك الأوضاع لنشوب الحرب الأهلية التي بدأت شرارتها الأولى حينما دبر الكتائبون اللبنانيون كميناً لحافلة كانت تقل أشبال الفدائيين وقتل في هذا الحادث ما يزيد عن عشرين فلسطينياً ، ومن ثم بدأت الاعمال الثأرية بين الجانبين . (العقاد ، 1992 : 169)

وطيلة سنوات الحرب الاهلية كان دور الشيخ صباح الاحمد الذي كان وزيراً للخارجية حينذاك واضحا من أجل وحدة الاراضي اللبنانية ، وإتاحة الفرصة للشعب اللبناني لاختيار النظام السياسي الذي يريده دون تدخلات أجنبية . (الانباء ، 1981 : 11 فبراير)

ومن ثم كثف جهوده طيلة تلك السنوات من أجل تمكين لبنان من استعادة كامل سيادته واستقلاله ووحدته في ظل سلطته الشرعية ، وساند الدور الذي قامت به فرنسا من أجل ايجاد حل للزمة اللبنانية ، كما تصدى للمشروعات التي طرحتها بعض الدول والتي استهدفت بها تقسيم لبنان الى كيانات طائفية وعنصرية لها ادارتها المدنية الخاصة ومنظماتها العسكرية التي تسهل على اسرائيل ابتلاعها ، أو على الاقل تبرر وجودها بصفتها دولة طائفية وعنصرية ، حيث يمكنها في هذه الحالة التعايش مع مجموعة من الكيانات الطائفية والعنصرية التي تذوب فيها القومية العربية . (قاسيمة ، 1979 : 671)

ولقد كان لدولة الكويت دور بارز في الحرب الاهلية اللبنانية ، وذلك من خلال بيان أصدره مجلس الوزراء الكويتي في 8/10/1975 ، يدعو إلى عقد اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب للبحث في أحداث لبنان .

"إن الكويت وهي تتابع بعميق الأسف استمرار الأحداث المؤلمة في لبنان الشقيق مما يشكل استنزافاً خطيراً لطاقت الشعب اللبناني وإهداراً لدمائه وتمزيقاً لوحدته في الوقت الذي نجد فيه انفسنا جميعاً في أمس الحاجة الى التضامن والتكاتف . (الغنيم ، 2004 : 137)

تعلن الكويت مناشدتها لكل الدول العربية الشقيقة ضرورة عقد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية العرب ، يتم فيه تدارس هذا الوضع الخطير الذي يهدد أمن لبنان ووحدته واستقراره وتبث الطمأنينة في ربوعه ، والكويت انطلاقاً من إحساسها بمسؤوليتها تجاه أمتها العربية ، وإيماناً منها بمشاركة إخوانها في هذه المشاعر ، تسأل الله جلّت قدرته أن يحقق للعرب وحدة كلمتهم وان يجعل منهم وسيلة لإيقاف هذا النزيف في لبنان العزيزة ، كما دعا الشيخ صباح

الأحمد عندما كان وزيراً للخارجية في منتصف الثمانينات القيادات اللبنانية إلى دولة الكويت لعقد مؤتمر للبحث في إنهاء الحرب الأهلية اللبنانية" * . (www.news.gov.kw)

وكان للكويت دوراً مهماً في حل هذه الأزمة واعتبر دورها مكماً للدور السعودي الذي عقد قمة عربية في الرياض لبحث هذه الموضوع ، والهادف إلى إيجاد حل يرضي جميع الأطراف اللبنانية للخروج من الأزمة ، كما تعتبر الكويت أولى الدول التي قامت بإرسال المساعدات خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 كما قدمت منحة حكومية بقيمة 300 مليون دولار أميركي .

وبينما كانت الأمور تجري على هذا النحو من استمرار الحرب الأهلية بين الفئات المتصارعة في لبنان ، كان الراحل الشيخ جابر أمير الكويت حينذاك يدعو إلى الوحدة اللبنانية ، وبعارض المشروعات التي تستهدف تمزيق لبنان ، ويطلب بانسحاب إسرائيل من الجنوب اللبناني ، إذ كان يعتقد أن الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان هو السبب في الأوضاع المتدهورة ، بما ترتب عليها من حرب أهلية وتمزق في الكيان اللبناني ، وليس من شك في أن الرغبة في تحقيق السلام هي التي دعت الكويت إلى الوساطة بين القوى المتصارعة في لبنان حيث حملت الكويت مسؤولية رئاسة اللجنة السادسة التي ترأسها الشيخ صباح الأحمد الجابر التي قدمت توصياتها وحصيلة عملها إلى مؤتمر القمة العربية في الدار البيضاء في يونيو عام 1979 . (الغنيم ، 2004 : 172)

فقد كان للكويت ودبلوماسيتها الخارجية وفعاليتها حضورها الكامل في الجهود المبذولة الهادفة إلى إنهاء الحرب، من المشاركة بتمويل قوات الردع العربية ، إلى مواكبة اجتماعات وزراء الخارجية العرب وتقديم المقترحات والحلول ، مروراً بقرارات مؤتمر القاهرة والرياض عام 1976 وبتشكيل اللجنة العربية الرباعية لتنفيذ تلك القرارات لمساعدة رئيس الجمهورية اللبنانية الراحل الأستاذ الياس سركيس ببسط سلطة الشرعية على كامل الأراضي اللبنانية ووقف إطلاق النار وتحقيق الوفاق الوطني المنشود ووصلاً باستتكار ورفض اتفاقية 17 مايو 1983م التي فرضتها إسرائيل بقوة السلاح على لبنان وبما يهدد أمنه وسلامته ، إلى التضامن والوقوف معه في يونيو 1982م عندما وصلت الدبابات الإسرائيلية إلى العاصمة بيروت (عليان، 2000: 57) .

ومن أهم المحطات هو الدور الفعال للجنة السادسة للاتصال والمساعدة الحميدة والتي ساهمت في تسريع جهودها ، تلك الروابط التقليدية والمعاصرة المباشرة للأحداث اللبنانية من قبل الحكومة الكويتية.

* بيان مجلس الوزراء الكويتي حول الدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس وزراء الخارجية العرب لبحث أحداث لبنان في 1975/10/8

فقد تم تشكيل اللجنة السداسية بقرار من مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 1988/10/15م برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية آنذاك الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ، وعضوية كل من الأردن والإمارات والجزائر وتونس والسودان مع الأمين العام للجامعة العربية السيد الشاذلي القليبي ، وحددت مهمتها بالاتصال بكافة الأطراف اللبنانية بقصد معرفة آرائها واقتراحاتها بخصوص حل الازمة اللبنانية وبذل المساعي الحميدة وعلي تلك الاطراف من أجل تحقيق الوفاق الوطنى .

تولت الكويت توجيه اللجنة مدفوعة بواجبها القومى تجاه لبنان ، بعيدا عن السعى الى تحقيق وجهة سياسية او امتيازات خاصة ، وإنما أملا فى تخليص بلد شقيق وبأية وسيلة . وقد قررت اللجنة انتهاج أسلوب واقعى وعملى ، يبدأ بالحوار بين الأطراف المتصارعة ثم التوجه الى المراجع الروحية والسياسية ، وهذا ما حصل ، حيث احتضنت الكويت اجتماع ستة رؤساء واستمعت الى طروحاتهم وحلولهم بعدما عقدت اجتماعات لها فى تونس بحضور كل الاطراف ، وكانت فى ذلك تستمع الى كل الاراء وتقرب بينها لتضع الاقدام على طريق الوفاق الوطنى الذى مهد لاتفاق الطائف الذى بدوره انتهى الحرب الاهلية . (قاسيمة ، 1979 : 679)

وتمكنت اللجنة من تفهم جوانب المشكلة وتوصلت الى وضع وثيقة خاصة بالوفاق الوطنى وخرجت منها بنتيجة مفادها : أنه لايد من اجراء اصلاحات وانتخاب رئيس للجمهورية ، وكان ذلك فى صيف عام 1989 ، حيث قدمت "الأمانة" الى القمة العربية بالدار البيضاء كى تواصل المهمة بوحي من القوة المعطاة لها ، والتي شكلت لجنة ثلاثية تضم زعماء المملكة العربية السعودية والمغرب والجزائر لتنتهى بلقاء الطائف المشهور .

ومشروع الوفاق الوطنى اللبناى ، كان مثار اعتزاز وفخر للكويت ، بحسب تعبير عميد الدبلوماسية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح الذى قال فى حوار صحفى نشرته مجلة "الأفكار" اللبنانية فى 1997/7/26م :

"نحن فى الكويت بكل فخر وضعنا نقطة الوفاق اللبناى ، عبر المساعى التى بذلناها من أجل ذلك دون كلال أو ملل ، وهذا الوفاق بطله الحقيقى الشعب اللبناى ، ولولاه لما تحقق شئ". (عليان، 2000: 59).

المبحث الرابع

القضية الفلسطينية

لم تكن القضية بعيدة عن هموم الكويت قيادة وشعبا ، فقد استقبلت الكويت آلاف اللاجئين الفلسطينيين غداة الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1948 ، وفي أعقاب المذابح التي ارتكبت ضدهم من جانب الصهاينة ، وما تلا ذلك من تدفق الهجرات الفلسطينية إلى الكويت عقب هزيمة يونيو 1967 ، وقد استمرت الكويت في فتح ابوابها للفلسطينيين خلال الازمات التي تعرضوا لها سواء أكان ذلك في الاردن ام في لبنان او في الأراضي العربية المحتلة ، وكانت من أكثر الدول العربية احتضانا لهم وتقديم الدعم المادي والمعنوي لقضيتهم وكان من نتيجة ذلك الموقف ان اصبح الفلسطينيون يشكلون أكبر الجاليات المقيمة في الكويت ، إذ وصل عددهم إلى أكثر من أربعمئة ألف نسمة قبيل العدوان العراقي على الكويت ، كما احتل كثير منهم مراكز مهمة في التعليم والصحافة ، وفي العديد من مؤسسات الدولة ولقي الفلسطينيون معاملة كريمة داخل الكويت سواء أكان ذلك من جانب الحكومة أم من جانب الشعب الكويتي ، وكانت فرص العمل المتاحة لهم بمثابة الدعم غير المباشر لاستمرار كفاحهم من أجل قضيتهم . (معهد البحوث والدراسات العربية ، 1979 : 167)

واخذت السياسة الكويتية اثر تبوء مقعدها في الأمم المتحدة في عام 1963 تعارض معارضة شديدة بحث القضية الفلسطينية على اساس كونها معالجة أحوال لاجئين ترعاها المنظمة الدولية ، وتعمل على إعاشتهم او تشغيلهم عن طريق وكالة غوث اللاجئين او غيرها من الوكالات المتخصصة الأخرى ، وعلى الرغم من أن الكويت كانت تغذي ميزانية تلك الوكالات وتمدها بالدعم المالي ، إلا أنها كانت تؤكد على المفهوم الشامل للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية شعب طرد من أرضه وتطالب بأحقية في استردادها ومن ثم قدمت الكويت كل تأييدها ودعمها لمنظمة التحرير استردادها ، ومن ثم قدمت الكويت كل تأييدها ودعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية وللكيان الفلسطيني ، بعد أن تم في أثناء مؤتمر القمة العربية في عام 1964 الاتفاق على تكوين أجهزة سياسية تعبر عن الكيان الفلسطيني في المنفى ، أو في داخل الأراضي العربية المختلفة ، وذلك من أجل تحقيق الهدف الأسمى وهو تحرير فلسطين.

(العقاد ، 1992 : 466)

ولقد اتبعت الكويت مسارين لدعم القضية الفلسطينية وذلك بعد اتباعها نظام دولة المؤسسات والقانون وهما :-

المسار الأول : فهو المعني بموضوع الدراسة اي دور الكويت في الوساطة حول قضايا تتعلق بالقضية الفلسطينية وهنا نجد ان دور الوساطة الكويتية لم يكن بين أطراف فلسطينية واسرائيلية وإنما بين أطراف فلسطينية فلسطينية أو عربية فلسطينية .

حيث ان دولة الكويت ترفض اي تواصل مع الكيان الصهيوني لالتزامها بالمقاطعة باستثناء دعمها الخيري لمؤتمر أوسلو للسلام كمحاولة دبلوماسية للخروج من عنق زجاجة "السلام واللاحرب" التي كانت تعيشها قضية السلام في الشرق الاوسط وبالفعل قد حرك المؤتمر المياه الراكدة بعض الشئ (الغنيم، 2004: 180).

ومن المعروف أن دولة الكويت ما تزال رسمياً من الفرق الدبلوماسية المغلقة ترفض اي تواصل او لقاء او اجتماع تفاوضي مع اي جهة تمثل الكيان الصهيوني وحتى على مستوى القطاع التجاري والاستثماري ، حيث كان من الواضح تأييد الكويت قيادة وشعباً للانتفاضة الفلسطينية باعتبارها نموذجاً ناجحاً في احتواء التناقضات ، وتوحيد العمل الوطني في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي، في الوقت الذي كانت فيه منظمة التحرير الفلسطينية تعاني من الخلافات التي تصاعدت بين فصائلها في اعقاب الخروج من لبنان وأدت تلك الخلافات الى اخطر انقسام في صفوف الفلسطينيين. ومن ثم كانت جهود الكويت لرد الصدع وتأييد القوى الفلسطينية داخل الاراضي المحتلة . ولم تبخل الكويت في تقديم دعمها المعنوي ومساعداتها المالية السخية للمنظمات الفلسطينية، الامر الذي اثار اسرائيل حيث تكررت احتجاجاتها ضد الكويت في الامم المتحدة واتهمتها بمساندتها للعمليات الفدائية التي تتعرض لها والتي وصفتها بكونها عمليات إرهابية ومع ذلك فان تلك الاحتجاجات لم تثن الكويت عن استمرار دعمها ومساندتها للفلسطينيين و مبادرتها بالاعتراف بقيام السلطة الفلسطينية في 1988م، وموافقتها على تخصيص قطعة ارض لإنشاء سفارة للدولة الفلسطينية فور اعلان قيامها (Assiri, 1990 :13).

أما بالنسبة الى وساطتها للصراعات العربية الداخلية المتعلقة بالقضية فقد كانت تمارس دوراً فعالاً وذو تأثير ملموس لمعالجة تلك الصراعات بتقنياتها او حلها بصورة جذرية ، فقد ساهم امير دولة الكويت الراحل الشيخ صباح السالم الصباح في انقاذ رئيس المنظمة الفلسطينية الراحل ياسر عرفات في خضم احداث ايلول عام 1970 بالاردن، فقد ارسل المرحوم الشيخ صباح السالم الصباح ابن اخية الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح كمبعوث شخصي الى المملكة الاردنية الهاشمية وخلال الزيارة تم الحاق ياسر عرفات بالوفد العائد بعد أداء مهمته ومن هنا اتيح للرئيس الراحل ياسر عرفات حضور مؤتمر القاهرة برعاية الراحل جمال عبدالناصر، الذي كانت الكويت اكبر داعمة لاحلال السلام والامن في المملكة الاردنية

الهاشمية واستبعاد العناصر التخريبية كافة عن اراضيها ووقف القتال والتدمير واستعادة الدور الاردني الداعم دائما للقضية الفلسطينية (الغنيم، 2004: 181) .

ولم تتوقف وساطة الكويت عن احداث ايلول بل ساهمت بشكل كبير في حل الصراعات الفلسطينية الفلسطينية بين المنظمات والفصائل المختلفة واخرها تقنين الصراع بين منظمة فتح وحماس بعد الانقسام في مؤسسة الحكومة والمجلس التشريعي في غزة عن مؤسسة الرئاسة في الضفة حيث تدخلت من خلال الجامعة العربية ودول مجلس التعاون والمؤتمرات العربية الى تقديم حلول مقنعة وبعض المحفزات المرضية للطرفين كان اكثرها على شكل دعم مادي يصرف للضفة والقطاع على حد سواء . (اسيرى، 1993: 132 - 133).

اما المسار الثاني: هو مسار المساعدات والمبادرات الحكومية لاستعادة الحق الفلسطيني ودعم حركة المقاومة ومساعدة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في كل مكان وبكل المجالات والمواد المتطلبة .

وان علاقة الحكومة والشعب الكويتي بالشعب الفلسطيني علاقة متميزة في القوة والتواصل ومرجع ذلك ليس فقط هو التزام الكويت بواجباتها القومية تجاه الاشقاء ، ولكن لإيمانها بالقضية العادلة للشعب الفلسطيني و اعتبار الحقوق المغتصبة من الشعب الفلسطيني منذ عام 1948 و عام 1967 حقوقا كويتية لا عربية وإسلامية ، لذلك التزمت الكويت سعيا متميزا في اطار جامعة الدول العربية بتوفير ما وسعها من دعم لهذه القضية العادلة .وقد شاركت الكويت في نظام المقاطعة ضد اسرائيل منذ نشأته عام 1945 بصدور مشروع القانون الموحد لمقاطعة اسرائيل الذي أقره مجلس الجامعة العربية في 1945/12/11 ، ولم تكن الكويت قد استقلت بعد . (الصباح، 2006: 104)

وضمن نهج الكويت في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين السياسية عبرت باستمرار في المحافل الدولية عن تأييدها لأخواتها في العروبة والقي وزير الخارجية انذاك /الشيخ صباح الاحمد خطابا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974 طالب فيه المجلس ان يدعو "الشعب الفلسطيني للمشاركة في المناقشات من خلال ممثلها الشرعي (منظمة التحرير) الذي يستطيع وحده ان يوضح رسميا وجهة نظرهم ، ويعبر عن طموحاتهم ويبين اهدافهم " . (اسيرى، 1993: 134)

لقد قامت الكويت بترتيب اجتماع في 1979/7/27 بين سفير الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت (أندرو يونج) وممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الامم المتحدة في ذلك الوقت (زهدي الطرزي) في منزل عبد الله بشارة (بدولة الكويت) مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة ، وأدى هذا الاجتماع الى استقالة يونج من منصبه ، واستمر الدعم السياسي القوى للقضية الفلسطينية حيث حاولت الكويت ازالة الخصومات القائمة بين الفلسطينيين أنفسهم

وسمحت الكويت للجهة الشعبية بفتح مكتب لها عام 1988، وقطعت الكويت علاقاتها مع كوستاريكا وزائير في عام 1982 نتيجة قيام كوستاريكا بنقل سفارتها الى القدس وموافقة زائير على عودة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، واستدعت الكويت سفيرها في اسبانيا عام 1986 نتيجة اعتراف الحكومة الأسبانية بإسرائيل .(الصباح،2006: 121)

ولقد لقيت الانتفاضة الفلسطينية في 1987 دعما من الشيخ الراحل جابر حيث تناول في خطابة الافتتاحي في اجتماع هيئة مكتب مؤتمر القمة الاسلامي الخامس ورؤساء اللجان الدائمة المنعقدة في الكويت في العاشر من ابريل 1988 الحديث عن الانتفاضة باعتبارها التجسيد الصريح لإصرار الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ارضه بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، و دعا مجلس الوزراء الكويتي الى اضراب عام تعاطفا مع الانتفاضة ودليلا على احترام شهدائها . بالإضافة الى ذلك فرض المجلس اقتطاع مرتب يوم واحد من موظفي الدولة وتحويله كاعانة مالية الى الثورة . وقد دفعت ضخامة المساعدات الكويتية المستمرة للفلسطينيين الى الاعتراف بان أمن الكويت ممتزج بصورة لا تنفصم عن نضال الفلسطينيين .(الوطن ، 1988: 11: ابريل).

لقد ساندت الكويت هدف الفلسطينيين حتى ضد الاشقاء العرب أنفسهم فقد أوقفت جميع المساعدات الى الاردن اثر احداث الحرب الاهلية عام 1970 وأعدت هذه المساعدات خلال حرب اكتوبر 1973 . وناشد أمير الكويت الملك حسين اعادة النظر في الحكم الصادر على (ابو داوود) وزملاؤه.

وفي حرب اكتوبر 1973 ، وبالإضافة الى دفع الاعانات المالية "السياسية" ، ارسلت الكويت وحدتين عسكريتين رمزيتين الى الجبهتين السورية و المصرية . وكذلك قادت الكويت حركة قطع النفط العربي عن الولايات المتحدة وهولندا وتخفيض انتاج النفط وأصدر الاجتماع الخاص لمنظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) في الكويت في اكتوبر 1973 قرارا برفع الاسعار وتخفيض كمية النفط المنتجة ولعبت الكويت دورا فعالا في اصدار هذه القرارات . (الصباح ، 2006: 114- 115)

وعلى المستوى الدولي لعب الوفد الكويتي في الامم المتحدة في يونيو 1967 برئاسة وزير الخارجية الشيخ صباح الاحمد دورا نشطا لتعبئة الرأي العام الدولي ضد العدوان الاسرائيلي واحتلال اسرائيل للأراضي العربية ، كما اعلن الشيخ صباح الاحمد خلال الاجتماعات استعداد بلاده الكامل لاستخدام كافة امكاناتها في سبيل تأمين الحق العربي ،مطالباً بانسحاب اسرائيل الفوري من كافة الاراضي العربية وبخاصة مدينة القدس .

منذ أن عهد الى الشيخ صباح الاحمد بنقلد مهام وزير الخارجية الكويتية فى فبراير 1963 كان حريصا على تنقية الاجواء العربية مؤكدا على أن موقف الكويت الثابت فى الدعوة الى ايجاد حلول للمشكلات العربية بمنطق المصلحة العربية ،اذ كان على قناعة مؤداها ان استمرار الخلافات العربية العربية قد يكون من شأنه التأثير السلبى على الاوضاع العربية ، وإتاحة الفرصة لإسرائيل لإيجاد المناخ الصالح لها فى تلك الخلافات . .(الصباح،2006 : 106)

وقد لقيت الانتفاضة الفلسطينية منذ اندلاعها فى عام 1987م، دعما من امير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح حيث تناول فى خطابه الافتتاحى فى اجتماع هيئة مكتب مؤتمر القمة الاسلامى الخامس ورؤساء اللجان الدائمة المنعقد فى الكويت فى العاشر من أبريل 1988م الحديث عن الانتفاضة باعتبارها التجسيد الصريح لإصرار الشعب الفلسطينى على استعادة حقوقه بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ارضه بقيادة ممثله الشرعى والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية، ووصف الشيخ جابر ابطال الانتفاضة بأنهم "جيل جديد وبعث جديد انشقت عنه الارض الطيبة يحمل ايمانه فى قلبه وتخطيطه فى عقله وأحجار وطنه بين يديه.

وبصرف النظر عن الموقف السلبى الذى وقفته المنظمة خلال محنة العدوان أكد الشيخ سعد العبد الله أن الكويت ستظل مساندة للشعب الفلسطينى ومدافعة عن قضيته العادلة التى هى قضية العرب ، وان الكويت سوف تساهم فى اطار ما يقرره مجلس التعاون الخليجى فى توفير الدعم المالى لمنطقة الحكم الذاتى ، وذلك استجابة للمبادرة العالمية التى تصدرتها الولايات المتحدة الامريكية ، وشملت دول الاتحاد الاوروبى واليابان وسائر الدول الصناعية والدول الخليجية ، اضافة الى المنظمات المالية الدولية ، ومن اهمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير. وفى مؤتمر القمة العربى الطارئ فى عام 2000م ، اعلنت الكويت دعما لانتفاضة الاقصى (الغنيم، 2004: 257).

المبحث الخامس

حرب العراق وإيران

لقد ادركت الكويت المخاطر التي بدأت تخيم على العلاقات بين العراق وإيران وذلك قبيل نشوب الحرب بينهما في سبتمبر عام 1980 ومن أجل ذلك بادرت الكويت بإجراء اتصالات ثنائية مع كل من العراق وإيران في محاولة منه لإزالة أسباب التوتر الذي بات يهدد بقيام مواجهة عسكرية بين الدولتين ، وخصوصا منذ أعلن العراق عدم التزامه باتفاقية الجزائر 1975 التي اعترف فيها بمعاهدة الحدود بينه وبين إيران في عام 1937 ، والتي استطاعت إيران بموجبها ان تنتزع مجموعة من المكاسب ، من بينها ان يكون شط العرب مفتوحا للسفن التابعة لكلا من الدولتين ، وان يشتركا معا في تنظيمات الملاحة ، وفي المقابل اعترفت إيران بالحدود القائمة بينها وبين العراق في المناطق الكردية في الشمال .

ومع بداية الحرب العراقية - الإيرانية في 1980/9/22 وتأزم الموقف في منطقة الخليج ، أعلنت الكويت التي كانت أقرب دولة لمنطقة العمليات العسكرية الحياد التام ، غير أنها في أول تصريح رسمي بعد اندلاع القتال طالبت الطرفين بوقف القتال ، كما طالب ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء آنذاك الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بوقف أعمال القتال بين البلدين وأعلن "إن الكويت تصر على إنها الحرب وهي مستعدة لبذل اي نوع من المساعي لإيجاد حل عادل يرضي الجارتين"(الدعيج ، 2010 : 30)

ومنذ نشوب الحرب العراقية الإيرانية وحتى نهايتها وضحت جهود الشيخ صباح الاحمد المكثفة لوضع نهاية لتلك الحرب التي استغرقت ثمانى سنوات ، كلفت الطرفين خسائر فادحة في الارواح والأموال (بوير، 2009: 169).

وترتبط الخلافات الحدودية بالتنازع بين العراق وإيران حول الملاحة في شط العرب ولم يكن ذلك النزاع النهري وليد قيام الثورة الإيرانية الإسلامية وإنما كان خلافا قديما يضرب بجذوره الى عقب بعيدة في التاريخ ، وهناك العديد من الاتفاقيات التي وقعت بين إيران والدولة العثمانية بشأن السيادة على شط العرب وقد ورث العراق خلافات الدولة العثمانية مع إيران إثر زوال الدولة العثمانية عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى . (Ismail,1986)

وبسبب المشكلات الكردية التي كان كثيرا ما يتعرض لها العراق وحتى يتفرغ لحل تلك المشكلات بادر في عام 1937 بتوقيع اتفاقية شط العرب بينه وبين إيران ، وفي تلك الاتفاقية اعترف العراق بمشاركة إيران له في السيادة على شط العرب ، وذلك في مقابل اعتراف إيران بالحدود القائمة بينها وبين العراق ، وعدم إثارة إيران للعناصر الكردية في المناطق الشمالية الواقعة بين حدود الدولتين . (قاسم ، 1993 : 362)

وعقب مرور أربع سنوات من توقيع اتفاقية الجزائر في الثاني عشر من ديسمبر 1979م وعقب قيام الثورة الإيرانية الإسلامية طلب العراق ايران تعديل خط الحدود الذي سبق وان وافق عليه في عام 1975 ، مبررا ان اتفاقية الجزائر ابرمت تحت ضغوط شديدة تعرض لها من الداخل والخارج ، وبجانب ذلك تقدمت العراق بعدة مطالب اخري من بينها ان تتنازل ايران عن ادعائها في شط العرب وان تدفع السفن الايرانية رسوم الملاحة وتلتزم باستخدام الراية العراقية ، حاول العراق ان يضي على مطالبة بعدا عربيا خليجيا بمطالبة ايران بإعادة جزيرتي طناب الكبرى والصغرى والمناطق التي احتلتها ايران في جزيرة ابو موسى الى دولة الامارات العربية المتحدة ، وفي اثر رفض ايران لتلك المطالب جميعها بدأت القوات العراقية تجتاح الحدود الايرانية ، واستمرت الحرب لمدة ثماني سنوات .(ابراهيم ، 1991 : 196)

وفي إثر نشوب الحرب العراقية الإيرانية بذل الشيخ جابر جهوده لإيقاف تلك الحرب أخذاً في اعتباره دور القوى الصهيونية في تصعيد الصراع الإقليمي وإنهاء كل من الدولتين وتوفير الظروف التي تؤدي الى تطويل الحرب حتي لا يبقى أمام اسرائيل في المنطقة ايه قوة ضاربة عراقية وايرانية ، وفي مطلع عام 1983 اوفد الشيخ جابر مبعوثين من قبله يحملون رسائل الى رؤساء الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، بغية حثهم على اتخاذ الوسائل الكفيلة التي من شأنها وضع نهاية لتلك الحرب ، التي اصبحت تهدد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي ، وفي المباحثات التي دارت بين الشيخ جابر ووزير الدفاع الامريكي كارلوتشي في يناير 1988 اكد الشيخ جابر والمسؤولون الكويتيون على ضرورة قيام الولايات المتحدة الامريكية بدور فاعل لإنهاء الحرب . (الاهرام ، 6 يناير 1988)

وقد تحرك الشيخ صباح الاحمد بعد ان باتت اخطار الحرب تهدد الكويت وبقية اقطار الخليج العربي، ورغبة منه ايضا في حقن الدماء بين البلدين الجارين ، وقد اكتسبت الجهود التي كان يبذلها الشيخ صباح الاحمد قوة دافعة حين عهد اليه مجلس التعاون لدول الخليج العربي قيامه مع وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات العربية المتحدة بزيارة الى كل من العراق وايران في محاولة للوساطة بينهما وعلى اثر ذلك غادر الشيخ صباح الاحمد الكويت في 16 من مايو 1983 للبدء في تلك المهمة التي شملت كلا من بغداد وطهران والتي تناولت الى جانب ذلك متابعة الجهود المبذولة لوقف تدفق النفط الى مياه الخليج من حقل النوروز الايراني .(الغنيم ، 2004 : 173)

وكان العراق مستعدا لقبول الوساطة طالما ان قواته متقدمة في ايران كما ابدى ولايتي وزير خارجية ايران ان بلاده لا تعارض مساعي دول المنطقة لإنهاء الحرب ، مما وجدته الشيخ صباح الاحمد تجاوبا ايجابيا من الطرفين إلا انه لم يلبث ان حدث تشدد في الموقف

الإيراني حين أعلنت إيران عدم قبولها التفاوض مع النظام العراقي إلا بامتثاله الى مجموعة من الشروط لحل الخلاف بينهما اعتبرها العراق شروطا تعجيزية وكان من بين تلك الشروط التزام النظام العراقي بدفع تعويضات لإيران قدرت بمائة وستين بليوناً من الدولارات لكونه هو البادئ بالحرب الى جانب مطالبة إيران بتخلي الرئيس العراقي عن الحكم ، بينما وضع العراق من جانبه شروطاً أخرى طالب فيها باعتراف إيران بالسيادة العراقية الكاملة على شط العرب واستعادته للكثير من المناطق الحدودية البحرية التي نصت عليها اتفاقية الجزائر الموقعة بين الدولتين في عام 1975م، الى جانب ذلك عدم تدخل أي من الطرفين في الشؤون الداخلية للطرف الآخر ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الشيخ صباح الاحمد بالتعاون مع وزير الدولة للشؤون الخارجية في دولة الامارات العربية من اجل التوصل الى تسوية يقبلها الطرفان الا ان تلك الجهود المبذولة لم تسفر عن اي نتائج ايجابية اذ لم تلبث ان اشتدت حدة الصراع وخصوصاً بعد ان اخذت إيران تتوجس من مساندة الكويت وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي للعراق ، كما كانت إيران تخشى ان تستجيب الكويت لطلبات العراق الملحة لاستخدام جزيرتي وربة و بوبيان في العمليات العسكرية تجاهها وعبرت عن خشيتها هذه في احدى الصحف الإيرانية، ولم تستجيب الكويت لطلبات العراق.(بوير ، 2009: 170 - 171).

وكثيراً ما كان الشيخ صباح الاحمد يعبر عن رأيه في الحرب الدائرة بين الدولتين الاسلاميتين بأنه ليس هناك اية مشاكل يتعذر حلها اذا ما خلصت النوايا وتوافرت الارادة السياسية ، كما ان هناك من القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية - فضلاً عن القنوات الشرعية عبر المنظمات الاقليمية والدولية - ما يغني عن الاحتكام الى السلاح .وعلى الرغم من ذلك كان يدرك ان التعقيدات الدولية والإقليمية هي التي افسحت المجال امام استمرار وتصاعد الصراع بين الدولتين .كما ان تصدع الصف العربي وغياب التضامن والانقسامات العربية وتوزعها بين جبهات متعددة كانت تشكل عاملاً لاستمرار تلك المأساة ، ومن ثم كان القاءه اللوم على الأنظمة العربية التي انقسمت بين أنظمة مؤيدة لإيران وأخرى مؤيدة للعراق ، وما ترتب على ذلك من احداث ثغرة في جدار الامن القومي العربي ادت الى اطالة امد الحرب. (Saunders, 1981: 9)

ويتضح من البيان الذي القاه الشيخ صباح في مجلس الامة خلال دورة انعقاده في عام 1984م عن تطورات الحرب العراقية الإيرانية ، ان الجهود التي بذلتها الكويت منفردة او من خلال المنظمات العربية والإقليمية ينبغي ان تدعم بالدور الذي ينبغي ان تقوم به الامم المتحدة التي تقع على عاتقها مسؤولية خاصة ، كما يقع على السكرتير العام للأمم المتحدة العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 540، الذي ينص على اتخاذ الاجراءات التي من شأنها وضع نهاية لتلك الحرب التي أصبحت تهدد السلم والأمن الدوليين.

وفى الوقت الذى القى فيه الشيخ صباح الاحمد مسؤولية استمرار الحرب على الدول الكبرى ، التى ينبغى عليها إلا تستمر فى الوقوف موقف المتفرج على هذا النزيف البشرى ، اكد ان المسؤولية ايضا تقع على عاتق العرب لإيقاف تلك الحرب ، ولن يكون السبيل الى ذلك وفق منظوره إلا بالارتفاع عن حضيض الخلافات الجانبية الى قمة المسؤولية القومية ، من أجل تهيئة الظروف لقيام صف موحد وتضامن عربى حقيقى .(الغنيم، 2004 :181-182).

كان العراق يعتبر خط المواجهة الامامى ضد الاعتداءات الايرانية وتأتى الكويت فى المرتبة الثانية وحافظت الكويت رسميا على الحياد "الصرف" الظاهرى ولكنها وبشكل غير رسمى تعاطفت مع العراق وساندته بطرق شتى لدرجة الميل والانحياز والتزمت باتفاقيات الترانزيت (1972،1978) مع العراق لشحن المعدات التجارية و"العسكرية" من الموانئ الكويتية الى العراق وبررت الاتفاقيتان موقف الكويت ومن المؤشرات الرئيسية الاخرى للانحياز الكويتى تجاه العراق ما كان واضحا من خلال النبذة القومية فى الحرب الاعلامية والدعائية فى الصحف الكويتية ووسائل الاعلام الاخرى .حيث كانت منحازة بشكل قاطع نحو العراق وأعطت هذه الوسائل تفسيراً من جانب واحد للحرب وتطوراتها . ويمكن للمرء ادراك ان خلق المناخ المؤيد للعراق داخل الصحافة الكويتية كان نتيجة لعوامل عدة قد تكون التعاطف والشعور القومى العربى ، ومما لا شك فيه ان هذه المساعدات الكويتية سواء المالية منها او العسكرية او الاعلامية مساعدة فى تعظيم قدرات العراق الحربية ضد ايران والصرف "بيذخ" على القطاعات المدنية والإنسانية ولقد اغاظ النموذج السياسى المالى ووسائل الدعم الكويتية العديدة للعراق ايران وعزلت جزءا كبيرا من الفئة الشيعية فى الكويت وقفزت المضايقات الايرانية والتهديد المباشر والهجمات على الكويت حتى فقدت خاصية الاستقرار بشكل كبير. (أسيرى، 1993: 179).

وبالرغم من الضمانات الايرانية ان "الكويت لن تتسلخ فى الحرب مع العراق اذا حافظت على الحياد العسكري ردد وزير الخارجية/ صباح الاحمد تخوف الكويت الحقيقى ، "الايرانيون ليسوا بعيدين من الكويت . اذهب الى بوبيان ويمكنك ان تراهم بأمر عينيك. هذا الوضع طبعاً يشكل خطراً على الكويت".

ولكن بالرغم من حالة عدم الاشتراك الفعلى فى الحرب ، إلا ان مواقف الكويت العديدة ، جعلتها حليلة عملية للعراق. وباختصار كانت الكويت " تعطى القروض للعراق ،وتسمح للطائرات العراقية باختراق المجال الجوى الكويتى فى طريقها لمهاجمة القوات الايرانية ، والسماح للأسلحة والذخيرة المتجهة الى العراق بالعبور داخل الكويت".واعترف وزير الخارجية انذاك صباح الاحمد بأن المقاتلات العراقية تعبر فوق الاراضى الكويتية فى خور

عبد الله لمدة عشرين ثانية. ويعتقد بعض المسؤولين الكويتيين أن مساعدة الكويت للعراق هي مطلب يتفق مع معاهدة الدفاع العربي المشترك . (أسيري، 1993: 189).

وعانت الكويت من بحكم موقعها وقربها من معارك القتال من استمرار الحرب العراقية الإيرانية أكثر من اي قطر خليجي آخر ، ونالها منها عدم استقرار الأمن ، غير ان تلك المحن لم تثن الكويت عن الالتزام بموقفها المتضامن مع الحق العربي وتقديم الدعم المادي والسياسي من أجل توطيد السلام العادل ، وفي خلال رئاسة الشيخ جابر الراحل لمنظمة المؤتمر الاسلامي في دورته الخامسة ، دعا العراق وايران الى مائدة الصلح والمفاوضات غير ان ايران لم توافق على استقبال فد يتكون من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأحد المسؤولين الكويتيين تنفيذًا لتكليف من مؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي انعقد في الكويت في 26 من يناير 1987 ، ونتيجة للإصرار الإيراني على استمرارية الحرب وعدم الإذعان للقرارات التي صدرت عن مؤتمرات القمة الاسلامية وعن مجلس الأمن الدولي لوقف إطلاق النار ، في الوقت الذي كان فيه العراق يبدي استعداداه للاستجابة إلى القرارات الدولية ، كان على الكويت ان تستمر في تقديم دعمها للعراق ، ونددت بالمحاولات الإيرانية لاحتلال بعض الاراضي العراقية التي تستهدف بها النيل من استقلال بلد عربي وسيادته ، ومن ثم سمحت الكويت للإمدادات العسكرية بالتدفق على العراق عبر موانئها وذلك التزاما منها باتفاقيتي الصداقة والتعاون الموقعة بينها وبين العراق في عامي 1972 و 1978 . (الغنيم ، 2004 : 205).

ولقد اعلنت الكويت ترحيبها بقبول ايران لقرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار ، وناشدت الدولتين ببدء المفاوضات فيما بينهما من اجل السلام وعدم إثارتها لقضايا او مشكلات فرعية تصرف الانظار عما يرتكبه الكيان الاسرائيلي من عدوان على شعب اعزل دون اعتبار لحقوق الانسان او للقوانين او للمواثيق الدولية ، كما ناشد الدولتين الاسراع بتنفيذ بنود قرار مجلس الامن الدولي رقم 598 كاملة ، وان يكون ذلك تمهيدا لصيغة من حسن الجوار والتعاون وتنشئة الاجيال الجديدة في كل من العراق وايران على الإخاء وصفاء النفوس .(خطاب أمير الكويت ، 1988).

ملخص الفصل الرابع

مما سبق تري الباحثة ان دولة الكويت لها دور كبير في الحرب الاهلية في اليمن كانت بدايتها في عام 1962 وتدل تدخل دولة الكويت في هذه الحرب الى تطلعها في الدور الايجابي والتعاوني بين الدول العربية لمساعدتهم على حل مشاكلهم والوصول الى بر الامان ، ومن الملاحظ ان هذه الوساطة التي تتقدمها الكويت تكون نابعه من حرصها وحبها للدول المتنازعه او التي يكون فيها اختلاف بين نظامين ، ومن هنا نجد ان الكويت كان لها دور ايجابي في الحرب الاهلية في اليمن وكذلك لبعض النزاعات مع بعض الدول المجاوره لليمن .

تعد لبنان من الدول التي تعرضت لأزمات كثيرة في فترات كثيرة وكانت جميع الدول العربية والغربية تدخل للعمل على استقرار لبنان ولكن كانت دولة الكويت من أول المبادرين والحارصين على استقرار لبنان والوقوف بجانبها في كافة ازماتها سواء بالمشاركة السياسية الهادفة والايجابية او من خلال ارسال المساعدات والاعاثة للشعب اللبناني للتخفيف عنه .

من الاستعراض السابق للقضية الفلسطينية نجد ان هناك ارتباط كبير بين الكويت وفلسطين فلقد حملة الكويت على عاتقها القضية الفلسطينية على المستوى السياسي والشعبي ومن الواضح ان هناك العديد من اللجان الشعبية والخيرية والتعاونية حاليا في دولة الكويت تدعم الشعب الفلسطيني بكل وسائل الحياة الكريمة من ادوية واغذية وغيرها ، وعلى المستوي السياسي لم تتخلي دولة الكويت عن القضية الفلسطينية بل تسعى في كل محفل سياسي لدعم القضية الفلسطينية والعمل على حلها .

من العرض السابق لحرب العراق وايران نجد ان دولة الكويت شعرت بنشوب هذه الحرب بين الطرفين في 1980 وحاولت تهدئة الاوضاع قبل اندلاعها ولكن بعد قيام الحرب بين الطرفين التزمت الكويت بالتظاهر بالحياد بين الطرفين حيث ان الطرفين دولتين متجاورتين ، وعمل على بذل المساعي لإيجاد مخرج لوقف هذا القتال والتصالح ولكن كانت كافة الوساطة تفشل لتعنت الطرفين وفرض كل طرف شروط تعجزية للطرف الاخر .

الفصل الخامس

الخاتمة :-

هدفت هذه الدراسة الى توضيح المراحل التاريخية التي مرت بها السياسة الخارجية لدولة الكويت وكذلك التعرف على تقييم أداء السياسة الخارجية الكويتية في استخدامها أداة الوساطة على مستوي المحيط العربي والاسلامي ، والتعرف علي ما قدمته الوساطة لمصلحة الوطنية الكويتية وجعلها فاعلا دوليا على مستوي الإقليم ، وقامت الباحثة بتقسيم هذه الدراسة الى خمس فصول ، فمن خلال الفصل الاول بعنوان المقدمة العامة تناولت الباحثة فيه اهمية واهداف وفروض الدراسة وكذلك حدود الدراسة والمنهج المتبع من خلال الدراسة ككل ، وفي الفصل الثاني بعنوان الوساطة والسياسة الخارجية تحدثت الباحثة عن الوساطة ومفهومها وكذلك التعرف علي انماط الوساطة في الوطن العربي وتاريخها وكيفية تدرج الوساطة في الوطن العرب ومن خلال الممارسات المعاصرة للوساطة نتعرف على مدي وصل اداة الوساطة وتغلغها في كافة المجالات سواء على المستوي الدولي او داخل الدولة الواحدة او داخل الشركة الواحدة ، ومن ثما نتعرف على مفهوم العلاقات الدولية وكذلك مفهوم السياسة الخارجية وما هي العلاقة بينهما ، والتعرف على الطرق الدبلوماسية والسياسية لتسوية المنازعات الدولية ، ومن خلال الفصل الثالث بعنوان السياسة الخارجية الكويتية ومن خلالها نتعرف على تاريخ السياسة الخارجية الكويتية وما هي علاقة الكويت بالمحيط العربي والاسلامي وكذلك الدولي ، ونتعرف على أهداف ومبادئ وثوابت السياسة الخارجية الكويتية ، وما هي اهم ملامح ومراحل تطور السياسة الخارجية الكويتية ، وكذلك التعرف على العوامل الخارجية المحددة لسياسة الكويت الخارجية من حيث عوامل الجغرافية وتاريخية والمحددات الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية ، ومن خلال الفصل الرابع تعرض الباحثة لنماذج ممارسة الوساطة في دولة الكويت سواء على المستوي الخليجي او المستوي الاسلامي والعربي ، ومنها وساطة الحرب الاهلية في اليمن ، والازمة اللبنانية ، والقضية الفلسطينية ، ومن ثم حرب العراق واليمن .

النتائج :-

من خلال الدراسة والتحليل لنماذج الوساطة التي مارستها دولة الكويت على الساحة العربية والدولية ، فقد توصلت الباحثة الى النتائج التالية :-

- تعتمد السياسة الخارجية الكويتية على بناء العلاقات الدولية مع كثير من دول العالم سواء الاوروبية والعربية والاسلامية وغيرها من الدول بعلاقات دبلوماسية ومحايمة ، وذلك نتيجة لضعف القدرات للدفاع عن نفسه بالمقارنة بما تمتلكه الدول المجاورة .
- تشير الدراسة ان السياسية الخارجية الكويتية ناجحة لدرجة كبيرة في تبني سياسة الحياد وبناء علاقات دولية مع معظم دول العالم والدليل على ذلك وقوف كثير من الدول بجوار دولة الكويت اثناء الاحتلال العراقي الغاشم .
- ترجمت دولة الكويت وحدتها وتضامنها مع الوحدة العربية بمشاركتة في الحروب التي مرت على الوطن العربي سواء في حرب 5 يونيو 1967 و حرب اكتوبر 1973 في مصر او في سوريا في الجولان ، كما استخدمت سلاح النفط كإداة ضغط على الدول المساندة للكيان الصهيوني .
- وتماشياً مع ثوابت السياسة الخارجية الكويتية هو العمل على احلال السلام في العالم واتباع سياسة عدم الانحياز ، وكذلك حل النزاعات بالطرق السلمية وتطوير العلاقات مع الدول في جميع المجالات ، في عام 1963 انضمت إلى ميثاق الرق الذي يقضي بإلغاء الرقيق وتحريم الاتجار به . وعام 1964 انضمت إلى اتفاقية "المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة" . وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية للاستعانة بالذرة في الأغراض السلمية وأهمها معالجة الأمراض المستعصية ، وفي 1965 وقعت على معاهدة حظر معظم الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت الماء والتي وقعتها معظم الدول الكبرى . وانضمت في سنة 1967 إلى الاتفاقية الدولية بالقضاء على التفرفة العنصرية بكافة أشكالها .

- وتشير الدراسة الحالية ان السياسة الكويتية الخارجية ليست فاعلة أو بتعبير آخر لا تتسم بالمبادرة أو المبادأة ، ولكنها هي عبارة عن ردود فعل تثار من أحداث ومؤثرات ومنبهات خارج حدود الدولة . فالأحداث التي تقع مباشرة في إطار محيطها يمكن أن يكون لها مفعول بعيد الأثر على سياسة الكويت ، لذلك نرى أن نسق ومجال التصرفات والتحركات لصناع القرار السياسي محدودة نسبياً . والتداخل والتفاعل بين التطورات الخارجية وأهداف السياسة الخارجية نسبية لدرجة كبيرة ، لأن الكويت تحتاج أولاً لتلبية طموح وأهداف جيرانها المقربين وأن تتأقلم وتكيف دوافعها على هذا المنحنى .

- وتشير الدراسة الى سقوط مفهوم النظام الأمني العربي وذلك بعد الاحتلال العراقي لدولة الكويت والذي يقوم على أساس معاهدة الدفاع المشترك المبرمة في عام 1950م ، وأثبتت عملية تحرير الكويت بقوات غير عربية ضعف الأمن العربي وعدم فاعليته ، ولهذا عمدت الكويت بعد عملية التحرير إلى ملء الفراغ الأمني في منطقة الخليج العربي الراجع الى أسباب النتائج العسكرية بالإضافة إلى اسس وملامح جديدة يقوم عليها الأمن الجماعي العربي الجديد بعد فشل النظام الأمني السابق في منع اعتداء العراق على الكويت.

- أهم ما نتج عن احتلال العراق للكويت(1990) هو التغير في السياسية الخارجية لدولة الكويت حيث اتجهت الكويت إلى ضرورة التواجد الأجنبي في الخليج للوصول إلى حالة الاستقرار وأمن دولة الكويت خاصة في ظل النظام الحالي الحاكم في العراق ، ولهذا وقعت الكويت خمس اتفاقيات أمنية دفاعية مع الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن ، فوقع مع الولايات المتحدة الامريكية في سبتمبر 1991م ، ومذكرة للتفاهم الأمني حول التعاون الدفاعي مع بريطانيا في 11 فبراير 1992م ، ووقعت الكويت اتفاقية ثالثة مع فرنسا في أكتوبر 1993م ، ووقعت اتفاقية مع روسيا الاتحادية (الاتحاد السوفيتي سابقاً) في 29 نوفمبر 1993م ، ووقعت اتفاقية دفاعية كذلك مع الصين في عام 1995م ، وهذه الاتفاقيات لا تشير إلى بقاء قوات بريطانية

- أو فرنسية أو روسية أو أجنبية في الأراضي الكويتية ولكن يقتصر وجودها على إجراء دورات تدريبية ومناورات مشتركة لدعم القدرات الدفاعية للقوات الكويتية .
- تظهر الدراسة الحالية ان دولة الكويت مارست دور الوسيط من منتصف الستينات وذلك من خلال الدور التي لعبته دولة الكويت في اللقاء بين الاحزاب المتنافسة للجمهوريين والمالكيين في اليمن ومع كل من مصر والسعودية ، ولم تقتصر على هذا اللقاء ولكن شملت بعض الزيارات المكتملة للخروج من الازمة المثارة بينهما .
- لعبت الكويت دور الوسيط لعدة مرات منها النزاع بين اليمن الشمالي واليمن والجنوبي 1972، وكذلك في نهاية الستينات لحل مشكلة مطالبة إيران بالبحرين ، والنزاع بين ايران والعراق 1969 لمشكلة شط العرب ، وغيرها من خارج النطاق العربي مثل حل النزاع بين باكستان الشرقية والغربية .
- تشير الدراسة الحالية ان ما تملكه دولة الكويت من خبرة كبيرة في انتهاء الازمات والمشاكل بين الدول بعضهم البعض او داخل الدولة نفسها يظهر ذلك في الاستعانة به من قبل المجالس والجامعات الدولية فلقد كلفت الكويت من قبل مجلس التعاون الخليجي لإيجاد حل وتسوية بين البلدين عمان واليمن الجنوبي ، وما يدل على خبرة الكويت في انتهاء النزاع والوساطة هو الخروج بابرام اتفاقية بين الدولتين في اكتوبر 1982 .
- تبين الدراسة ان هناك تنوع في الوساطات التي تمارسها دولة الكويت فلقد توسطت الكويت في الازمة اللبنانية الاهلية وتدخلت لحل النزاع ولم الشمل داخل لبنان سواء عن طريق التوافق بين الاراء اصحاب النزاع او بعقد مؤتمرات لحل الازمة او بتكليف من الجامعة العربية بحضور لجنة مشتركة لتقارب وجهات النظر والعمل على وحدة لبنان وعدم انقسامها والوفاق بينهم .
- لم تكن القضية الفلسطينية يوما من نزاع بين دولتين ولكن منذ اثاره هذه القضية وتعتبر هي نزاع بين امة وكيان صهيوني وهذا المبدأ الذي اتخذته دولة الكويت حيث شعرت بان الارض المغتصبة ليس ملك فلسطين فقط بل ملك للكويت ومن هنا ساندت

حركات المقاومة الفلسطينية سواء بالمال او السلاح وبكل ما اوتيته من قوة لنصره الدولة الفلسطينية وارجع الحق المسلوب ، ولا يخفي على احد ما تعرض له الفلسطينيون من انقسامات مع بعضهم البعض او مع الاشقاء العرب من اختلافات في وجهات النظر فاقد كانت الكويت دائما مساندة للفلسطينيين والقضية الفلسطينية .

- لقد سخرت دولة الكويت كل ما تملكه من ثروات نفطية لخدمة الدول العربية والاسلامية فقد ساهمت في كثير من انشاء المنظمات الاجتماعية والتنمية التي تعمل على النهوض بالدول في العالم العربي والاسلامي وكذلك العالم الثالث ، وهذا عن يقين من ان النعمة التي وهبه المولي عز وجل لدولة الكويت هي خير للدولة وكذلك للدول العربية والاسلامية عن طوعية وكل رضي ، وهذا ما لمستته الدراسة من تقديم كافة العون المالي والمعنوي وكذلك المشروعات في كافة الدول الفقيرة والتي تعاني من نقص في التمويل لإقام مشاريع حيوية لاستمرار دولته في التقدم ومضاه العالم المتقدم .

- ومن المتابعة لتاريخ العلاقات الدولية بين الكويت وغيرها من الدول نجد ان الكويت كانت تسعى دائما لحل النزاعات او المشاكل بين الدول سواء على المستوي العربي او الاسلامي او الدولي قبل حدوث النزاع والدليل على ذلك عندما بدأت تلوح في الافق منازعات ومشاكل بين العراق وايران تقدمت الكويت لمبادرة الوساطة لنزع فتيل الحرب بينهم وحتى بعد نشوب الحرب بينهم تقدم القديم في اكثر من مناسبة لفض النزاع .

- تشير نتائج الدراسة ان الحرب العراقية الايرانية كانت لها آثار على دولة الكويت سواء على المستوي الاقتصادي او الاجتماعي لما ترتبط به الكويت مع العراق علاقات متعمقة في المجتمعات بين الدولتين ، ولكن حين نشوب الحرب بين العراق وايران اعلنت الكويت الحياد بين الدولتين ولكن على ارض الواقع كانت مساندة الكويت للعراق لما تجمعهم من اخوه وعروبه ، ويتضح ذلك من خلال الامدادات التي كانت تمده الكويت للعراق وكذلك الجهود المبذولة من الكويت لإنهاء هذا النزاع على

مر السنوات الثامنة لعمر الحرب بين العراق وايران وذلك بتكليف من مجلس التعاون الخليجي للكويت والامارات للوساطة بين الطرفين لوقت حمام الدماء الجاري بينهم وكان ذلك في مايو 1983، وعلى الصعيد الدولي قامت الكويت بتوضيح مدى خطورة هذه الحرب على المنطقة بشكل عام حتي اصبحت تلك الحرب بندا ثانيا في جداول اعمال العديد من المنظمات واللقاءات والمؤتمرات الاقليمية والدولية العالمية .

- وتشير الدراسة ان الوساطة التي قامت به دولة الكويت سواء من خلال السياسة الخارجية الكويتية او من خلال حكومتها تعد قليلة على المستوى الدولي ولكن كانت له مردود كبير على ارض الواقع وبالأخص في الدول العربية والاسلامية .

- تستخدم الكويت الوساطة كأداة من ادوات السياسة الخارجية ويتجلي بصوره واضحة اثناء تولي الشيخ صباح الاحمد وزارة الخارجية وقيام بالعديد من الوساطات بين الدول مما يعزز دور الكويت ومكانتها بين الدول المتنازعة.

- كذلك تشير النتائج ان الوساطة ليست سمة اساسية في السياسة الخارجية لدولة الكويت بمعنى انها لا تأخذ الحيز الكبير في تعاملتها الخارجية ونتيجة لا تعتبر تميز لسياسة الخارجية الكويتية في الخارج .

- وتشير النتائج ان الطابع الاقتصادي هو السمة الغالبة على السياسة الخارجية لدولة الكويت حيث تقوم الكويت دائما بتقديم المساعدات للدول بما تملكه من امكانيات مادية لتوفير الاستقرار لديهم والعمل دفع التنمية داخل الدول المحتاجة الى دعم مادي .

- ولقد اثبتت الدراسة الحالية ان دولة الكويت استخدام الوساطة كأداة من ادوات السياسة الخارجية سواء على المستوى العربي والاسلامي او على المستوى دول الخليج .

- وتشير الدراسة الحالية لدور الوسيط التي لعبته الكويت مما عاد علي الدولة بالخير والمساندة في المواقف والمحن التي مرت عليها .

التوصيات :

على ضوء ما سبق من نتائج توصي الباحثة بما يلي :-

- عمل مكتبة داخل وزارة الخارجية لتضمن كافة الكتب والمراجع والدراسات السابقة التابعة لدولة الكويت وكذلك الدول الأخرى لتثري بها ثقافة الباحثين الجدد .
- انشاء سجل يضمن كافة المساعي والوساطات التي تقوم بها دولة الكويت مع كافة الدول الاخرى ، وذلك لتوثيقها وحفظها .
- عمل ندوات ومؤتمرات عامة داخل دولة الكويت تجمع كافة الدبلوماسيين والسياسيين القدامه والتعرف على ما تم من انجازاتها وتداخلات من قبل الكويت اتجاه كافة الدول العربية والاسلامية والدولية .

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب العربية

- ابراهيم ، سعد الدين (1991) "الخيانة العظمى في شط العرب" من مقالات شهادة القلم ، أزمة الكويت في عيون كتاب مصر ، الجزء الثاني ، المركز الإعلامي الكويتي ، القاهرة.
- ابو الوفا ، احمد (2006) . "القانون الدولي والعلاقات الدولية" دار النهضة العربية ، القاهرة .
- ابو بكر ، مصطفى محمود (2005) . "التفاوض الناجح" الدار الجامعية بالإسكندرية ، الاسكندرية .
- ابو عامر ، علاء (2004) "العلاقات الدولية : الظاهرة والعلم - الدبلوماسية والاستراتيجية" دار الشروق للنشر والتوزيع ، الاردن .
- الأسطل ، كمال محمد (1999) . "تحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات.
- أسيري ، عبد الرضا على،(1993)،"الكويت في السياسة الدولية المعاصرة : انجازات واخفاقات وتحديات ،مطابع القبس التجارية ،الكويت .
- أسيري ، عبدالرضا (2000) . " النظام السياسي في الكويت مبادئ وممارسات" ، ط5 ، جامعة الكويت ؛ الكويت.
- أوبلانس ، إجار (1976) . "الحرب في اليمن : دراسة في الحرب والثورة حتي عام 1970" ، مترجم الدوحة ، 1985 .
- بدوي ، محمد طه (1970). "مدخل الى علم العلاقات الدولية" ، دار النهضة الحديثة ، بيروت .
- بركات ، حليم .(1984). "المجتمع العربي المعاصر ، بحث استطلاعي اجتماعي" مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت .
- بركات ، نظام و الرواف ، عثمان والحلوة ، محمد (1984). "مبادئ علم السياسة" ، دار الكرمل ، عمان .
- بشارة ، عبدالله يعقوب (2002) "يوميات الأمين العام " المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية - الكويت .
- بوير، عبد الله عباس،(2009) ،شيخ الدبلوماسية ، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت .
- الجابري ، محمد عابد .(1971). "العصبية والدولة : معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي" ، دار الثقافة ، المغرب .

- الجزائري ، سعيد (1993) ، "حرب المخابرات في أزمة الخليج واسبابها الحقيقية" دار الجبل ، بيروت .
- الحمد ، جواد (2002) "دولة مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي - الاسرائيلي" مركز الخليج للأبحاث ، دبي .
- حمدان ، نهله ياسين (2003) . " الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة" ؛ مركز دراسات الوحدة العربية ؛ بيروت - لبنان.
- حواش ،جمال (2005). " التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة" ؛ ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ؛ مصر
- الخترش ، فتوح (1984) "تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية للفترة من 1890 - 1921" ذات السلاسل ، الكويت .
- الخزرجي ، ثامر كامل ، (2005) . "العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات" دار مجدلاوي والتوزيع ، الاردن .
- درويش ، سائد (1992) "الكتاب الابيض والموقف العربي من ازمة الخليج" دانه للنشر والترجمة ، الاردن .
- الدعيح ، عبير عبدالعزيز .(2010). "سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1974 - 1989" وزارة الخارجية الكويتية ، إدارة البحوث والإعلام ، الكويت.
- الدعيح ، عبير عبدالعزيز .(2010). "سياسة الكويت الخارجية من خلال وزارة الخارجية" وزارة الخارجية الكويتية ، إدارة البحوث والإعلام ، الكويت.
- الرشيدى ، احمد (2000). "التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الاقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة " مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة .
- الرمضاني ، مازن اسماعيل (1991). "السياسة الخارجية - دراسة نظرية" مطبعة دار الحكمة ، بغداد .
- الرومي ، محمد احمد المجرن . (2010). "دور الدبلوماسية في سياسة الكويت الخارجية" وزارة الخارجية الكويتية ، إدارة البحوث والإعلام ، الكويت .
- زكي ، محمد فاضل . (1972). "السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية" مطبعة شفيق ، بغداد .
- سرحان ، عبدالعزيز محمد (1969) . "القانون الدولي العام" القاهرة .
- الشاهين ، سليمان ماجد .(2001). "الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة". الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات ، الكويت .

- شفيق، على. (1989)، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- الصباح،مالك جابر فهد. (2006) ،العلاقات الكويتية الفلسطينية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .
- الصرعاوي، عبدالله عبدالعزيز .(1965). "دراسات في الشؤون الاجتماعية والعمالية" مطبعة الحكومة ، الكويت .
- الصمادي ، زياد (2010) . "برنامج دراسات السلام الدولي " جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة
- الصمادي ، زياد .(2010). "حل النزاعات (نسخة منقحة للمنظور الأردني)" برنامج دراسات السلام الدولي ، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة .
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (2010) "كتيب المعرض المؤتمر الدولي للمانحين والمستثمرين لشرق السودان " الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، الكويت .
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية .(2000). "موجز لأنشطة الصندوق يناير 1962 – 31 ديسمبر 1999" مطبوعات الصندوق ، الكويت.
- الطيار ، لؤي بكر. (1999). "أمن الخليج العربي" ، مركز البحوث والدراسات العربي – الأوروبي ، بيروت .
- عبد الستار ، لبيب (1989) "قصة الخليج : تفاعل دائم وصراع مستمر – 3200 ق م/1988م 1409 هـ" – دار المجالي ، بيروت .
- عبد الله ، حسين (1998) . "النفط العربي خلال المستقبل المنظور : معالم محورية على الطرق" ، ط2 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات .
- العبد المغني ، عادل محمد .(2003). "السفراء الكويتيون" ، الكويت.
- عبدالعال ، محمد شوقي (2010). فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة.
- عبدالله ، رياض (2004) "عميد الدبلوماسية في العالم" النظائر ، الكويت .
- عبيد ، نايف على (1996) ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون الى التكامل ،مركز دراسات الوحدة العربية .
- العطية ، عصام . (1993). "القانون الدولي العام" ، ط5 ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، بغداد .

- العقاد، صلاح (1992) "المشرق العربي المعاصر" القاهرة .
- عليان ، حمزة، (2000) ، العلاقات الكويتية - اللبنانية (1962-2000) التشابه والقدر المشترك، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- عليان، حمزة (2000) . " العلاقات الكويتية اللبنانية" ؛ مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية ؛ المنصوريه - الكويت.
- غالي ، بطرس بطرس ، وعيسى ، محمود خيرى (1959) "المدخل في علم السياسة" مكتبة الانجلو ، القاهرة .
- الغنيم ، عبد الله يوسف (2004م) ، صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت وقائد مسيرتها ، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت .
- الغنيم ، عبد الله يوسف،(2004م)، سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح مسؤولية وعطاء ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .
- الغنيم ، عبد الله يوسف،(2004م)، سمو الشيخ صباح الأحمد "عزيمة وبناء" ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .
- الغنيم، عبد الله يوسف،(2004م)، سمو الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح مسيرة وطن، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت .
- غنيمي ، زين الدين عبدالمقصود. (2001). "الكويت وتحديات القرن الحادي والعشرون : رؤية استراتيجية استشرافية " مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت .
- قاسم ، جمال زكريا (1993) "قضايا الحدود والامن القومي العربي ، المشرق العربي " معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .
- قاسيمة ، خيرية (1979) ، "إسرائيل والأزمة اللبنانية من مجموعة بحوث الازمة اللبنانية ، دراسة في أبعادها المختلفة" معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة.
- قلعجي، قدرى .(1975). "النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت" دار الكتاب العربي .
- كولار ، دانيال (1980). "العلاقات الدولية" ، ترجمة خضر خضر ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت .
- الكيالي ، عبدالوهاب (2012) ، موسوعة الدبلوماسية - الجزء الثاني اعداد مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- ماكميلان ، صامويل لوكس (2009). دور حكام الولايات في السياسة الخارجية الأمريكية ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة.

- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .(2000). "الخليج العربي: مستقبل الأمن والسياسات البريطانية، أمن الطاقة في منطقة الخليج العربي" ، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الإمارات .
- مرل ، مرسيل . (ب.ت) . "السياسة الخارجية" ، ترجمة خضر خضر، جروس برس.
- مرل ، مرسيل .(1980). "سيكولوجية العلاقات الدولية" ، منشورات دالوز ، القسم الثالث ، الفصل الثالث .
- مرهون ، عبدالجليل (1997) "أمن الخليج بعد الحرب الباردة" دار النهار للنشر ، بيروت .
- المرهون ، عبدالجليل زيد (2011) . السياسة الروسية تجاه الخليج العربي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة
- المضيان ، بدر الدجي (2010) . "سياسة الكويت الخارجية خلال الفترة 1961-1973" وزارة الخارجية الكويتية ، إدارة البحوث والإعلام ، الكويت.
- مور ، كريستوفرو .(2007) . "عملية الوساطة استراتيجيات عملية لحل النزاعات"، ترجمة فؤاد سروجي ، مراجعة وتدقيق عماد عمر ، الاهلية للنشر والتوزيع ، عمان .
- النجار ، غانم (2000) ، "مدخل للتطور السياسي في الكويت" دار قرطاس للنشر والتوزيع ، الكويت .
- نعمة ، كاظم هاشم (1979). "العلاقات الدولية" ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد.
- هلال ، على الدين (1984). "الامن القومي العربي ، دراسة في الاصول" ، جامعة الدول العربية ، شؤون عربية ، العدد 35 .
- هيكل ، محمد حسنين .(1985) "حديث المبادرة" شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت .
- وزارة العدل المغربية .(2007). "دليل الوساطة" وزارة العدل المغربية بالتعاون مع السفارة البريطانية بالرباط ، المغرب .

ثانياً: الدوريات والمجلات والرسائل العلمية

- ابو ركية ، سمر (2011). المنازعات الدولية "قضية لوكربي دراسة حالة" ، دنيا الراي ، <http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/229301.html>
- الانباء (1981) "كلمة الشيخ صباح الاحمد امام مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز ، نيو دلهي" الكويت .
- بشارة ، عبدالله يعقوب (1976) "دور الامم المتحدة في استقلال البحرين" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية .
- جريدة الوطن (1994/4/10)
- جريدة الوطن ، 2011/2/22 ، <http://alwatan.kuwait.tt/ArticleDetails.aspx?id=91636>
- جمعة ، سلوى شعراوي (1988). "الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينيات : دراسة في موضوع الزعامة" ، ترجمة عطا عبد الوهاب ، سلسلة إطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت.
- الحاج ، عبد الله جمعة (1997). "مجلس التعاون الخليجي العربية نحو القرن العشرين" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 87 ، جامعة الكويت ، الكويت .
- خطاب امير دولة الكويت. (1988) "الشيخ جابر الاحمد في الجمعية العامة للأمم المتحدة" في دورتها الثالثة والأربعين في 27 سبتمبر 1988 .
- الدويهييس ، أحمد حمود (1998). "سياسة الكويت الخارجية العوامل والأهداف والوسائل" مركز القبس للمعلومات والدراسات، العدد 74 ، الكويت .
- الدويهييس ، أحمد محمود (1992). "سياسة الكويت الخارجية 1961-1991" رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، الاردن .
- الراشد ، راشد (1984) "التوسط في سياسة الكويت الخارجية" محاضرة القيت في برنامج تدريبي ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، الكويت .
- رجب ، يحيى حلمى (1988) "مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية مستقبلية دراسة قانونية سياسية اقتصادية" ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت .
- زهران ، جمال علي (1995). "الدور الروسي في توازن أمن الخليج العربي" ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 122 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .
- السياسة الدولية إلى السياسة عبر الوطنية (1974). المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد رقم 1 .

- الشاهين ، سليمان ماجد (1984) "التفاوض في سياسة الكويت الخارجية" الوطن ، الكويت بتاريخ 1984/10/31 .
- صحيفة الوسط البحرينية - العدد 441 - الجمعة 21 نوفمبر 2003م
- العازمي ، استقلال دليل محمد (2007) "السياسة الخارجية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية : 1990 - 2004" رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، عمان .
- عبيد ، نايف علي. (1996). "مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل"، سلسلة أطروحة دكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- العجمي ، ظافر (2006) "أمن الخليج العربي : تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- العدوانى ، عبدالناصر (2004) "إعادة توازن القوى في منطقة الخليج العربي : مقتربات جديدة" رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم السياسية ، الجامعة الاردنية .
- العصيمي ، محمد دخيل (1991) "الكويت : تاريخ ، احداث ، تحرير ، وثائق ، اشعار" المؤلف ، الكويت .
- العنزي ، عبد الله .(1996). "أمن الخليج العربي ... دراسة في الاسباب والمعطيات" مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 83 ، جامعة الكويت ، الكويت .
- العنزي ، عبدالله و الخالدي ، مرضي (2000) تطور العلاقات الكويتية - الإفريقية وموقف الدول الإفريقية من الاحتلال العراقي للكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية - المجلد 28 - العدد 4 .
- الغربية ، مازن (1998) . "الدور في السياسة الخارجية : إطار تحليلي مقترح" ، ندوة السياسة الخارجية الأردنية ، جامعة العلوم التطبيقية .
- القلاف ، ابراهيم خليل ، و جلود ، ميثاق خير الله (2006) العلاقات الخليجية - التركية ، مركز الدراسات الاقليمية ، دراسات اقليمية 5 (11) .
- كونا ، (2012) ، الصندوق الكويتي للتنمية يقدم ستة ملايين دولار منحة لليمن من موارد صندوق الحياة الكريمة ، العدد 0120 ، بتاريخ 2012/4/18
- مجموعة من الباحثين (1971). "دراسات في الدبلوماسية العربية" ، المعهد الوطني للإدارة والائماء ، بيروت .

- مرسى ، عبد العزيز (2002). "ماذا بعد النفط" وضع دول مجلس التعاون الخليجي ومحاولة لاستشراق آفاق المستقبل" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 1 ، جامعة الكويت ، الكويت .
- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (2004) "ملف العلاقات الخليجية - الاوروبية" الواقع وآفاق المستقبل " مجلة شؤون خليجية ، ملف خاص ، لندن ، العدد 36 .
- مركز الوطن للمعلومات والدراسات (1993) "السياسة الخارجية : 5-6" بتاريخ 1993/6/9 الكويت ، جريدة الوطن.
- مركز الوطن للمعلومات والدراسات (1996) "السياسة الخارجية" : رقم التصنيف 5-6، بتاريخ 1996/2/27 الكويت ، جريدة الوطن.
- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية .(1999). سجل الأحداث الجارية لمنطقة الخليج والجزيرة العربية وجوارها الجغرافي "دراسة عن مجلس التعاون الخليجي وتسعة عشر عاماً من المصير المشترك" العدد 12 ، جامعة الكويت ، الكويت.
- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية .(2000). "اتفاقية الحدود البحرية الموقعة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية" مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد 15 ، جامعة الكويت ، الكويت .
- مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية .(1994). "المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دول الكويت : الآثار السياسية والاقتصادية" ، المجلد الأول ، جامعة الكويت ، الكويت .
- معهد البحوث والدراسات العربية (1979) "الفلسطينيون في الوطن العربي" ، القاهرة.
- الندوة العلمية الرابعة.(1993) "دول مجلسي التعاون الخليجي: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك" مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية ، ، المجلد الثاني ، جامعة الكويت ، الكويت .

المراجع الأجنبية :

- Assefa, Hizkias. (1987) "***Mediation of Civil Wars : Approaches and Strategies: the Sudan Conflict*** " Westview Special studies in peace, Conflict Resolution, Boulder, CO: Westview Press.
- Assiri, A. (1990) "**Kuwait's Foreign Policy, City State in World Politics, West-view Special on the Middle Est**" Westview Press, San Francisco and London.
- Barber, James, and Michael Smith .(1974). ***the nature of foreign policy areader***, (Edinburgha: Holms Medougal).
- Batton, J. (2002). "***Institutionalizing Conflict Resolution: The Ohio Model.***" Conflict Resolution Quarterly, 19(4), 479 - 494.
- Bercovitch, Jacob. & Rubin, Jeffrey. Z. (1992), ***Mediation in International Relations: Multiple Approaches to Conflict management***" foreword by the president of the society for the psychological study of social issues, New york: st. Martin's press, society for the psychological study of social issues.
- Bercovitch, Jacob. (1991), "***International Mediation***" Journal of peace Research, vol. 28, no.1 .
- Bluehouse, p., and Zion, J.(1993) "***Hozhooji Naat'aani: The Navajo Justice and Harmony Ceremony.***" Mediation Quarterly, , 10(4), 321-325.
- Bradley, S., and Smith, M. (eds.). (2000) ***Community Mediation: Past and Future.***Mediation Quarterly, 17(4).
- Brown, L. D.(1983). ***Managing Conflict of Organizational Interfaces.*** Reading Mass.: Addison-Wesley.
- Charles. D Smith (1996). ***Palestine and the Arab-Israeli Conflict***, 3rd ed. New York. St mrtin's press.
- Cohen, Raymond. (1996) "***Cultural Aspects of International Mediation***" in: Jacob Bercovitch, ed., Resolving International Conflict. The theory and practice of Mediation Studies in international politics, Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

- Congress, U.S congressional Research Service, (August 3,1987) **The Persian Gulf and U.S Naval presence Issues for Congress,**
- Darwin, H.G. (1972), “*Methods of peaceful Settlement*” in: Humphrey waldoch, ed. International Disputes. The legal Aspects. London: Europa Publications.
- Deutsch, Karl. (1978). *The Analysis of International Relation*, 2nd Edition (USA. Harvard University Prentice).
- Dukes, E.F. (2000). *Reaching Higher Ground in CONflict Resolution*. San Francisco: Jossey-Bass.
- Ehrman, J., and Lesnick, M.(1998). *the Policy Dialogue: Applying Mediation to the Policy Making Process.*" Mediation Quarterly, no. 20, 93-99.
- Frankel, Joseph . (1976). *International Politics: Conflict and Harmony* (London, Benguon Book) .
- Free J. Khouri,(1985). *The Arab-Israeli Dilemma, Contemporary Issues in the Middle East* 3rd ed. Syracuse, Ny: Syracuse University Press.
- Gentry, D. B. (2001).*Resolving Middle Age Sibling Conflict Regarding Parent Care.*" Conflict Resolution Quarterly, 19(2), 135-162.
- Heygood, L. (1998) "*Negotiated Rule Making: Challenges for Mediators and Participants.*" Meditations Quarterly, 20, 77-91.
- Henry, J., and Lieberman, J. (1985). **The Manager Guide to Resolving Legal Disputes.** New York: Harper-Collins.
- Hopamann, Terrence. P. (1996) “*The Negotiation process and the Resolution of International Conflicts* ” Columbia, SC: University of south Carolina press.
- Hughes, M., Dorester, J., and Weiser, I. (1999). "*Facilitating Statewide HIV/AIDS Policies and Priorities in Colorado.*" In L. Susskind, S. McKearnan, and J. Thomas-Larmer (eds), *The Consensus Building Handbook: A Comprehensive Guide to Reaching Agreement.* Thousand Oaks, Calif.: Sage.
- Ismail, T (1986) "**Iran and Iraq Roots of Conflict**" New York.

- Kelman, H. C. (1985). *"Overcoming. The Psychological Barrier: An Analysis of the Egyptian-Israeli Peace Process,"* Negotiating Journal, vol. 1.
- Khor, K. (1995). *"Cost Saving Propel Proliferation of States' Conflict Resolution Programs."* Consensus, no. 27, 1-12.
- Khuri, Faud. (1997), *"the Ascent to Top Office in Arab-Islamic Culture: A Challenge to Democracy"* in: Paul salem, ed., Conflict Resolution in the Arab World : Selected Essays, Beirut: American University of Beirut.
- Klugman, J. (1992). *"Negotiation Agreement and resolving Disputes Across Cultures."* Mediation Quarterly, 9(4), 387-390.
- Lederach, Paul, John. (1995), *"Preparing for peace: Conflict Transformation across Cultures Syracuse studies on Peace and conflict Resolution"*, Syracuse, NY: Syracuse University Press.
- Leung, K(1988) *"Some Determinants of Conflict Avoidance"* journal of cross-cultrual psychology, vol.19, no.1.
- Levy, J. (1989). *"Conflict Resolution in Elementary and Secondary Education."* Mediation Quarterly, 7(1), 73-87.
- Malcolm H. Kerr, (1965) *The Arab Cold War, 1958-1964 A Ideology in Politics*, Chatham House Essays; 10 ,London; New York : Oxford University Press.
- Moore, C. W. (1997). "Mediation Environmental Enforcement and Compliance Issues." In G. Martin and W. Hamacher (eds.), *Lessons Learned in Environmental Mediation: Practical Experiences in North and South* Geneva, Switzerland: International Academy of Environment.
- Moore, C. W. and Santosa, A. (1994). *"Developing Appropriate Environmental Conflict Management Procedures in Indonesia."* Cultural Survival, 19(3), 23-29.
- Nawaf A. Salam, (1997) *"The Emergence of Citizenship in Islamdom,"* Arab Law Quarterly, vol. 12, no.2.
- Paul Salem, ed., (1997) *Conflict in the Arab World: Selected Essays* .Beirut: American University of Beirut.

- Philips, B.A. (2001). *the mediation field guide: transcending litigation and resolving conflict in your business or organisation*. San Francisco: Jossey-Bass.
- Randa Slim, (1993). "*turkey, Syria, Iraq, the Euphrates*," in: Guy Olivier Faure and Jeffrey Z. Rubin. eds., *Culture and Negotiation of Water Disputes* (Newbury Park Ca; Sage Publications.,
- Ray, L. (1997) *Community mediation centers: delivering first-class services to low-income people for the past twenty years.*" *Mediation Quarterly*, 15(1),71-77.
- Rifkind, J. (2001). "*Online Dispute resolution: theory and practice of the fourth party.*" *conflict resolution Quarterly*, 19(4).
- Sandy, S. (2001). "*conflict resolution education in the schools: getting there.*" *conflict resolution quarterly*, 19(2), 237-250.
- Saunders,H.(1981) "**the middle East Problems in the 1980s. American Enterprise Institute for public Policy Research**", Washington D.C.
- Shanahan, J. and others. (1982). *negotiated investment strategy*. Dayton, Ohio: Kettering Foundation.
- Simkin,W. (1971). *mediation and the dynamics of the collective bargaining*. Washington, D.C.: Bureau of national affairs.
- Umbreit, M.(2000). *the handbook of Victim-offender mediation* San Francisco: Jossey-Bass.
- Van Hook, M.P.(1990) "*resolving conflict between farmer and creditors: an analysis of the farmer-creditor mediation process.*" *mediation quarterly*, 8(1), 63-72.
- Wildau, S. and Mayer, B. (1992). "*introduction to dispute system design.*" in *CDR Associates, designing dispute resolution systems*. Boulders, Co.: CDR Associates.
- William Zartman, I & Touval, Saadia. (1996), "*International Mediation in the Post-Cold War Era*" in: Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson and Pamela Aall, eds., *Managing Global Chaos: Sources of and Responses to International Conflict*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

- William zartman, I. (1995), “*Dynamic and Negotiations in Internal Conflicts*” in: William zartman, I. ed, *Elusive Peace: negotiation an End to Civil Wars*, Washington, DC: Brookkings Institution.

المواقع الإلكترونية

- موقع الديوان الاميري - دولة الكويت "http://www.da.gov.kw/ara/hhamir/initiatives.php"
- موقع وزارة الإعلام - إدارة رصد الاخبار - قطاع الاخبار والبرامج السياسية
www.news.gov.kw
- موقع وزارة الخارجية الكويتية، 21/5/2012،
<http://www.mofa.gov.kw/mofa/index.php/a--28>
- <http://www.alkot25.com/vb/showthread.php?t=49614>
- كونا (وكالة الأنباء الكويتية) ، مؤسسات الدولة وإنجازاتها : سياسة الكويت الخارجية ، نقلًا عن الرابط
التالي : www.Kuna.Kw/KuwaitAr5.Htm